

PROVISIONAL

A/43/PV.9*
13 October 1988

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الأربعاء ، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد بورغ أوليفيه (نائب الرئيس)	(مالطة)
شم :	السيد كابوتو (الرئيس)	(الأرجنتين)
شم :	السيد مورتسن (نائب الرئيس)	(الدانمرك)
شم :	السيد كابوتو (الرئيس)	(الأرجنتين)
شم :	السيد موشوتاس (نائب الرئيس)	(قبرص)

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

- كلمة : السيد أوليشوفسكي (بولندا)

- خطاب الرايت أونرابل ديفيد لانغ ، رئيس وزراء نيوزيلندا

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

* أعيد إصدارها لأسباب فنية .

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

كلمة كل من :

السيد كاغامي (اليابان)

السيد تراوري (غينيا)

السيد غارسيا رودريغيز (شيلي)

السيد بيريز (اسرائيل)

السيد تندمانز (بلجيكا)

السيد نفاروكيينتوالي (رواندا)

السيد كافي (جزر القمر)

لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بورغ أوليفيه (مالطة)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الاول ، أود مرة أخرى أن أذكر الممثلين بأن قائمة المتكلمين ستقفل اليوم ، في الساعة ١٨/٠٠ ، وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة العامة الثالثة للجمعية العامة .

السيد أوليشوفسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن ارتياحنا العميق والخالص إذ أن زمام الدورة الحالية للجمعية العامة قد وضع في أيدي قديرة وماهرة كأيدي السيد كابوتو . ويود وفدي أن يعرب له عن تهنئته القلبية بمناسبة انتخابه لهذا المنصب الرفيع والشاق . وانني لعلى ثقة من أنه سيرقى إلى مستوى التقليد المرتبط بمواطنيه - السيد كارلوس كالفو والسيد لويس دراغو - بل انه سيسهم في هذا التقليد إسهاما كبيرا وسيقود عمل الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة بطريقة يجعلها تحقق النتائج المفيدة التي ننشدها جميعا .

ونود أيضا أن نعرب عن أحرّ تحياتنا للأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار ، وأن نؤكد له على احترامنا ودعمنا الراسخين لجهوده الدؤوبة .

لقد أثبتت الأمم المتحدة مؤخرًا حيويتها وقدرتها .

وقد أتى وفد بولندا إلى الدورة الثالثة والأربعين وهو على اقتناع عميق بالحاجة الملحة إلى أن تتعهد كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الحاضرة في هذه القاعة بأن تبذل جهدا مشتركا اضافيا لتعزيز الدور الذي تضطلع به هذه المنظمة في عالم اليوم ، والنهوض بالتجارب الايجابية في عملها ، في نفس الوقت الذي تسعى فيه إلى إزالة أوجه القصور المتبقية .

وإننا في الوقت الحالي نرى ميولا مبشرة في الشؤون الدولية تتضح في تقلييل
المواجهة وفي تطوير الحوار بين الشرق والغرب ، وفي العزم المعقود على تسوية
النزاعات الاقليمية ، وقبل كل شيء ، على وقف سباق التسلح . والمعاهدة التي تم
التوقيع عليها في واشنطن تحدد المجتمع الدولي الى أن يتقدم الى موقعها بشقة
مجددة فيما يتمل باتخاذ المزيد من تدابير نزع السلاح ، وخاصة في مجال الاسلحة
الامتراتيجية ومجال الاطلاق بمسؤوليتهما المنفردة عن السلم العالمي والامن الدولي في
السنوات المقبلة . لقد كانت المعاهدة ذات فائدة كبيرة في إزالة الحاجز النفسي
المرتبط بالرأي القائل بأن سباق التسلح قد خرج عن سيطرة الانسان .

إن أعماق التغييرات قد حدثت أساسا في الجوانب الفلسفية من العلاقات الدولية - وهو مجال يكتسب فيه الفكر السياسي الجديد يوما بعد يوم أرضا جديدة . فهو يشير أولا وقبل كل شيء إلى أن الحلول الدائمة والفعالة للمآزق المعاصرة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الوسائل السياسية ، وبمشاركة منصفة وديمقراطية لجميع الدول المعنية ، وبالثقة المتبادلة المتزايدة ، والتصميم على التماس الحلول التوفيقية القائمة على أساس القانون الدولي مع المراعاة الواجبة لمصالح جميع الأطراف . وفي ظل الظروف السائدة اليوم لا يمكن أن يتحقق الأمن بالوسائل العسكرية وحدها .

ثانيا ، فيما يتصل بالشؤون الدولية ، من المشجع أن نرى الفكرة الانسانية العظيمة القائلة بسيادة القيم الانسانية - في السياسة الدولية - على مصالح المجموعات أو المصالح الطبقية ، تؤكد نفسها من جديد .

ولا يمكن أن تقتصر أهمية هاتين الظاهرتين على العلاقات بين الشرق والغرب وحدها ، لانهما وثيقتا الصلة بالعلاقات الدولية بشكل عام وبالعالم ككل ، وهو ما تأكد من الاتفاقات المتعلقة بأفغانستان ، وتوقعات إنهاء الصراع بين ايران والعراق ، وحسم المشكلة الكمبوتشية ، والتقدم المحرز فيما يتصل بمسألة الجنوب الافريقي .

ونود أن نسجل تقديرنا العميق للجهود البناءة التي يخطط بها مجلس الامن والامين العام لإيجاد حل سلمي للنزاعات الاقليمية الحادة . ونؤيد هذه الجهود تأييدا تاما ، وهو ما يتضح من قرار بولندا إرسال مجموعة من ضباط الجيش إلى بعثات الامم المتحدة للمساعدة في أفغانستان وباكستان وفي ايران والعراق .

إن مسار الاحداث الدولية يتأثر أيضا تأثرا كبيرا بتطور الحالة الداخلية في بلدان معينة . وحالة بولندا توضح بجلاء تام مدى صعوبة إعادة بناء العلاقات الداخلية . ونحن نستشهد في اصلاحاتنا الديمقراطية العميقة بمبدأ التماس الحلول السياسية القائمة على أساس حوار واسع النطاق بين جميع من يقفون على أرض الدستور الصلبة والنظام القانوني الذي أرساه . إننا نسعى إلى خلق تفاهم وطني واسع النطاق

وإضفاء مزيد من الديمقراطية على الأساليب التي تحكم البلاد . ونضطلع بهذه الجهود في ظروف حافلة بالصعوبات الاقتصادية المستمرة ونفاد الصبر الاجتماعي . ونذكر تمامًا أن المجتمع الدولي يتابع عن كثب التحولات الجارية في بولندا ، لأن ما يجري في دولة في قلب أوروبا تضم أربعين مليون نسمة ليس بالأمر القليل الأهمية .

إن الرغبة في التطوير المطرد للاتجاهات الإيجابية في العلاقات بين الشرق والغرب رغبة عالمية . وقد اختارت بولندا دون رجعة الإصلاح الاجتماعي والسياسي والاقتصادي العميق الذي يستهدف زيادة فعالية الاقتصاد بإعادة هيكلته ليصبح موجهًا نحو التصدير وخاضعًا لعوامل السوق . إننا نريد أن نضطلع بدور نشط ومرموق في التقسيم الدولي للعمل ، اتساقًا مع مبدأ المنفعة المتبادلة . وفي هذا الصدد نعتد على تعاون جميع شركائنا بما فيهم الدول الدائنة ، سواء على أساس ثنائي أو في المنظمات المالية الدولية . ونحن على ثقة بأن جميع الدول ستشجع جهود الحكومة البولندية الرامية إلى الإصلاح وستقدم دعمها لتلك الجهود . ونحن على ثقة أيضًا بأن بولندا ، بفضل المناخ الدولي المتحسن والتعاون المتزايد مع جميع الدول ، ستتمكن من التغلب على الصعوبات التي تواجهها حاليًا ، وستواصل إسهامها في توطيد الأمن الدولي والانفراج والتعاون الدولي الشامل .

إن عامل التوحيد الأساسي في العالم هو وحدة مصير الجنس البشري . لذلك تقوم حاجة ملحة إلى حل المشاكل العالمية والتصدي للتهديدات العالمية التي - ولسوء الحظ - يتعرض لها .

وشمة اقتناع متزايد بأننا لا يمكن أن نكون على مستوى تحديات اليوم إلا بوقوفنا سويا ، وبوقوفنا سويا فقط يمكننا أن نأمل في البقاء .

لابد أن تصبح الأمم المتحدة وبشكل متزايد المحفل الرئيسي المتعدد الأطراف الذي تصاغ فيه الحلول للمشاكل العالمية الرئيسية في عصرنا . ومن بين هذه المشاكل تظل مسألة توطيد أركان السلم والأمن الدولي مسألة مركزية . منذ ما يقرب من ثلاثة أشهر اختتمت دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح

مناقشتها في هذه القاعة . وخلافا لتوقعات الرأي العام العالمي وتوقعات أغلبية الدول والحكومات ، بما فيها حكومتي ، أخفقت الدورة ولم تُنه عملها باعتماد وثيقة ختامية . إلا أن أهمية تلك الدورة الاستثنائية تكمن في حقيقة أنها أبرزت للعالم الحدود التي يمكن أن تبلغها الحلول التوفيقية التي يمكن التوصل إليها عمليا في الوقت الراهن . فلعلنا نذكر أنه من بين ٦٧ فقرة من فقرات مشروع الوثيقة الختامية أمكن الاتفاق على ٦١ فقرة . وهذا الانجاز القيم والكبير لا يجب تهديده ، بل لابد من تدعيمه وزيادة تطويره بجملة أمور من بينها القرارات والمقررات التي ستتخذها الجمعية العامة في دورتها الحالية .

إن اللجنة الاستشارية السياسية للدول الأطراف في معاهدة وارسو ، التي اجتمعت في عاصمة بلادي في تموز/يوليه الماضي ، قدمت برنامجا بتدابير محددة لنزع السلاح . ووثائق تلك الاجتماعات ، التي عمت بوصفها وثائق رسمية للدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة بناء على طلب بولندا ، تؤكد من جديد تمسكنا بمُثل عالم خال من أسلحة التدمير الشامل وجميع أشكال العنف ، عالم يقوم على مبادئ الأمن المتبادل والمتساوي والتعايش الديمقراطي والتعاون المتنوع المنصف* .

* شغل الرئيس مقعد الرئاسة .

لقد وجهت الدول الاعضاء في منظمة معاهدة وارسو نداء إلى المجتمع الدولي بأسره ، وبخاصة الدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي والدول المشاركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، لتزيد جهودها لتحقيق الإبرام المبكر لاتفاقات هامة بشأن خفض الاسلحة والقوات المسلحة وتعزيز الامن والاستقرار ، وكذلك الامتناع عن أية خطوات مسن شأنها أن تجعل إحراز التقدم في ذلك الاتجاه أكثر صعوبة .

وقد اعتبرت اللجنة السياسية الاستشارية الاهداف التالية أهدافا تحظى بالأولوية : اجراء خفض قدره ٥٠ في المائة من الاسلحة الهجومية الاستراتيجية التابعة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية ؛ وحظر تجارب الاسلحة النووية ؛ والقضاء على الاسلحة الكيميائية ؛ وخفض القوات المسلحة والاسلحة التقليدية في أوروبا ، مع اجراء خفض مقابل في النفقات العسكرية .

إن المبادرات المتعلقة بنزع السلاح التي قدمتها منظمة معاهدة وارسو والدول الاعضاء فيها بشكل منفرد ، ومن بينها بولندا ، خلال السنوات القليلة الماضية ، لاتزال صالحة وقائمة أيضا .

لقد ظلت هذه المسائل ، في جملة أمور ، مدرجة لسنوات على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح . كما وجهت الجمعية العامة أيضا نداءات متكررة بشأن التسريع بعملية المفاوضات . ولاحظنا أن التقدم الوحيد المحرز لسنوات في جنيف يتعلق بالاسلحة الكيميائية . إلا أنه حتى في هذا المجال ، من المؤسف أن يجد المرء معطلات ومعوقات لعملية التفاوض أخذة في التزايد ، تتعلق على سبيل المثال بمسألة التحقق ، وذلك رغم أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ودولا اشتراكية أخرى على استعداد لقبول حلول توفيقية بعيدة المدى .

إن الدورة الراهنة للجمعية العامة للأمم المتحدة توفر فرصة طيبة لتوجيه نداء للقيام برد فعل ايجابي للمبادرات التي طرحتها الدول الاعضاء في منظمة معاهدة وارسو .

والحاجة إلى اتخاذ أعمال ملموسة في مجال نزع السلاح قد أشير إليها بالمثل في مؤتمر نيقوسيا لبلدان عدم الانحياز .

وخفض المواجهة العسكرية ينبغي أن يبدأ في المكان الذي يرجح أن تقع فيه كارثة بسهولة كبيرة . وهنا نصل حتما إلى مشكلة أوروبا . فعلى تلك القارة نشأت في أول الأمر انقسامات وخلافات عميقة في ظل أقوى الامكانيات العسكرية على الإطلاق . ولذلك أصبحت أشد المناطق خطرا ، وإن كانت توفر أيضا فرصا كبيرة فريدة .

ونزع السلاح التقليدي في أوروبا مهم بصورة خاصة ، ويحظى بأهمية حيوية بالنسبة لامنها في الوقت نفسه . وإن التطور الايجابي للحالة الدولية ، الذي أعلنه نداء بودابست إلى الدول الأطراف في منظمة معاهدة وارسو ، واستجابت له بشكل بناء بعد ذلك الدول الاعضاء في حلف شمال الأطلسي ، أدى إلى إحرار تقدم ملموس في الإعداد لعملية التفاوض بين الدول الثلاث والعشرين . وبولندا ، والدول الأطراف في منظمة معاهدة وارسو ، مستعدة لبذل قصارى جهدها لضمان عملية تفاوض بناءة ، وذلك كما أوضحت في بيان خاص بشأن المفاوضات المتعلقة بخفض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية في أوروبا ، صدر عن الاجتماع الأخير للجنة الاستشارية السياسية المعقودة في وارسو .

لقد أيدت الدول الاشتراكية بدء مفاوضات جديدة في عام ١٩٨٨ ، مؤكدة أن الهدف الرئيسي لتلك المفاوضات ينبغي أن يكون تهيئة حالة على قارة أوروبا ، من المحيط الأطلسي إلى جبال أورال ، تحتفظ فيها الدول الاعضاء في منظمة معاهدة وارسو وحلف شمال الأطلسي بمستوى من القوات المسلحة والتسلح لا غنى عنه للدفاع ولا يكفي لشن هجومات مفاجئة والقيام بعمليات هجومية .

وينبغي أن تكون المرحلة الأولى من هذه المفاوضات مركزة على الوصول إلى مستويات جماعية متساوية دنيا من الأفراد والأسلحة التقليدية للدول الاعضاء في الحلفين ، ومنع الهجوم المفاجئ ، وإقامة نظام فعال للتحقق من الإمتثال للمعاهدات المستقبلية ، بما في ذلك التفتيش الموقعي الإلزامي . وهذه المقترحات تحترم مبدأ الأمن المتساوي لجميع الأطراف المعنية .

لقد علقت بولندا دائما أهمية كبرى على تعزيز السلم والامن في أوروبا ، وسعت إلى المشاركة بشكل حقيقي وذاتي في عملية نزع السلاح من أوروبا . و خطة ياروزلسكي لخفض التسلح وزيادة الثقة في وسط أوروبا شاهد أخير على تلك السياسة . وقد جرى تناول مختلف الجوانب لتنفيذ الخطة بالتفصيل في رسالة فويتشيك ياروزلسكي إلى الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، كما وردت أيضا في بيان لحكومة بولندا يتضمن نسخة مفصلة للخطة .

وإنني أؤكد مرة أخرى من على هذه المنصة أنه بالنظر إلى التقاء الخطة المقترحة مع محتوى وثائق اللجنة الاستشارية السياسية الصادرة عن اجتماعها بهارسو في شهر تموز/يوليه الماضي ، وفي ضوء آراء وتعليقات حكومات أخرى ، فإن اقتناعنا وتعزيز بكون الخطة تناسب تماما نمط تعهدات نزع السلاح في أوروبا ، وتمثل أكثر مظاهرها تحديدا وأنسبها وقتا ، وتتجه إلى الوفاء بشكل كبير بطموحات أوسع طبقات المجتمع ، وكذلك بطموحات العديد من الدوائر الرسمية . وتوفر الخطة حلا يفي بشكل ايجابي بمتطلبات تعزيز الامن في أوروبا الوسطى ، علاوة على أنها ذات أهمية عالمية بالنظر إلى امكانية تطبيق الافكار التي تقدمها على حلول على المستوى الاوروبي وفيما يجاوز ذلك أيضا . ونيابة عن حكومة بولندا ، أود أن أؤكد مجددا استعدادنا وعزمنا على توفير تعاون بناء لجميع الحكومات المعنية من أجل زيادة تطوير الخطة .

ونحن مقتنعون بأن خفض مستوى القوات المسلحة والتسلح في أوروبا سيكون عاملا هاما مواتيا لبناء وطن واحد للجميع في أوروبا . ويجب أن يكون حجر الزاوية لهذا الوطن الاحترام الواجب للنظام السياسي والحدود المرسومة فيما بعد الحرب على قارتنا . وينبغي لهذا الوطن أن يوفر إمكانية أكبر لتعزيز الحوار والتعاون الشامل الذي يعود بالفائدة المتبادلة ، وأن تكون أبوابه مفتوحة أمام العالم تمشيا مع العملية التي بدأت منذ حوالي ١٣ عاما في هلسنكي .

وهذا يبين الأهمية الكبرى التي نعلقها على مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي ينعقد في فيينا . ونحن من جانبنا ، لن ندخر وسعا لتحقيق نتيجة ايجابية لهذا المؤتمر ، وبالمثل نعتبر التعاون الاقليمي في المنطقة الأوروبية أمرا بالغ الأهمية ، وهذه حقيقة أكدها المؤتمر الاقليمي لمنطقة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الذي عقد في كراكاو في آب/أغسطس الماضي .

يجب أن يصاحب نزع السلاح تعزيز وعي اجتماعي لازم ، والنهوض بمشاركة الرأي العام بغية نشر فضيلة أخلاقية خاصة تقس الإدانة العالمية لاستخدام القوة في العلاقات الدولية . وفي ضوء هذه الحالة فقط يمكن للمرء أن يفهم ملاحظة فولتير بأنه لا يوجد في العالم إلا حروب عدوانية ، أما الحروب الدفاعية فهي ليست إلا مجرد مقاومة للسطو المسلح .

بعد عدة أسابيع ، تكون قد انقضت عشر سنوات على اتخاذ الجمعية العامة ، بناء على مبادرة من بولندا ، الإعلان الخاص بإعداد المجتمعات للعيش في سلم ، وهو وثيقة كان هدفها الأساسي ، أولا ، وقبل كل شيء "نزع سلاح" أسلوب في التفكير والتأكد من أن بذور فكرة السلم ستسقط في تربة خصبة حسنة الإعداد تتمثل في وعي جميع الشعوب . ولم يفقد هذا الإعلان أي قدر من أهميته بل على العكس من ذلك أصبح تنفيذ توصياته مهمة تزداد إلحاحا . والواقع أن محاولات ترسيخ فكرة السلم في أذهان البشر تعتبر مكملا منطقيا لا غنى عنه للبنية الأساسية المادية للسلم .

إن تعزيز السلم وتوطيد الأمن الدولي ونزع السلاح وزيادة الثقة المتبادلة تعتبر من الشروط الضرورية التي تمكن من حل الكثير من المشاكل الملحة في عصرنا الحاضر . ومن بين هذه المشاكل التهديدات البيئية والديمقراطية العالمية والاضطراب الناشئة عن المديونية الخارجية ، وكلها مشاكل تستفحل ببالغ السرعة ، وتستعصي على الحل على الدول منفردة ولا يمكن حلها إلا بالجهود المشتركة وعلى النطاق العالمي . وينطبق هذا في المقام الأول على العلاقات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وبين الدائنين والمدينين .

إن المديونية الخارجية الهائلة ، التي لها آثار مأساوية على أكثر البلدان فقرا ، ولها أيضا تأثير صعب على البلدان التي بلغت مستوى متوسطا من التنمية والمثقلة بالديون ، تقوض أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتبادل الدولي للسلع والخدمات . إن النقص في العملات الصعبة اللازمة لتمويل الواردات يعوق الإصلاح وإعادة الهيكلة وتحديث الصناعة . وتواجه الجهود الوطنية للتكيف الاقتصادي صعوبات في مجال تمويل التنمية ، ويصبح مما لا غنى عنه أن تتحمل البلدان الدائنة والمدينة المسؤولية المشتركة في صورة مشاركة مناسبة بين المصارف والمؤسسات المالية الدولية ترخي حبل مشنقة المديونية وتجد حل لها . وأمام الجمعية العامة بالفعل القرارات التي اتخذتها في دورتيها السابقتين والتي توضح بجلاء أن النهج الانفرادي لحل هذه المشكلات ينبغي أن يقتصر في أقرب وقت ممكن بتدابير متعددة الأطراف . هذا الإجراء المنصف يجب أن يسبق أو أن يشكل جزءا من مرحلة مبدئية لخطوات يتفق عليها لمصالح البلدان المدينة لتعزيز فاعليتها وإمكان إعادة هيكلة اقتصاداتها نحو التصدير ، وهذه كلها جهود تعزز الجهود الداخلية للعديد من البلدان المدينة ، وتنطوي غالبا على تضحيات اجتماعية ضخمة . ويركز مركز بحوث التنمية والمديونية في كراكاو ، الذي يتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة ، إنتباهه الآن على هذه المشكلات بالتحديد .

ولا يختلف الوضع كثيرا فيما يتعلق بحماية البيئة . وتقدر بولندا تقديرًا عميقا سجل الأمم المتحدة في هذا الصدد ، وبصفة خاصة قرارات الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة التي اتخذت على أساس تقرير برونتلاند وتوصيات برنامج الأمم المتحدة للبيئة . مع ذلك ، هناك حاجة ملحة ومؤكدة للاضطلاع بجهود كبيرة جديدة ومشاركة فيما يتصل بصيانة البيئة . وينبغي أن تسعى منظماتنا لأن تفعل في هذا الميدان أكثر مما فعلته حتى الآن . ويمكننا على سبيل المثال أن نتصور وضع مفهوم للأمن البيئي الدولي وتنفيذه في إطار المنظمة ، ويتمثل هذا المفهوم في مدونة قواعد ومبادئ ملزمة لسلوك الدول في مجال حماية البيئة . وقد وضع اجتماع اللجنة

الاستشارية السياسية للدول الأطراف في معاهدة وارسو ، الذي عقد في وارسو ، اقتراحات مناسبة في وثيقة عنوانها "آثار سباق التسلح على البيئة وغيرها من جوانب الأمن البيئي" .

بيد أن أفضل القواعد القانونية الدولية ستظل ناقصة ما لم تصبحها الوسائل المادية لتنفيذها . ونظرا للافتقار إلى الموارد المالية والتقنية فإن التنمية التي لا تضر بالبيئة قد تصبح بالنسبة لبعض البلدان ترفا لا تستطيع أن تتحمل تكلفته . وهذا هو السبب في أنه يلزم أن تقوم الهيئات الدولية المناسبة وكذلك الهيئات الداخلية في إطار منظومة الأمم المتحدة بتحديد مجالات الخطر التي ينبغي فيها تقديم المساعدة الدولية بغية تطبيق المعايير المعترف بها لحماية البيئة . وليس من الضروري أن تكون هذه المساعدة مساعدة مالية ، وعلى سبيل المثال فإن تنفيذ مبادئ نقل التجارب والمعرفة والتكنولوجيا دون قيود في مجال البيئة ، كما اقترح فويتشيك ياروزلسكي في الدورة التذكارية الأربعين للجمعية العامة ، يمكن أن يؤدي إلى تحقيق نتائج كبيرة .

أوضح وفدي أن الحاجة الملحة إلى توسيع التعاون الاقتصادي الدولي وتعزيز الروابط البناءة والتكافل في الاقتصاد العالمي تتطلب أن نمضي على الفور إلى تعزيز الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية . ويمكن أن تفضل منظومة الأمم المتحدة على المستويين الإقليمي والعالمي على حد سواء ، بدور كبير في هذا الصدد . وهذه حقيقة اعترف بها في قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة . إن تعزيز الثقة في ذلك المجال من شأنه أن ينهض بنظام اقتصادي عالمي جديد أكثر عدالة وأن يوطد الأمن الاقتصادي الدولي .

ولا يسمعنا إلا أن نشير بارتياح إلى التحسن الملموس في مناخ التعاون الدولي داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق أيضا بالمشاكل الاجتماعية والثقافية وحقوق الإنسان . ذلك أن حل المسائل الاجتماعية المتفجرة يعادل في أهميته بالنسبة للجنس البشري منع سباق التسلح أو اتقاء أزمة اقتصادية .

وبناء على مبادرة بولندا اتخذت الجمعية العامة في الدورة السابقة قرارا يدعو إلى النظر في إمكانية أن تعلن الأمم المتحدة سنة دولية للأسرة . ولقيت مبادرتنا تأييد دول كثيرة أفصحت عن آرائها الإيجابية في هذا الصدد . كما أن الظروف تزداد مواتاة كي تصدر الجمعية العامة إعلانها بهذا الخصوص في مطلع العقد القادم . ويتبدى اهتمام هائل بالمشاكل الإنسانية وبخاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان . وتولي بولندا جنبا إلى جنب مع سائر الدول عناية كبيرة بالاحتفال بالذكرى الأربعين لاعتماد الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . وفي نيتنا أن نشارك مشاركة نشطة في ذلك الحدث الهام .

وإننا لنرحب بمزيد من الارتياح باختتام المرحلة التمهيدية من العمل الطويل في إعداد مشروع اتفاقية بشأن حقوق الطفل . فلنأمل أن تعتمد الدول الأعضاء الاتفاقية في الدورة القادمة للجمعية العامة ليكون ذلك بمثابة احتفال بالذكرى الثلاثين لاعتماد الإعلان الخاص بحقوق الطفل .

إن المشاكل التي تناولتها بالتعليق قابلة للحل شريطة أن نندمج في تحويل منظمنا إلى مركز حقيقي للتعاون يشترك فيه الأعضاء كافة في اتخاذ القرارات . وينبغي لنا أن نعمل معا على تعزيز أداء الأمم المتحدة وجهازها الرئيسيين - مجلس الأمن والجمعية العامة - وكذا دور الأمين العام وبخاصة في تسوية الصراعات فيما بين الدول عن طريق المفاوضات أو المساعي الحميدة أو الوساطة أو المصالحة . وتقتضي الضرورة التي لا غنى عنها الاستفادة على نحو أكثر فعالية في منظومة الأمم المتحدة بأسرها في صون السلم وتدعيم سيادة القانون الدولي . هذا هو هدف المبادرة التي تقدمت بها الدول الاشتراكية ، ومن بينها بولندا ، لإقامة نظام شامل للسلم والأمن الدولي .

وبولندا على قناعة راسخة بأن وجود أمم متحدة قوية أمينة على مشارقتها ، تنهض بروح التعاون متعدد الاطراف وتنجح في التغلب على المصالح المتحيزة ، أمر يوفر فرصة طيبة للغاية لتتيح التصدي لتحديات اليوم وتلبية تطلعات الشعوب . ونحن على أتم استعداد للإسهام في بناء مثل هذه المنظمة إيماناً منا بما ورد في الميثاق من أن جميع الأمم عقدت العزم على أن "تعيش معا في سلام وحسن جوار" .

كلمة الرايت اونرايل ديفيد لانغ ، رئيس وزراء نيوزيلندا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تستمع الجمعية العامة الآن إلى

كلمة رئيس وزراء نيوزيلندا .

امطحب السيد ديفيد لانغ ، رئيس وزراء نيوزيلندا إلى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إنه لمن دواعي سروري البالغ

أن أرحب برئيس وزراء نيوزيلندا ، الرايت اونرايل ديفيد لانغ ، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد لانغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، سيدي

الرئيس ، أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة ، وأقول استناداً إلى معرفتي الشخصية بكم انه لشرف تستحقونه عن جدارة . فأنتم نعم من يتولى قيادة هذه الجمعية وهي تبدأ أعمالها .

تتصف الدورة الثالثة والاربعون للجمعية العامة بأهمية تفوق ما عداها من دورات . وأنا لست الوحيد الذي يلمس فيها شعوراً بالهدف والإنجاز لم يكن يتجلى في الدورات السابقة ، وانه لمن دواعي غبطتي الشديدة أن أتيح لي التكلم أمام الجمعية العامة وقد علت مكانة الأمم المتحدة عما كانت عليه حيناً . بل إن النافورة تعمل . وتغير المزاج العام تغيراً واضحاً منذ الدورة التذكارية الاربعين إذ أنه على الرغم مما واجهته المنظمة من صعوبات وبواعث قلق واصلت النهوض بجدول أعمالها المشحون بينما عكفت على برنامج ضخم للإصلاح الإداري . وقد حفل السجل في الآونة الأخيرة بانجازات متوالية .

وكان للمناخ الدولي المتغير أثره في تعزيز هذه العملية . ففي هذه القاعة أعرب لنا الرئيس ريغان في خطبة الوداع التي ألقاها يوم الاثنين عن ارتياحه للتحرك صوب إقامة علاقات بين بلاده والاتحاد السوفياتي أكثر نزوعا إلى الطابع البناء . وتكلم شغاردنادزي وزير الخارجية السوفياتي بنفس النبرة . وفي بعض مناطق العالم أحرز تقدم يبعث على الفبطة في تسوية بعض الصراعات التي ظلت تغلي لفترة من الزمن . ويلوح الكثير من البوادر المشجعة .

يرى الاعضاء الأصغر حجما في المجتمع الدولي ، من بينهم بلدي ، دواعي للارتياح في ذلك . إذ أننا نولي دوما أهمية للمبدأ القائل بأن الجهد الجماعي لهذا المجتمع لا بد أن ينصب في المقام الأول على مهمة صيانة السلم . فهذا هو المقصد الرئيسي للذين أنشأوا المنظمة . وأهميته لم تقل حتى اليوم عما ذي قبل . وما انقضى من سنة ١٩٨٨ حتى الآن يبين أنها سنة بارزة في مجال صيانة السلم مما يمكن أن يستمد منه العالم التشجيع ويبني عليه المستقبل . ولما كنت من بين من خاطبوا الجمعية العامة في الدورة التذكارية الأربعين ، فإنه ليسرني أننا نشاهد الآن اعترافا مجددا بقيمة دور الأمم المتحدة وإنجازاتها .

لقد أبرزت التطورات الأخيرة ما لجهود هذه المنظمة في فض الصراعات الدولية من قيمة متجددة . وإن كانت الاتفاقات التي تم التوصل إليها في أفغانستان ووقف إطلاق النار في حرب الخليج المدمرة قد اقتضت تعاون الأطراف المعنية مباشرة فيجدر التوجه بالثناء الخاص إلى الأمين العام لما بذله من جهود متفانية ، إذ أن الشعوب التي انقذت من المزيد من الاخطار والتهديدات أو التي يحدوها الأمل في السلم مدينة لصبره ومهارته ومشايرته وتفاؤله الذي لا يفارقه ، ونحن نرحب بالدور الذي اضطلع به .

وشمة حالات أخرى ما زالت تحتاج إلى ما تستطيع أن توفره الأمم المتحدة من إمكانيات الوساطة أو المساعدة في مجال صيانة السلم . فالصحراء الغربية وناميبيا وقبرص وكمبوديا تشهد جميعا صراعات لم تسوّ بعد . ولكن حتى هناك تلوح بوادر تنبؤ بالخير .

ولا يمكن ، في هذا العصر ، عزل التوترات الإقليمية عن التيار الرئيسي في الحياة الدولية . فأي نزاع ، أينما نشب ، يخطوي على مخاطر تهددنا جميعا . وتبعاً لذلك نشاطات المسؤولية عن بذل قصارى جهدنا للقضاء على أي ظروف يمكن أن تتولد فيها الصراعات ولإعادة السلم إن تعرض لأي انتهاك . في بعض الأحيان كان مبدأ الأمن الجماعي ينال من التأييد ما لا يقتدر بنفس القدر بالممارسة ، وأملنا أن يسهم نجاح الجهود الجارية في مجال صيانة السلم تحت رعاية الأمم المتحدة في إنعاش مبدأ الأمن الجماعي ويؤدي إلى اتساع نطاق تطبيقه .

تعهدت حكومة بلادي ، العام الماضي ، بتوسيع إسهامنا العملي في جهود الأمم المتحدة لصيانة السلم . ويسرني أننا استطعنا أن نفعل بذلك التعهد . وما زلنا على التزامنا حيال هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة . وفي الشهر الماضي أسعدتنا أن نستجيب لطلب الأمين العام بالإسهام في فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق . وانضمت قوة من ضباط جيش نيوزيلندا إلى الفريق في أعقاب وقد إطلاق النار .

في وقت مبكر من هذا الاسبوع غادرت طائرة نقل عسكرية من طراز اندوفر تابعة للسلاح الجوي الملكي النيوزيلندي مع طاقمها وموظفي صيانتها لتصبح اسهاما وطنيا هاما في خدمة فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين لإيران والعراق . وإننا على استعداد للمساعدة بأي طريقة عملية إذا تم التوصل ، كما نأمل ، إلى حلول لصراعات أخرى دائرة منذ أمد بعيد .

لقد سبق لي أن رحبت بالتوقيع على اتفاقات جنيف المتعلقة بأفغانستان . وما كان لتلك الاتفاقات أن تكتسب هذه القيمة ، ولا أن تُبرز إلى حيز الوجود حكومة ممثلة تمثيلا تاما تتمتع بثقة شعب افغانستان ، لولا أنها أنهت الصراع في افغانستان . وتأمل نيوزيلندا أن يصاحب انسحاب القوات السوفياتية المتبقية احراز تقدم حقيقي يتناول المسائل التي لا تزال معلقة . وكما قال السيد شغاردنادزي :

"[ينبغي] لاتفاقات جنيف أن تكون الخطوة الاولى في تفاعل متسلسل يمكن

أن يؤدي إلى عالم أكثر تمتعا بالصحة" . (A/43/PV.6 ، ص ٦٦)

إن قيمة التسامح واحترام كرامة الانسان وقيمه يمكن للجميع أن يلمسها في الالعاب الاولمبية الحالية . انها علامة على عالم أكثر صحة وإننا نهنئ جمهورية كوريا على دورها في استضافتها . إلا أن مسألة استمرار تجزئة شبه الجزيرة الكورية لمدة طويلة تدعو للأسف . وإننا نتطلع إلى انخفاض حدة التوترات وإلى تحسن في العلاقات بين طرفي كوريا .

وكمبوديا أيضا مصدر مأساوي للتوتر الدولي منذ عدة سنوات . وبدأت تلك العقبة أقل استعصاء على الحل خلال ١٩٨٨ . وعلى مدى السنوات التسع الماضية شددت الجمعية العامة بحق على انتهاك فييت نام لميثاق الامم المتحدة بغزوها واحتلالها كمبوديا . وذلك لا يزال موضوعا أساسيا .

إلا أننا يجب أن نصر أيضا على تسوية تحوّل دون إعادة السلطة إلى الخميني الأحمر . فقد تلك المجتمع الدولي في قبول الدليل على إبادة الجنس التي ارتكبتها حكومة بول بوت وترتب علينا أن نتعامل مع النتائج منذ ذلك الوقت . وتقع على عاتقنا مسؤولية ضمان عدم ارتكاب تلك الفظائع ثانية ضد شعب كمبوديا .

ان صور الاضطهاد الجماعي المرعبة ، التي لا تقتصر لسوء الحظ على بلد بمفرده أو قارة بمفردها ، لا تزال حية في أذهاننا ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الأربعين لإبرام اتفاقية منع جريمة إبادة الاجناس والمعاقبة عليها والإعلان العالمي لحقوق الانسان . ومع ذلك ، فقد تحقق الكثير عبر السنوات الماضية . إلا أنه لا يمكن إنكار أن اساءة استغلال حقوق الانسان بشكل صارخ وجماعي لا تزال قائمة .

ان اهتمام أعضاء الأمم المتحدة يتركز بشكل متزايد على مسألة حقوق الانسان . ويتعين علينا جميعا أن نرفع أصواتنا . وإن لم نفعل فإننا نتحمل مسؤولية استمرار الشرور ومسؤولية شرور المستقبل . وينبغي لسلطة هذه المنظمة في تعاملها مع حقوق الانسان أن تنبثق عن التزامنا جميعا بالموضوعية .

ان نظام الفصل العنصري الذي تمارسه جنوب افريقيا اساءة لحقوق الانسان تندرج تحت مرتبة خاصة في سجل الاساءات . فقد بينت أحداث العام الماضي أن حكومة جنوب افريقيا تتمسك بقوة بمسلكها ، على الرغم من اشمئزاز المجتمع الدولي من سياسات الفصل العنصري التي تتبعها .

فقد رفضت حتى الآن أن تصغي إلى جميع أصوات المنطق والاعتدال . فنلسون مانديلا ، وهو أكثر قادة جنوب افريقيا حظوة بالاحترام ، لا يزال سجيناً . كما أن حكم الإعدام لا يزال مفروضا على أبناء شاربفيل الستة . وجرى تجاهل وساطة مجلس الأمن . وتعيش البلاد في حالة طوارئ مستمرة ؛ وتعاني من مزيد من أعمال القمع . وتردّ جنوب افريقيا على الاحتجاجات الصادرة عن الدول المجاورة بهجمات ارهابية متكررة عليها وبمحاولات لتقويض استقرارها الاقتصادي - وهذه الاعمال كلها مرفوضة رفضا باتا .

لقد طبقت نيوزيلندا عقوبات واسعة النطاق على جنوب افريقيا . ونرى أن تلك العقوبات وسيلة فعالة لتغيير مواقف الاقلية البيضاء . ونيوزيلندا مستعدة لاتخاذ مزيد من التدابير . ان هدفنا هو تحقيق تقدم لا يستند على العنف لإيجاد مجتمع غير عنصري في جنوب افريقيا يتمتع بالديمقراطية والعدالة .

ظهر مؤخرا تحرك مشجع نحو السلام في أنغولا . وفي ناميبيا واجهت الأمم المتحدة مهمة ضخمة . لكن التسوية تبدو قريبة . ونأمل أن يتحقق استقلال ناميبيا سلميا وفي القريب العاجل وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وسيمثل ذلك انجازا رئيسيا آخر لعمل الأمم المتحدة في مجال إنهاء الاستعمار .

وبمبادرة من بلدان جنوب المحيط الهادئ السبعة الاعضاء في الأمم المتحدة ، أدرجت كاليدونيا الجديدة على قائمة الأمم المتحدة لعام ١٩٨٦ الخاصة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، مما يفرض على الأمم المتحدة مسؤولية إزاء تحويلها في المستقبل إلى إقليم يتمتع بالحكم الذاتي . وقد أظهرت الأحداث المساوية التي وقعت في أوفيا بكاليدونيا الجديدة في وقت مبكر من هذا العام العواقب المترتبة على تجاهل مبادئ الأمم المتحدة وتجاهل طموحات طائفة كبيرة من السكان . ولذلك ، رحبت نيوزيلندا بالقرار الذي اتخذته رئيس وزراء فرنسا الجديد وقادة حركتي الموالين لفرنسا والاستقلاليين في كاليدونيا الجديدة في حزيران/يونيه للمضي قدما بخطة التطوير السياسي . وتأخذ تلك الخطة في الحسبان ، بحق ، مصالح جميع سكان كاليدونيا الجديدة الأصليين .

وقد اعترفت اللجنة الخاصة المعنية بتمصية الاستعمار بهذا التطور في الشهر الماضي في قرار اعتمد بتوافق الآراء وأيدته فيما بعد ندوة جنوب المحيط الهادئ في اجتماعها السنوي في الأسبوع الماضي . وينبغي ألا يقلل أحد من حجم الصعاب المنتظرة ، إلا أن كل شيء يبدو أفضل .

اننا نتطلع إلى عمل حر وصادق لتقرير المصير في كاليدونيا الجديدة ، يتمشى مع مبادئ الأمم المتحدة ويؤدي إلى تسوية تحفظ حقوق جميع أهالي كاليدونيا الجديدة ، بما فيهم سكانها الأصليون من شعب الكاناك .

ويرى البعض أنه على حين أن للأمم المتحدة دورا هاما في معالجة قضايا اقليمية من النوع الذي ذكرته ، فإن امكانية تدخل الأمم المتحدة في التوازن بين الدولتين العظميين إمكانية محدودة . وأنا لا أقبل هذا . فقد رأينا كيف تنجر

الدولتان العظميان إلى مشاكل العالم الاقليمية . وبالمثل ، فإن قضايا نزع السلاح - بما فيها تلك القضايا التي تهم الدولتين العظميين بصورة رئيسية - لا يمكن أن ينظر إليها إلا بوصفها مسائل تهم جميع أعضاء المجتمع الدولي ، إذ أنها تؤثر علينا جميعا ، سواء شئنا أم أبينا .

لقد اكتسبت مسألة نزع السلاح النووي إلحاحا جديدا . إذ أن تكنولوجيا الأسلحة النووية لم تعد حكرا على أعضاء مجلس الأمن الدائمين الخمسة . والقدرة على تصنيع سلاح نووي يمتلكها عدد كبير من البلدان ، وعما قريب سيحصل عليها عدد أكبر من البلدان . وهناك دلائل على أن لبعض تلك البلدان تطلعات نووية . ومهما تكن دوافعها يتعين القضاء على تلك التطلعات .

إن الأمر ينطوي هنا على خطر حقيقي . فالصراعات الإقليمية ، ونزعتها إلى اجتذاب تدخل خارجي ، تنطوي على خطورة كافية بوضعها الحالي . إلا أن احتمال استخدام أسلحة نووية في مثل هذه الحالات يجب أن يؤخذ الآن في الحسبان . وفي هذه الحالة ستكون الأخطار التي سنواجهها جميعا مفرغة .

وهذا سبب إضافي يسبغ أهمية كبيرة على جهود الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الرامية إلى الاتفاق بشأن إجراء مزيد من التخفيضات في ترسانتهما النووية ، ما هي إمكانية وقف انتشار الأسلحة النووية إن لم تتمكن هاتان الدولتان من وقف سعيهما الذي لا يكل لتطويع ووزع أسلحة نووية جديدة ؟ في سياق المناقشة العامة في العام الماضي ، أشادت نيوزيلندا بالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لقرارهما إزالة قذائفهما النووية البرية المتوسطة المدى . وتعمل المعاهدة التي تمخض عنها ذلك القرار الآن ، لأول مرة ، على إجراء تخفيض حقيقي في مخزونات العالم من الأسلحة النووية . وبالتوصل إلى اتفاق في محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية ، تكون الدولتان العظميان قد أوضحتا الطريق للدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية وللدول التي تصبو إلى احتيازها . إننا لا نطالب بالكثير عندما نرجو أن يحدث تحول فيتلاشى خطر الانتشار العمودي والافقي الذي يتهددنا جميعا .

تعتقد نيوزيلندا أن التوصل إلى تخفيضات وتوازنات في القوات التقليدية سيكون أمرا أساسيا بالنسبة للسعي نحو نزع السلاح النووي ، وبالنسبة لعالم خال من الأسلحة النووية على نحو ما ارتآه الرئيس ريفان والأمين العام غورباتشوف في ريكيافيك . وكثيرا ما يكون تراكم القوات التقليدية في أوروبا وكثير من أنحاء المعمورة بعيدا عن إيلاء الاعتبار للمتطلبات الدفاعية الفعلية ، وقد أدى ذلك إلى تصاعد حدة التوتر كما أفضى بالبعض إلى التماس وسائل أخرى أخطر لردع العدوان ، ومن ثم فإن عمليات نزع السلاح النووي والتقليدي لا بد وأن تجري جنبا إلى جنب وأن تشمل الدول جميعا .

مع ذلك ، وعندما أُتيحت لنا الفرصة في الدورة الاستثنائية الثالثة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح لوضع جدول أعمال متعدد الأطراف لنزع السلاح ليغضي بنا إلى بداية القرن القادم ، لم نستغل تلك الفرصة . لكن فشلنا وقتئذ لا يعني أن الأمر لا يمكن إنجازه . وبدلا من ذلك فنحن الآن بازاء هذه المهمة بداية من هذه الدورة للجمعية - لكي نلحق بما فاتنا في الدورة الاستثنائية .

وبدلا من أن نعترف بخيبة الأمل في نتائج الدورة الاستثنائية أو نقول أن المهمة هي من الصعوبة بمكان ، علينا أن نبذل جهدا أكبر لكي نوسع من مجالات الاتفاق الدولي . ولا بد وأن يتواصل السعي لإيجاد توافق في الآراء بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . ولا بد أن تستمر بغير هوادة الحملة الرامية لإقناع القلة المتبقية من الدول التي لا تزال تشكك في كون معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية تدبيرا لازما لانتهاء انتشار الأسلحة النووية . ولا بد وأن يصل المجتمع العالمي في النهاية إلى عقد مفاوضات بشأن اتفاقية شاملة للأسلحة الكيميائية . وقد دُعي الأمين العام مراراً وتكراراً إلى التحقيق في ادعاءات باستعمال الأسلحة الكيميائية . ويجب ألا يضطر مرة أخرى إلى الخلو إلى نتيجة تؤكد هذا الاتهام . فهذه الأسلحة البشعة لا بد أن تحرم مرة وإلى الأبد ، حتى لا يعود العالم مرة أخرى ليكون شاهدا يملكه الرعب من الحرب الكيميائية . إن العناصر الرئيسية لاتفاق متعدد الأطراف وضعت في مؤتمر نزع السلاح ، وقد حان الوقت لاستكمال هذه المهمة .

وقد اتخذت نيوزيلندا مبادرات جوهرية في ميدان نزع السلاح . ونحن نعتز بأن نكون جزءا من السعي الاقليمي لإيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ . وذلك تدبير هام متعدد الاطراف في مجال تحديد الأسلحة . وتشكل معاهدة رادو تونغيا إسهاما حاسما في استقرار المنطقة . كما أن معظم أعضاء محفل المحيط الهادئ أصبحوا أطرافا في الاتفاق . وثمة دولتان نوويتان هما الاتحاد السوفياتي والصين قامتتا بالتصديق على بروتوكولات المعاهدة . ونحن نتطلع إلى أن تقوم الدول النووية الأخرى بنفس الشيء ، ذلك لأن المعاهدة تغطي مجالا واسعا من المنطقة التي تتاخم منطقة أمريكا اللاتينية الخالية من الأسلحة النووية في الشرق ، وأنتاركتيكا المنزوعة السلاح في الجنوب . ونحن نؤيد التعاون الجاري مع الأطراف في أمريكا اللاتينية في معاهدة ثلاثيلوكو . وبهذا يستفيد كلانا من الخبرة المتبادلة .

وقد برهنت معاهدة أنتاركتيكا والصكوك الملحقة بها منذ ما يقرب من ثلاثين سنة على أنها تملح كإطار للتعاون الفعال في أنتاركتيكا والإبقاء على هذه المنطقة الشاسعة خالية من الأنشطة العسكرية . كما شكلت المعاهدة ، المفتوحة لانضمام جميع الدول ، الأساس لبرنامج فريد للأبحاث العلمية ولاعتماد تدابير لحماية البيئة الهشة .

وثمة عنصر آخر أضيف إلى نظام المعاهدة تمثل في اعتماد اتفاقية لتنظيم الأنشطة المتعلقة بالموارد المعدنية في أنتاركتيكا في حزيران/يونيه من هذا العام . وقد شعرت نيوزيلندا بالاعتباط لاستضافتها الدورة الختامية للمفاوضات . وتوفر الاتفاقية آلية قوية لحماية البيئة الانتاركتيكية في حالة قيام أنشطة للموارد المعدنية . وهي تعزيز قوي للتعاون بموجب معاهدة أنتاركتيكا . إن استتباب السلم في أنتاركتيكا أمر في غاية الأهمية لنيوزيلندا . ونتطلع إلى التوصل إلى توافق في الآراء في هذه الدورة للجمعية للحفاظ على معاهدة أنتاركتيكا . وتعارض نيوزيلندا بقوة أية جهود تستهدف تقويض تلك المعاهدة .

لا يقدم الاقتصاد العالمي لنا سببا يبعث فينا الرضا والشقة . ذلك لان النمو التجاري غير مؤكد . والمصاعب الاقتصادية التي تواجهها كثير من البلدان النامية تبدو وكأنها غير قابلة للحل . فالمديونية والتخلف يهددان الاستقرار الاقتصادي العالمي . وهناك الكثير الذي يتعرض للخطر بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء في الجولة الراهنة من المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف . وتدعو نيوزيلندا جميع البلدان الاعضاء في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة الذهاب إلى استعراض منتصف المدة القادم في مونتريال بهروح إيجابية وبتصميم على إحراز تقدم حقيقي .

وتولي نيوزيلندا أهمية خاصة للتوصل في جولة اوروغواي إلى تحرير التجارة الزراعية في العالم وإلى استبعاد السياسات المحلية والدولية التي تشوه تلك التجارة . ولن يكون هناك طريق أفضل من حل المشاكل الخطيرة مثل مشاكل المديونية والتخلف التي تحدثت عنها .

لقد كانت هناك خطوات كثيرة اتخذت مؤخرا نحو إيجاد مناطق اقليمية للتجارة الحرة بما فيها اتفاق نيوزيلندا واستراليا لانشاء سوق وحيدة عبر تسمان بحلول عام ١٩٩٠ . إلا أن من الأمور الحيوية أن يواصل المجتمع الدولي في الوقت نفسه التحرك على الطريق المفضي إلى نظام مفتوح سوقي التوجه ومتعدد الاطراف في مجال التبادل التجاري ، وعلينا أن نتطلع إلى القيادة القوية هنا من جانب الاقتصادات الكبرى التي تتحمل مسؤولية خاصة لكي تطبق بصورة عادلة ومتكافئة مبادئ الميزة النسبية والمنافسة العادلة . وتطلب البلدان الصغيرة ، مثل بلدي ، التي تعتمد على انتاج المواد الأولية ، ضمانا بالآلا تستمر في التعرض بصورة غير معقولة لقيود مصطنعة مفروضة على التجارة .

ومن الأمور المتناقضة أن تبدي الامم المتحدة حيوية وأهمية متجددة في الوقت الذي تواجه فيه مشاكل مالية كبرى . ومن غير المقبول ألا تقوم الدول الاعضاء بالوفاء بالتزاماتها القانونية بتقديم مساهماتها المالية المقررة في الوقت المناسب .

وعلىنا أن نسلّم ، مع ذلك ، بأن شمة قيودا على الموارد المتاحة ومن المحتمل أن تظل باقية بينما تستمر المطالب الملقاة على عاتق المنظمة في الزيادة . وعليه ، فلا خيار إلا أن نحافظ على التقدم الملموس الذي تم إحرازه باتجاه الإصلاح الإداري ، وإلا فإن المنظمة ستصبح عاجزة عن مواجهة التحديات الحاسمة عندما تظهر .

أتكلم هنا بوصفي ممثلا للحكومة الرابعة للعمال في نيوزيلندا . لقد قامت الحكومة الأولى للعمال في نيوزيلندا ورئيسها السيد بيتر فريزر ، بدور ملتزم للغاية في المناقشات التي أدت إلى اعتماد الميثاق في عام ١٩٤٥ . وكانت آمال نيوزيلندا في تلك الأيام الباكورة قد ازدادت من جراء بعض منجزات المنظمة - في أعمالها الاقتصادية والاجتماعية ، مثلا ، وفي أنشطتها في مجالي حقوق الانسان والقضاء على الاستعمار . وعلى العكس من ذلك فإن آمالنا العراض بالنسبة لادوار الامم المتحدة في حفظ السلم ونزع السلاح لم تجد بعد طريقها إلى التحقق الكامل ، ولكننا متفائلون بأن هذه العقبات قد بدأت تتلاشى في تلك المجالات .

ولا تزال نيوزيلندا تضع شقتها الكبيرة في أعمال الامم المتحدة ولا سيما في مهماتها المتعلقة بتعزيز السلم العالمي ، والحفاظ على البيئة العالمية ، ومكافحة الجوع في العالم ، والقضاء على التمييز العنصري في كل مكان وإيجاد الفرص المتكافئة للرجال والنساء في جميع أنحاء العالم . ونحن عازمون على الاستمرار في تقديم تأييد نيوزيلندا القوي في السنوات المقبلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : باسم الجمعية العامة أود أن

أشكر رئيس وزراء نيوزيلندا على البيان الهام الذي أدلى به الآن .

اصطحب السيد دافيد لانغ رئيس وزراء نيوزيلندا من المنصة .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد كاغامي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي

الرئيس ، أود بادئ ذي بدء أن أعرب لكم عن صادق تهاني لانتخابكم لرئاسة الدورة الثالثة والاربعين هذه للجمعية العامة للأمم المتحدة . وإني واثق بأن غنى خبرتكم ومعرفتكم سيكلل دورة الجمعية العامة هذه بنجاح باهر . وأؤكد لكم ان وفد اليابان يقف مستعدا لتقديم أية مساعدة قد تحتاجونها في اضطلاعكم بواجباتكم الهامة .

وأود في الوقت نفسه أن أعرب عن تقديري للمنجزات التي حققتها الدورة الثانية والاربعون للجمعية العامة في ظل القيادة القديرة لرئيسها السيد بيتسر فلورين .

كانت الامم المتحدة نشطة وناجحة بوجه خاص في الآونة الاخيرة في الجهود الرامية إلى حل عدد من المشاكل الدولية في أجزاء مختلفة من العالم . ويقف العالم اليوم وقفة تقدير للأمم المتحدة ويعلق عليها آمالا كبارا وهي تسعى إلى تحقيق مهمتها الاخطر شأنا المتمثلة في صون السلم الدولي . وهذا يوضح أنها قد استعادت مكانتها ، الامر الذي تعتبره حكومة بلدي تطورا مشجعا . إن تجدد هيبة الامم المتحدة قد عززته التحسن العام في العلاقات الدولية . ولكن تجدد نشاط الامم المتحدة يرجع في الوقت نفسه إلى القدرات البارزة والجهود الدؤوبة للأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار وغيره من موظفي الامم المتحدة . وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن صادق عرفان وتقدير وفد بلدي للأمين العام ومعاونيه .

وأود أن أبدأ ملاحظاتي اليوم بايضاح الافكار الاساسية لحكومة بلدي بشأن بعض التطورات الهامة التي تؤثر على السلم العالمي ورخاء الانسان .

وأول هذه التطورات هي الطريقة التي تطورت بها العلاقات بين الشرق والغرب ، ولا سيما العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . على مدى السنة الماضية . فقد عقدت الدولتان معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى وتبادل

زعيماهما الزيارات . ومن المأمول أن يؤدي هذا الحوار بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى استقرار العلاقات بين الشرق والغرب ، وأن يعجل هذا الاستقرار بدوره ظهور اتجاه عالمي نحو حل الخلافات عن طريق المفاوضات . وهذا تطور هام يستحق اشادة كبيرة .

وإزاء هذه الخلفية جرى التوصل في نيسان/ابريل من هذا العام الى اتفاقات جنيف بشأن افغانستان ، وتحقق وقف اطلاق النار في الصراع بين ايران والعراق ، ويجري في الوقت الراهن بذل جهود متجددة لحل المشاكل المتعلقة بأنغولا وتاميبيا والمحراء الغربية وكمبوتشيا وغيرها من المشاكل القائمة في شتى انحاء العالم . وتلوح أيضا دلائل التغيير في السعي الى السلم في الشرق الأوسط . ومع أننا ندرك أن هذه التطورات مازالت في مراحلها المبكرة وأن هناك حاجة الى بذل جهود هائلة لحل الصراعات الاقليمية المختلفة بصورة كاملة فإننا نجد من المشجع للغاية أن يكون المضي في ذلك الاتجاه قد بدأ .

وفي هذا السياق يحدونا أمل صادق في أن تتجدد السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي القائمة على "تفكيره الجديد" في اجراءات ذات طابع ملموس أوضح تسهم في احلال السلم والاستقرار في آسيا والمحيط الهادئ ، بما في ذلك حل مشكلة الاراضي الشمالية وتخفيض الوجود العسكري السوفياتي في الشرق الاقصى . ونحن نأمل ، اذ نرحب برغبة الاتحاد السوفياتي في تحسين العلاقات مع اليابان ، وهي الرغبة التي أعرب عنها الامين العام غورباتشوف في الكلمة التي ألقاها مؤخرا في كراسنويارسك ، في أن يتعزز بقدر أكبر الحوار السياسي بين بلدينا الذي سيبدأ بالمشاورات العادية بين وزيرى الخارجية المزمع عقدها في نهاية هذا العام .

ويتمثل التطور الملحوظ الثاني في الاعتراف المتنامي بأهمية التنمية الاقتصادية . إن الاستقرار السياسي شرط لاغنى عنه للتنمية الاقتصادية ، مثلما يعمد رفع مستوى المعيشة أمرا حيويا لاستقرار السياسي وتعد التنمية الاقتصادية شرطا مسبقا لرفع مستوى المعيشة . ومن الضروري لتحقيق هذه الاهداف كلها تهيئة مناخ من

السلم الدولي يفرض الى التنمية الاقتصادية . إن العصر الحالي - الذي يمتد لثلاثة وأربعين عاما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يتميز بالاعتراف العام بهذه الحقيقة .

مازال عدد من العوامل المزعزعة للاستقرار موجودا في الاقتصاد العالمي ، مثل أوجه الاختلال الكبيرة في المدفوعات الدولية ، والضغوط الحمائية المستمرة ، ومشكلات الدين التي تعوق البلدان النامية . ومن ناحية أخرى من المشجع أن تكون مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) قد بدأت جولة أوروغواي للمحادثات التجارية الرامية الى تعزيز نظام التجارة الحرة المتعدد الاطراف وأن تكون اليابان وغيرها من البلدان الصناعية قد بدأت بوضوح في تمحيص أوجه اختلال التجارة فيها وانشاء فرص عمل جديدة ، وأن تكون الاقتصادات الصناعية الجديدة قد أخذت تحقق معدلات كبيرة للتنمية الاقتصادية . وتوضح هذه الحقائق أنه مادامت تسود شروط سياسية محلية موالية وتنتهج سياسات اقتصادية ملائمة في اطار بيئة دولية سلمية فان الاقتصادات النامية يمكنها أن تصبح اقتصادات صناعية جديدة والاقتصادات الصناعية الجديدة بوسعها أن تصبح بلدانا صناعية .

ويتعلق التطور الثالث بالمشاكل المتصلة بالسكان والبيئة - وهي قضايا تشكل تهديدا عميقا لامتتع البشرية بأسرها بسلم ورخاء راثميين . ففي تموز/يوليه من العام الماضي وصل عدد سكان العالم الى خمسة بلايين نسمة ؛ وقيل ان عدد سكان آسيا وحدها قد تجاوز في العاشر من آب/أغسطس من هذا العام ثلاثة بلايين نسمة . ان الحروب تسبب بالتأكيد معاناة هائلة . في حين تسبب مشكلة السكان أنواعا مختلفة من الشقاء - منها على سبيل المثال المعاناة من نقص الغذاء ومن مشكلات الطاقة وتدهور البيئة . وعلاوة على ذلك تواجه البشرية الآن عددا من التهديدات الخطيرة ، بما في ذلك تدمير الغابات المدارية والتصحر ونفاد طبقة الاوزون بل والتغيرات المناخية . ولا يسعنا أن نقف ساكتين في مواجهة هذه التهديدات العالمية . واعتقد أن مما يتسم بأكبر قدر من الأهمية أن تُبذل المزيد من الجهود لحل هذه المشاكل بالجمع بين الحاجة الى التنمية الاقتصادية وضرورة صون البيئة على الصعيد العالمي .

ويتمين علينا ونحن نقترّب من القرن الحادي والعشرين أن نعزز بقدر أكبر الاتجاهات المواتية التي أشرت إليها آنفا عاملين معا على حل مشاكلنا الكثيرة من منظور عالمي . ومما يتسم بأقصى قدر من الأهمية في هذا السياق أن تجعل الأمم العالم مرة أخرى من الصلات الانسانية نقطة الانطلاق في جهودها وأن تزيد من لقاءات القلوب والعقول هذه عبر الحدود الوطنية . فعندما يقوم أناس ينتمون إلى أنماط مختلفة من التراث الثقافي بمبادلات دولية واسعة النطاق فإن الطرفين كليهما لا يكتسبان مزيدا من الفهم والتسامح إزاء ثقافة الطرف الآخر فحسب بل يصبح الناس أيضا في كل مكان أفضل قدرة على إجراء التقييمات في السياق العالمي . هذه هي الطريقة التي يمكن بها وضع الأساس لمجتمع دولي مفتوح حقا .

من هذا المنطلق تعترف اليابان أن مما يتسم بأهمية متزايدة أن تسهم بنشاط في سلم العالم ورخائه وقد بدأت بالفعل في انتهاج سياسة جديدة تقوم على التعاون النشط لحل القضايا العالمية الكبرى .

إن حكومة رئيس الوزراء تاكاشيتا أعطت أولوية قصوى في سياستها لبناء "اليابان التي تقدم اسهامها للعالم" وقد بدأت مؤخرا في تنفيذ ذلك بمبادرة التعاون الدولي ، التي تتكون من ثلاث ركائز هي : تعزيز التعاون لتحقيق السلم ، وتوسيع نطاق المساعدة الإنمائية الرأسمالية اليابانية والنهوض بالتبادل الثقافي الدولي . ولقد شرح رئيس الوزراء تاكاشيتا تلك السياسات في الخطاب الذي أدلى به في ١ حزيران/يونيه الماضي في الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرمة لزرع السلاح .

أود أن أتطرق بعد ذلك الى الدور الذي يجب أن تضطلع به الأمم المتحدة ، والطريقة التي يمكن لليابان - من منظور دولي وعلى أسس السياسات الجديدة التي ذكرتها توا - أن تسهم بها في ذلك الدور .

إن أهم مشكلة مطروحة علينا هي كيفية ضمان السلم العالمي . وأود أن أدلي ببضع كلمات حول آراء حكومة بلادي بشأن المشاكل والصراعات الاقليمية التي كان لها اثر كبير على هذه المحالة في السنوات الاخيرة .

إذ ننظر أولا الى أفغانستان ، يحدونا وطيد الامل في أن يكتمل الانسحاب السوفياتي من أفغانستان بحلول ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، وفقا لاتفاقات جنيف واعتقد أيضا أنه من الأهمية بمكان أن يتمكن اللاجئون الأفغان الذين شردهم هذا الصراع ، من العودة الطوعية الى مسقط رؤوسهم في أسرع وقت ممكن . ومن ثم ، يكون من الحتمي أن تتشكل في أفغانستان حكومة ذات قاعدة عريضة تمثل رغبات الشعب كله . فالشعب الأفغاني يعترف بأنه يتعين عليه أن يحسم مشاكل بلاده بنفسه ، وحكومة بلادي تناشده مناشدة قوية أن يجمع صفوفه ويعزز وحدته ويتعاون في إعادة بناء بلاده .

ترحب اليابان ترحيبا حارا بوقف إطلاق النار الذي تحقق مؤخرا في الصراع بين ايران والعراق ، ويحدوها وطيد الامل في أن يتم تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) بخذافيه في أسرع وقت ممكن ، مع انسحاب القوات وإخلاء سبيل أسرى الحرب وتحقيق تسوية شاملة عادلة مشرفة لكل القضايا المطلقة . وتنوي اليابان مواصلة التعاون التام في الجهود التي يبذلها الأمين العام . وفي الوقت ذاته ، ستسهم بأقصى ما يمكنها في حسم ذلك الصراع .

وفيما يتعلق بالحالة في الشرق الاوسط ، فلاتزال اليابان على موقفها بأن إقرار السلم ينبغي أن يكون على أساس المبادئ التالية : انسحاب اسرائيل من كل الاراضي المحتلة منذ حرب عام ١٩٦٧ ، والاعتراف للشعب الفلسطيني بحق تقرير المصير بما في ذلك الحق في اقامة دولة فلسطينية مستقلة ، والاعتراف بحق اسرائيل في الوجود . وهناك تطورات جديدة برزت في المنطقة ، ومن المتوقع الآن أكثر من أي وقت مضى أن يتم تحقيق سلم عادل شامل دائم . وبالتالي تصبح الجهود الدؤوبة التي تبذلها الدول الاعضاء مطلوبة الآن أكثر من أي وقت مضى . واليابان تنوي القيام بكل ما يمكنها القيام به لدعم تلك الجهود الرامية الى إقرار السلم . وقد زار وزير خارجيتنا في الآونة الاخيرة أربعة بلدان معنية مباشرة هي سوريا والاردن ومصر واسرائيل ، وشرح هذه النقاط لرؤسائها وكذلك للاعضاء المرموقين في المجتمع الفلسطيني في الاراضي المحتلة .

إن التمييز العنصري في جنوب افريقيا أمر لا يحتمل ولا بد من القضاء عليه قضاء تاما . لكن حكومة جنوب افريقيا لم تقم قط بإلغاء سياسات الفصل العنصري التي تنتهجها بل إنها على النقيض من ذلك تلجأ الى مزيد من القمع بالقوة . واليابان - بالتنسيق مع بقية المجتمع الدولي - ستواصل الإبقاء على شتى التدابير التقييدية التي فرضتها على جنوب افريقيا وستستمر في تأييدها النشط للسكان السود هناك ولبلدان الجنوب الافريقي الأخرى .

أما بالنسبة لقضيتي أنغولا وناميبيا فإن اليابان تشعر بالارتياح للمباحثات الجارية الآن بين البلدان المعنية ويحدوها الأمل في أن يتم تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) واقامة دولة ناميبية جديدة عما قريب .

وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية ، تأمل حكومة بلادي مخلمة في أن يتم إحراز تقدم في الحوار بين الأطراف المعنية وفقا لمقترح الأمين العام وأن يتم التوصل بأسرع وقت ممكن الى الحل .

أما بخصوص الحالة في أمريكا الوسطى فإنه من المؤسف غاية الأسف أن تواجه المفاوضات الخاصة بوقف إطلاق نار حقيقي في نيكاراغوا معابا جمة ، لكن اليابان مازالت تأمل في أن يتحقق سلم حقيقي عن طريق الجهود التي يبذلها جميع المعنيين .

وإذ انتقل الآن الى مسألة كمبوتشيا أذكر بأن وزير خارجيتنا السيد اونو قد حضر مع أطراف الحوار في تموز/يوليه المؤتمر الذي عقدته رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بعد المؤتمر الوزاري . حيث اقترح ضرورة أن تتضمن أية تسوية حقيقية الانسحاب التام للقوات الفيتنامية ، وإقامة كمبوتشيا مستقلة ومحايدة وغير منحازة ، وتقديم ضمانات دولية تكفل التسوية السياسية النهائية . وفي الوقت ذاته ، أكد من جديد تأييد اليابان المتواصل للجهود التي يبذلها الأمير سيهانوك وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تحقيقا لهذه الغاية . ويخبرنا الأمل في أن تزداد عملية السلم تقدما عن طريق المناقشات التي تجرى بين الأطراف المعنية .

تعتقد حكومة اليابان أن المشاكل الخاصة بشبه الجزيرة الكورية ينبغي أن تحل سلميا وبالدرجة الأولى عن طريق الحوار المباشر بين الجنوب والشمال . لذلك ترحب اليابان بالموقف البناء والمرتفع الذي أبدته جمهورية كوريا على لسان الرئيس روه تاي وو ، في بيانه الخاص يوم ٧ تموز/يوليه ، بل وتؤيد ذلك الموقف . وقبل بداية دورة سيول للألعاب الأولمبية رفعت اليابان الجزاءات التي فرضتها على كوريا الشمالية في كانون الثاني/يناير الماضي تعبيرا عن معارضتها القوية للنشاط الإرهابي . وقد اتخذنا هذا القرار من منظور واسع بغية الإسهام في تهيئة مناخ أقل توترا . وتأمل اليابان في أن تختتم دورة سيول الأولمبية الجارية حاليا في مناخ يناسب مهرجان السلم وتسهم في تخفيف حدة التوتر في المنطقة . ويسعد حكومة بلادي وضع الترتيبات التي تمكن ممثلي جمهورية كوريا وكوريا الشمالية من مخاطبة الدورة الحالية للجمعية العامة . فضلا عن ذلك ، إذا ما فكر الجنوب والشمال في الانضمام إلى الأمم المتحدة كخطوة انتقالية نحو إعادة توحيد شبه الجزيرة فسوف ترحب اليابان بذلك وستؤيد عضوية كل منهما كوسيلة لتخفيف التوتر ولزيادة عالمية منظمتنا .

إن الجهود النشطة الجديرة بالذكر التي تبذلها منظماتنا صوب حل الصراعات الإقليمية تبين بجلاء الدور الهام الذي يتمتعين على هذه المنظمة الاضطلاع به في صيانة السلم .

وإذا ما تطلعنا الى الامام ، فإنني اعتقد ان من الاهمية بمكان ان تتخذ الامم المتحدة التدابير اللازمة لمنع حدوث نزاعات ، في نفس الوقت الذي تقوم فيه بتميز التحرك صوب السلم وتعميد الجهود التي تبذلها لصيانة السلم . لذلك ، يحدوني وطيد الامل في ان تصدر الدورة الحالية للجمعية العامة إعلانا بشأن الحيلولة دون نشوب الصراعات بناء على اقتراح اليابان وبلدان خمسة أخرى بهدف تعزيز قدرة مجلس الأمن والجمعية العامة والأمين العام على منع الصراعات قبل حدوثها ، والقضاء على التهديدات وتموية الصراعات في مرحلة مبكرة . ومن المهم ان تتعاون جميع الدول الاعضاء من أجل تحقيق أهداف الإعلان بإسلوب دينامي ناجع .

تود حكومة بلادي ، في نفس الوقت ، ان تؤكد على ضرورة ان يؤدي مجلس الأمن على نحو أفضل مهامه المحددة في الميثاق . ومن الحيوي ان يتناول جميع أعضاء مجلس الأمن الامور من منظور شامل ، طارحين جانباً التحامل والمفاهيم المتحيزة . وان يعملوا يدا واحدة في الاضطلاع بواجبات المجلس وتأييد مبادرات الأمين العام .

ويتحمل الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن مسؤولية هامة بوجه خاص على ضوء ما لديهم من امتيازات خاصة . والوفاء بهذه المسؤولية هو وحده الذي سيجعل الاطراف في أي صراع تستجيب لخطة عمل الامم المتحدة . وعندئذ فقط سيفتح الطريق للتسوية السلمية للصراع . وتعمل اليابان بدأب ، بوصفها عضوا غير دائم في المجلس ، من أجل التوصل إلى حلول لشتى المسائل المطروحة عليه . وستواصل العمل ، حتى بعد انتهاء مدة عضويتها ، بنفس الجدّة لتمكين المجلس من تحقيق مقصده النبيل تحقيقا كاملا .

وستقدم اليابان دعمها الكامل لحسم الصراعات الاقليمية في شتى مناطق العالم ولجهود الامم المتحدة الرامية إلى بلوغ هذه الغاية . ويتفق ذلك مع سياسة اليابان ، باعتبارها امة مسالمة لا تدخر وسعا في خدمة قضية السلم والاستقرار الدوليين .

وعلى وجه التحديد ، ستواصل اليابان جهودها في المقام الاول لتقديم أقصى قدر ممكن من الدعم المالي لعمليات حفظ السلم التي يضطلع بها في إطار دولي بما في ذلك إطار الامم المتحدة .

ثانيا ، ستعزز اليابان من تعاونها ، ليس فقط من حيث الدعم المالي ، بل أيضا من حيث توفير الافراد في الميادين التي تراها مناسبة . وفي الآونة الاخيرة ، اشترك أفراد مدنيون من اليابان في أفرقة الامم المتحدة للمراقبة في أفغانستان وإيران والعراق . وتدرّس أيضا إمكانية التعاون في ميادين مثل رصد الانتخابات والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والرعاية الطبية .

ثالثا ، تعتزم اليابان تعزيز شتى أنواع مساعدتها للأشخاص الذين أصبحوا لاجئين نتيجة للصراعات . ويسرني في هذه المناسبة أن أعلن عن تقديم تبرع مبدئي لمساعدة اللاجئين الأفغان بما يوازي ٦٠ مليون دولار إلى مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وبرنامج الأغذية العالمي ، وغير ذلك من وكالات الامم المتحدة . إن اليابان بتقديمها هذا الإسهام تتجاوب أيضا مع نداء الأمين العام الصادر في حزيران/يونيه .

وإذ تدرك اليابان أن العمليات الخاصة باللاجئين الأفغان مكلفة للغاية كما لوحظ في نداء الأمين العام ، فإنها ستبحث تقديم إسهام إضافي من خلال جهات أخرى ، كصندوق الامم المتحدة للطوارئ الخاص بأفغانستان . كما أنها تدرّس ، علاوة على

ذلك ، إمكانية تقديم أفراد في الميدان الطبي وغيره لمساعدة اللاجئين الأفغان على العودة إلى ديارهم .

رابعا ، تعتزم اليابان أن تبذل قصارى جهدها لمساعدة البلدان التي كانت طرفا في صراع مسلح في شتى مناطق العالم على الإبقاء من الدمار الذي سببته الحرب ، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي ، وإعادة بناء البلاد ، وإعادة الاستقرار ، وتحسين المستوى المعيشي لشعبها بمجرد انتهاء الصراع .

ومع اقترابنا من عتبة القرن الحادي والعشرين ، أمامنا مهمة أخرى لا يمكن فصلها عن عملية السعي من أجل إحلال السلم ، ألا وهي عملية نزع السلاح .

وإذا ما أريد لعملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح أن تسهم في إحلال السلم الحقيقي والاستقرار في العالم أجمع ، فإنه يكون من الأمور الحتمية أن تعمل جميع البلدان معا حتى يمكن تلبية المتطلبات المشروعة لامنّها بآدنى مستوى من التسلح .

ولن تكون عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح على النطاق العالمي مسألة ممكنة إلا عندما تتضافر الجهود الثنائية الدؤوبة التي تبذلها لهذه الغاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مع الجهود المتعددة الأطراف التي تبذل في الأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح والمحافل الأخرى .

وليس هناك من يجادل في حتمية نزع السلاح النووي . وينبغي أن يعتبر فرض حظر شامل على التجارب النووية جزءا هاما من هذه الحتمية وأن تبذل الجهود لإيجاد سبل واقعية لتحقيق ذلك . وقد أعلن رئيس الوزراء تاكاشيتا في الدورة الاستثنائية الأخيرة المكرمة لنزع السلاح عن خطط لمعقد مؤتمر دولي في اليابان يعني بإنشاء شبكة دولية للتحقق من التجارب النووية . وتجرى الآن مناقشات تستهدف عقد هذا المؤتمر في وقت مبكر لا يتعدى الربيع القادم .

وإذ نتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي الرابع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي سيعقد في عام ١٩٩٠ ، فإنني أود في هذه المناسبة أن أؤكد مرة أخرى ضرورة التوسع في نظام عدم الانتشار النووي وتعزيزه ، وهذه مهمة عاجلة تواجهنا في الوقت الحالي .

منذ زمن قريب ، في ١٩ آب/أغسطس ، أبلغ الأمين العام عن وقوع حالات استعمال فيها الأسلحة الكيميائية . وهذه الأسلحة منافية للإنسانية ، ولا ينبغي استعمالها أبدا تحت أي ظرف من الظروف ، وقد اقترح الرئيس ريغان في خطابه الذي ألقاه أمام الجمعية العامة يوم الاثنين الماضي عقد مؤتمر لاطراف بروتوكول جنيف الذي يحظر استعمال الأسلحة الكيميائية بغية تعزيز فعالية هذا البروتوكول . وترحب حكومة بلدي بهذه المبادرة . وفي نفس الوقت ، ستعمل اليابان بقوة أكبر من أجل الوصول بالمفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع معاهدة للحظر الكامل على الأسلحة الكيميائية إلى خاتمة مبكرة قدر الاستطاعة .

ومن أكبر التحديات التي تواجه الجنس البشري ونحن على عتبة القرن الحادي والعشرين تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية . وإذا ما أردنا تحقيق هذا الهدف فسيكون من الضروري أن تتعاون البلدان النامية والبلدان الصناعية على حد سواء وتعترف بأن الاقتصاد العالمي هو في الحقيقة كل متكامل . وتعتمد اليابان ، بغية توسيع نطاق مساعدتها الإنمائية الرسمية توسيعا منهجيا ، أن تعمل في إطار هدف لخمس سنوات على زيادة حصتها في إجمالي مبالغ المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها البلدان الاعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى مستوى يتناسب مع حجم اقتصادها بالنسبة لاقتصادات البلدان الأخرى الاعضاء في هذه اللجنة . لذلك ، تعمل اليابان على زيادة مستوى مساعدتها الإنمائية الرسمية لتصل إلى أكثر من ٥٠ بليون دولار على مدى فترة السنوات الخمس التي بدأت في عام ١٩٨٨ . وهذا المبلغ يوازي ضعف المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمتها في نصف العقد الأخير . كما أنها تحاول أن تزيد باطراد نسبة مساعدتها الإنمائية الرسمية تبعا لإجمالي ناتجها القومي وأن توسع نطاق مساعدتها التي تقدم في شكل منح إلى أقل البلدان نموا .

وفي نفس الوقت تواصل اليابان تعزيز مساعدتها إلى البلدان النامية التي يشكو كاهلها بالديون الخارجية وغيرها من المشاكل . ويتضح ذلك ، على سبيل المثال ، في حقيقة أنه تم بالفعل تنفيذ أكثر من ٧٠ في المائة من المشاريع المدرجة في خطة

إعادة تدوير الموارد بمبلغ مستهدف قدره ٢٠ بليون دولار ، وهي الخطة التي أعلنت في عام ١٩٨٧ لتعزيز تدفق الموارد إلى البلدان النامية . وفيما يتعلق بمسألة تخفيف عبء الديون قررت اليابان توسيع نطاق التدابير التقليدية وتنفيذها وذلك بتقديم مساعدات في شكل منح إلى أقل البلدان نموا بما يوازي المبالغ المسددة من معونة القروض التي تبلغ ٥,٥ بليون دولار تعهدت بتقديمها إلى تلك البلدان في الفترة من السنة المالية ١٩٧٨ إلى السنة المالية ١٩٨٧ .

إن بلدان جنوب الصحراء في افريقيا أصيبت بركود اقتصادي دام طويلا ، ولا تزال محتنتها تستحق دراسة خاصة . ولقد دعمت اليابان بقوة هذه الدول الافريقية من خلال سلسلة من التدابير ، كتقديم مساعدات في شكل منح غير مشروطة وغير مرتبطة بأية مشاريع تبلغ قيمتها ٥٠٠ مليون دولار تقريبا لفترة ثلاثة أعوام تبدأ من العام المالي ١٩٨٧ ، وذلك بالإضافة إلى خطة إعادة تدوير الموارد المالية والتدابير الخاصة بتخفيف عبء الديون السابق الإشارة إليها ، فضلا عن التعاون من خلال الوكالات الدولية ذات الصلة .

ومن ناحية أخرى ، تعتبر عملية تيسير تحويل رأس المال والتكنولوجيا من البلدان الصناعية مسألة هامة لتنمية البلدان النامية . واعتقد أن من المهم للبلدان النامية أن تبذل المزيد من الجهود لتهيئة الظروف اللازمة لجذب الاستثمارات من القطاع الخاص ، مع محاولة تجنّب المشاكل البيئية وغيرها التي صاحبت النمو في البلدان الصناعية .

إن اليابان ، التي عقدت العزم على الإسهام في إيجاد عالم أفضل كمسألة تتعلق بسياساتها الأساسية ، تعتزم مواصلة التعاون مع الجهود الرامية إلى حل المشاكل التي تواجه البلدان النامية* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مورتسن (الدانمرك) .

لقد أحرزت الأمم المتحدة تقدما مطردا على مر السنوات في مجال مد التعاون إلى الدول النامية وفي ميادين أخرى مثل حقوق الإنسان وتقديم المساعدة الإنسانية . لكن من المؤسف أنه لا بد من الاعتراف بأن المناقشة بشأن مسائل عديدة لم تسفر عن أية نتيجة ، وأن أوجه القصور قد ظهرت نتيجة للتوسع المفرط والتعقد المتزايد في عمل المنظمة .

وظهرت أيضا نزعة إلى إضفاء الطابع السياسي على مشاكل تقنية من الأجرى تناولها في إطار الميدان الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو غيرها . وإذ تستعيد الأمم المتحدة دينامييتها أود أن أدلي بتعقيب قد يعزز هذا الزخم الذي يحظى بالترحيب .

في عام ١٩٨٥ اقترحت اليابان تشكيل فريق من الخبراء الحكوميين رفيعي المستوى لتعزيز الإصلاح الإداري والمالي بغية النهوض بعمل الأمم المتحدة . ولم يكن الفرض من هذا الاقتراح إعادة هيكلة الأمانة العامة وتقليص عدد المناصب في الأمم المتحدة فحسب بل واستعراض الأمم المتحدة والمهام التي تقوم بها من أجل الاستفادة من أنشطتها بأقصى قدر ممكن . والإصلاحات التي أوصى بها الفريق في تقريره والتي حظيت بتأييد واسع النطاق من جانب الدول الأعضاء التي ترغب في إعادة تنشيط الأمم المتحدة هي الآن قيد التنفيذ . دعونا نكشف هذه الجهود لتعزيز فعالية الأمم المتحدة .

وفي الوقت ذاته ، أود أن أؤكد الحاجة إلى إجراء المزيد من التحسينات في طريقة تنظيم وعمل الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي لكي تتمكن بحق الوفاء بمتطلبات المجتمع الدولي . وستساهم اليابان قدر استطاعتها من أجل بلوغ هذا الهدف .

ثمة نقطة هامة يجب الإشارة إليها في هذا الصدد وهي أن الأمم المتحدة تواجه أزمة مالية مزمنة . ونظرا لخطورة الحالة فقد قامت اليابان في آذار/مارس من هذا العام بتقديم مساهمة خاصة قدرها ٢٠ مليون دولار لدعم الأنشطة التي تفضلع بها الأمم المتحدة وبصفة خاصة عمليات منع السلام وحفظه فيما يتصل بالحالة في أفغانستان

والصراع الإيراني - العراقي . واليوم ، وإذ تزداد المتطلبات المالية في ميدان عمليات حفظ السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة ازديادا كبيرا ، يشكل العجز المالي عقبة أساسية تقف في طريق إعادة تنشيط الأمم المتحدة .

ومن الواضح أن سبب هذا العجز يعود إلى عدم تسديد الدول الأعضاء لإسهاماتها الإلزامية . فمن بين ١٥٩ دولة عضوا ستكون حوالي ٧٠ دولة متأخرة في تسديد مستحققاتها التي تبلغ ٤٥٠ مليون دولار تقريبا بنهاية هذا العام . لذا فإنه من الضروري أن نتحرك بسرعة لمعالجة هذه الحالة ، آخذين بعين الاعتبار الآثار الخطيرة المترتبة على هذه المشكلة . وفي هذا الصدد ، ترحب اليابان بالموقف الإيجابي الذي اتخذته الولايات المتحدة وبلدان أخرى في الآونة الأخيرة بتسديد مستحققاتها المتأخرة وتأمل بإخلاص أن تقوم هذه البلدان بتسديدها بالكامل في أسرع وقت ممكن .

في أعقاب الحرب العالمية الثانية علق العالم آماله على الأمم المتحدة لتحقيق السلم والرخاء نتيجة للنجاح الباهر الذي حققته في ميادين عديدة . إلا أنه يجب التسليم بأن المنظمة لم ترتق في بعض الأحيان إلى مستوى التطلعات الكبيرة التي تنتظر منها . واليوم ، وبعد مرور حوالي نصف قرن على إنشاء الأمم المتحدة يجب تحسين هيكلها لكي تتمكن من تلبية متطلبات المجتمع الدولي المتغيرة باستمرار على نحو سليم . فالمنظمة التي لا تستطيع أن تتطور ستتلاشى . وإذ لم تبق سوى ١١ سنة تقريبا بحلول عام ٢٠٠٠ فإن اليابان وهي تضع نصب أعينها الأمم المتحدة بالصورة التي يجب أن تكون عليها لتأمل في أن تعمل مع الدول الأعضاء الأخرى ومع المنظمات غير الحكومية المعنية بشؤون الأمم المتحدة ، في النظر في هذه المسألة بجدية واتخاذ التدابير الملموسة لتحقيق هدفنا .

ونظرا لكون الأمم المتحدة المنظمة الدولية العالمية الوحيدة فستزداد أهمية الدور الذي تطلع به بالنيابة عن البشرية ، الآن وفي المستقبل ، في مجال تحمل أعباء صيانة السلم العالمي وتأمين الرخاء للبشرية والنهوض بحياة زاخرة بالثقافة . ويشهد هذا العام الذكرى الأربعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، ويتطلع

العالم إلى الأمم المتحدة للقيام بأنشطة كفيلة بحماية حقوق الإنسان . ولذا ، فإنه من الضروري أن تبدي كل الدول الاعضاء تأييدها للأمم المتحدة وتبذل قصارى جهدها لتعزيز النشاطات التي تقوم بها . وتعتزم اليابان مواصلة بذل الجهود من أجل تأييد الأمم المتحدة بمفتها عضوا متفانيا يمكن للمنظمة والدول الاعضاء فيها الاعتماد عليه وذلك بموجب مبادرة التعاون الدولي التي أشرت إليها في كلمتي هذه اليوم .

السيد تراوري (غينيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود في بياني

هذا أن أؤكد للجمعية العامة توفر الإرادة السياسية لدى وفد غينيا لتقديم إسهامه المتواضع في إنجاح عمل الدورة الثالثة والأربعين .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أنقل للجمعية مشاعر الصداقة من شعب غينيا وحكومتها التي يقودها بشجاعة صاحب الفخامة الجنرال لانسانا كونتي .

إن انتخابكم ، سيدي ، لمنصب رئاسة هذه الدورة الذي تستحقونه عن جدارة فهو بمثابة مكافأة عادلة على جهودكم الدؤوبة وخصالكم الإنسانية الرائعة التي تضفي على عملنا روح الصفاء وتبشر بالنجاح .

إن بلدكم فضلا عن انتمائه إلى العالم الثالث وحركة عدم الانحياز يقيم علاقات صداقة وثيقة مع غينيا التي تشعر بالفخر لانتخابكم لهذا المنصب . ولا يسمنا إلا أن نؤكد هنا وفي هذا الوقت تأييد وفد بلادي لكم .

علاوة على ذلك ، لا تزال الدورة الثانية والأربعون ماثلة في أذهاننا ولا يغوتني أن أشيد إشادة خاصة بسلفكم ، السيد بيتر فلورين ، نائب وزير الشؤون الخارجية للجمهورية الديمقراطية الألمانية الذي أدار عمل الدورة السابقة بمهارة وحكمة .

ونود أن نحیی أمیننا العام الموقر لما أبداه من تفان ثابت لقضية السلم والتعاون المشعر فیما بین كل الدول تجلی فی العديد من المفاوضات التي ادارها بمهارة خلال هذا العام لإيجاد حلول عادلة وشاملة لمختلف الصراعات الاقليمية .

إن الاضطلاع بهذه المسؤولية الجسيمة ضمان أكيد لتحقيق الامال المشروعة التي تعلقها البشرية على المنظمة العالمية .

على الرغم من وقوع أحداث كثيرة في العام الماضي ، واعطاء دفعة جديدة للعملية النشيطة لإيجاد حلول لها ، ليس هناك ما يدعو الى استنتاج أن الموقف الدولي يبرر التفاؤل المبالغ فيه . فالواقع أن بؤر التوتر لا تزال منتشرة في أنحاء العالم ، وعلى وجه التحديد في نصف الكرة الجنوبي الذي كان مسرحا لأحداث سياسية شتى زاد من خطورتها الموقف الاقتصادي غير المستقر .

وعلى أساس هذه الخلفية فإن الموقف الباعث على القلق في الجنوب الأفريقي يتطلب اهتماما خاصا بسبب سياسة الفصل العنصري ، وأعمال زعزعة الاستقرار التي يقوم بها نظام بريتوريا العنصري ضد الدول المجاورة ، وكذلك احتلال ناميبيا غير المشروع . ولهذا فإننا نتابع باهتمام متواصل المحادثات التي تجري بين الدول الأربع بشأن المناطق الحساسة في القارة الأفريقية . بل أننا لا زلنا على ثقة بأن هذه المحادثات ستؤدي الى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، بشأن حصول شعب ناميبيا على سيادته الوطنية تحت قيادة المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . فضلا عن ذلك فنحن نؤيد الإعلان وخطة العمل التي اتخذها المؤتمر الدولي المعني بمحنة اللاجئين والعائدين والنازحين في الجنوب الأفريقي ، الذي انعقد في آب/أغسطس في أوصلو .

ولا يستطيع نظام جنوب افريقيا أن يقضي على التناقضات الداخلية التي تهز نظام الفصل العنصري . ولا يمكن أن يتحول انتباه الرأي العام الدولي عن فرض حالة الطوارئ وغيرها من الانتهاكات ، ومنها أعمال العدوان المتكررة على دول المواجهة ، والدعم الذي يقدمه ذلك النظام للحركات العميلة .

وعلى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن مسؤولية خاصة ودور حاسم لا بد أن يضطلعوا به لحمل بريتوريا على أن تشوب الى رشدتها . ونأمل أن تضطلع هذه البلدان ، التي تعلي من شأن الحرية وحقوق الانسان بنمسيبها من المسؤولية في نجاح تطبيق الجزاءات العالمية الاقتصادية الملزمة باعتبارها وسيلة لفرض الضغط الفعال على نظام بريتوريا العنصري . وفيما يتعلق بمنظمة الوحدة الأفريقية ، فقد اتخذ رؤساء الدول والحكومات قرارات جسورة قصد بها تعزيز الدعم المادي والأدبي للمناضلين التابعين للمؤتمر

الوطني الافريقي ومؤتمر الوندويين الافريقيين لآزانيا باعتباره شرطا جوهريا لتكثيف كفاح المنظمة ضد الفصل العنصري ، وانشاء مجتمع متعدد الاعراق في جنوب افريقيا تسوده المساواة .

وتحتل مسألة الصحراء الغربية أولوية متقدمة بين مشاغلنا ، ومما يثلج الصدر أن نلاحظ تبدد الغيوم التي كانت تكدر العلاقات بين الجزائر والمغرب وهما بلدان شقيقان تربط بينهما روابط التاريخ والجغرافيا والثقافة . ولم يكن هذا التطور انعكاسا لزيادة الاطمئنان فحسب بل انه أيضا خطوة هامة نحو إعادة الثقة ودعم التعاون العربي الافريقي ، وبناء المغرب الموحد الذي ينعم بالازدهار .

ويشيد وفد بلادي بالجهود المحمودة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة ولحكيمته وبعد نظره اللذين كانا من العوامل الهامة في حسم الازمة ، وضمان عودة مناخ التفاهم المتبادل .

وأود في هذا الصدد أيضا أن أشيد بمنظمة الوحدة الافريقية ، وبكل البلدان الافريقية الشقيقة التي ساعد إسهامها في تحسين الموقف .

ونحن نلاحظ بارتياح التطور المواتي في عملية تسوية النزاع بين تشاد وليبيا تحت توجيه اللجنة المخصصة لهذا الغرض التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، ويؤيد وفدي تأييدا راسخا جهود الوساطة التي تبذلها اللجنة .

وتجدر الإشارة بالنتائج البارزة للاتصالات التي تمت بين قادة القرن الافريقي . ولا بد من تشجيع هذا الاستئناف للحوار ومتابعته بغية إقرار الوحدة والاخوة والتعاون في هذا الاقليم الفرعي بدلا من الاعمال العدوانية وانعدام الثقة المتبادل .

وينبغي أيضا أن نشدد على التطور الإيجابي للموقف في جزيرة مايوت القمرية . ونأمل أن تؤدي المحادثات الى حل عادل للمسألة .

ويصدق هذا أيضا على كاليدونيا الجديدة حيث ينبغي تنفيذ أية مبادرة يكون من شأنها إنهاء جو المواجهة . وقد كانت الزيارة التي قام بها رئيس وزراء فرنسا الى كاليدونيا الجديدة مؤخرا والخطوات الجديدة التي اتخذت من جانب حكومته مؤشرات واضحة على حسن النية .

إن التطورات في المناطق الحساسة التي يسودها عدم الاستقرار تجعلنا نفكر في
الازمة المستمرة في الشرق الاوسط . وفي هذا الإقليم فإن الانتفاضة البطولية للشعب
الفلسطيني هي تعبير عن الحق الطبيعي المشروع في الدفاع عن النفس ضد الاحتلال الاجنبي
وإعمالا لهذا الحق غير القابل للتصرف تطالب البلدان المحبة للعدالة بعودة الاراضي
العربية المحتلة وقيام دولة فلسطينية مستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية .
ويبدو أن عقد مؤتمر السلام الدولي بشأن الشرق الاوسط تحت رعاية الامم
المتحدة ، وباشتراك كل الاطراف المعنية ومن بينها منظمة التحرير الفلسطينية هي
الوسيلة الممكنة من أجل عمل متسق لإيجاد حل دائم للنزاع .

وفضلا عن ذلك ، لا يسعنا إلا أن نبدي ارتياحا اليوم للنهاية السعيدة للحرب
التي كان يقتل فيها الاخ اخاه والتي اشتبكت فيها إيران مع العراق ثماني سنوات
والتي تسببت في خسائر في الارواح وأضرار مادية تفوق الوصف . ومما لا شك فيه أن وقف
القتال سيوفر دفعة قوية لجهود البناء الوطني ، ويؤدي الى التقدم والاستقرار . وهنا
لا بد أن نحیی الجهود الدؤوبة التي بذلها الامين العام والتي حققت للطرفين تسوية
سلمية للنزاع عن طريق التنفيذ السليم لقرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) الذي يعد مرحلة
هامة في السعي الى حل عادل وشامل لهذا النزاع الرهيب . وتحت حكومة غينيا ، من
جانبها طرفي النزاع على أن يتابعوا المفاوضات ويظهروا الارادة السياسية ، وأن يراعيا
الخطوات التي تتخذ على مختلف المستويات للتغلب على كل العقبات في إطار التسوية
السلمية لهذا النزاع .

وفيما يتعلق بالموقف في أفغانستان ، لا زلنا نأمل أن تستمر عملية إعادة
الاوراع الطبيعية عن طريق التطبيق السليم والمنهجي لاتفاقات جنيف من جانب كل الاطراف
المعنية ، مما يتيح لهذا البلد أن يقرر في المستقبل القريب جدا مصيره بدون تدخل
أجنبي .

وهذا الاتجاه نحو خفض التوترات يصدق أيضا على كمبوتشيا ، حيث لا يزال سحب
القوات الاجنبية هو مفتاح حل هذه المشكلة . ويجدر بنا أن نشجع المحادثات المباشرة
وغير المباشرة بين الاطراف المعنية .

بيد أن التوتر مستمر في شبه الجزيرة الكورية بالرغم من وجود العديد من الاقتراحات البناءة . ويبدو أن التدخل الاجنبي ، وسياسة تكديس الاسلحة ، هما العقبتان الرئيسيتان في طريق التوحيد المستقل السلمي للجزأين الشمالي والجنوبي . وقد كان الاجتماع الذي عقد بين البرلمانين في كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية حدثا مشجعا أتاح فرصة فتح الحوار الذي يمكن أن يؤدي الى نتائج حاسمة .

وفيما يتعلق بالازمة في قبرص ، فإن الاجتماع الاخير بين رئيس جمهورية قبرص وممثل الطائفة التركية القبرصية في جنيف فيه بصيص للامل بإعادة الوحدة الوطنية وسلامة الاراضي تحت رعاية الامم المتحدة .

ولا يزال الموقف في أمريكا الوسطى مصدرا لقلق بلداننا . فلم يعد الامل الذي أشاره مشروع أرياس لإيجاد تسوية سلمية عالمية للنزاع مستندا الى معطيات الواقع . في حين كان من شأن توفير مناخ حسن جوار بين كل دول المنطقة ، وعودة المبادئ الديمقراطية حسبما جاء في المشروع أن يخلق الظروف الضرورية لعودة السلام والاستقرار . ولهذا فهناك ما يدعو الى حث مجموعة الكونثادورا ودول فريق الدعم أن تواصل جهودها بغية التطبيق المتكامل لهذا المشروع .

وفيما يتعلق بنزع السلاح ، والخطر المتزايد على الجنس البشري نتيجة لتكديس الترسانات النووية ، فقد كان على الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح أن تجري تقييما للموقف وأن تتخذ اجراءات تصحيحية . ويأسف وفد بلادي أشد الأسف أن الدورة لم تتمكن من اعتماد وشيقة ختامية بسبب الدفاع عن المصالح الوطنية التي تغلبت على المطلب القاطع بتوفير السلم العالمي . وقد كان في إمكان تلك الدورة ، مع الاستفادة من المناخ الدولي المواتي - وعن طريق عملية توافيق الآراء ، وهي عملية صعبة التحقق في مواجهة مسألة شائكة مثل مسألة نزع السلاح - أن تتم المكاسب الإيجابية التي تحققت من خلال المفاوضات الثنائية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية .

بيد أن سباق التسلح استمر خلال هذه الفترة ، واستهلك موارد مالية ومادية ضخمة كان من الممكن أن تسهم في عملية التنمية الاجتماعية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم . ويرى وفدي أنه لا يمكن حفظ السلم بدون انتهاج سياسة شاملة تنطوي على نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة ، كذلك فإنه ليس من الواقعي أن نحاول إيجاد توازن في العلاقات الدولية في مناخ يتسم بتهديدات غير عسكرية للأمن .

ولقد ظهر في السنوات الأخيرة تصور جديد فيما يتعلق بمعالجة المسائل الحيوية المرتبطة بالأمن في أعقاب التقدم الذي أحرز في مجال نزع السلاح ، وبالتحديد نزع السلاح النووي والأسلحة الكيميائية . وعلى محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف أن تواصل ذلك العمل من أجل إحراز نتائج أكثر أهمية . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن المناخ الجغرافي السياسي الإيجابي للسنوات القليلة الماضية ، والذي يتميز باستعداد واضح لتخطي أوجه الاختلاف السياسية والايديولوجية هو مظهر من مظاهر الوعي التدريجي لدى القادة والشعوب بمزايا الحوار الصريح والعمل المتسق الجاد .

وفيما يتعلق بمنطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي ، فإن حكومة غينيا سوف تؤيد كافة الجهود التي يمكن أن تعزز إنجاز أهداف الإعلان الوارد في القرار ١١/٤١ . وبهذه الروح شارك بلدي في اجتماع ريو دي جانيرو الذي تدل وظيفته الختامية على تصميم دول منطقة جنوب الأطلسي على جعل هذه المنطقة منطقة سلم وتعاون حقيقيين .

ومن المفارقات ، أن هذه التطورات المشجعة والإيجابية التي حدثت مؤخرا تختلف كل الاختلاف عن الصورة القائمة للحالة الاقتصادية الدولية ، وذلك بالنظر إلى استمرار وتزايد المصاعب التي تواجه البلدان النامية بصفة عامة والدول الأفريقية بصفة خاصة . فعلى الرغم من التضحيات الكبيرة التي بذلتها الدول الأفريقية في مختلف برامجها الخاصة بالتكيف الهيكلي ، لم تتمكن بعد من التمتع بالمزايا التي يحق لها أن تتوقعها ، وإن كانت قد شهدت ، على الصعيد الداخلي ، زيادة طفيفة في ناتجها المحلي الإجمالي وبعض الزيادة في إنتاج الأغذية .

وعلى أية حال ، فإننا نلاحظ مع بعض القلق ان التدفقات المالية آخذة في التناقص . بل ان الاتجاه هو الى تحويل رؤوس الاموال من الجنوب الى الشمال . وفي الواقع ، فإن الاستثمار الاجنبي الذي يمثل بالنسبة لاقتصاداتنا ، أوكسجين التنفس المنقذ للحياة ، والذي يمكن أن يساعد في إنجاز بعض النمو الوطني من أجل التنمية ، يتلاشى . ولقد ظهر بصيص من الامل عندما أبدى المجتمع الدولي تفهما واستعدادا سياسيا باعتماد برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . غير أن تقييم تنفيذ ذلك البرنامج لم يسفر عن أية تدابير محددة محتملة في المستقبل ، على الرغم من أن بعض المؤسسات الدولية أثبتت بعض الاستعداد للاضطلاع بعمل ما .

إن الحالة المتعلقة بخدمة الديون سيئة ، بينما تتردى حالة انعدام التكافؤ في المعاملة فيما يتعلق بمعدلات التبادل التجاري الدولي . وهناك من الاسباب ما يدعو الى الارتياح للنتائج التي أسفرت عنها الدورة السابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) الذي أكد ، ولو على نطاق محدود ، على هذه المشاكل في الوقت الذي حث فيه الاغنياء والفقراء على مواصلة المفاوضات المتوقعة حاليا ، وذلك بهدف تعزيز نمو الاقتصاد العالمي على نحو مستمر ودائم .

وفي منطقة السهل السوداني في افريقيا ، فإن الكوارث الطبيعية مثل غزوات الجراد والفيضانات ، تعرض في المقام الاول انتاج الاغذية للخطر ، وتؤدي الى انقاص حجم الصادرات التي تعاني أصلا من انعدام التكافؤ بسبب معدلات التبادل التجاري . ولذا ، فمن الضروري إلقاء نظرة شاملة على مختلف هذه الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية ، والتركيز على الترابط في العلاقات الاقتصادية الدولية الآخذ في الزيادة على نحو لم يسبق له مثيل . وفي النهاية ، فإنه لا يمكن تحقيق التوازن في العالم المتعدد الاقطاب الذي نعيش فيه ، إلا من خلال ابداء الارادة السياسية من جانب المجتمع الدولي وارتباط ذلك بمعالجة تقوم على أسس واقعية .

وتجدر الإشارة الى أن الأمين العام قام بمبادرة إيجابية في عام ١٩٨٦ فيما يتعلق بإعداد استراتيجية لتمكيننا من معالجة الأضرار التي لحقت بالبيئة ، وذلك من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وقد استند قراره هذا بالتحديد الى اهتمام العالم كله بالمشاكل البيئية ، ولا سيما في البلدان الأفريقية التي تواجه بشدة خطر التصحر بسبب إزالة الأحراج ، وممارسة الوسع الأفقي في الزراعة وغير ذلك من العوامل التي تسهم في تردي البيئة .

وهناك ظاهرة ايكولوجية أخرى تهدد البلدان النامية ، واسمحووا لي هنا أنؤكد هذا الأمر ، لأن مجموعة معينة من البلدان والشركات قد اعتبرت بلدي ، مثلما اعتبرت بلدانا أخرى ، مكانا ملائما لدفن النفايات ، إذ أنها ما زالت تجد في أفريقيا مكانا ملائما تلقي فيه جميع شروخ ومساوئ هذا العالم . إن المجتمع الدولي يجب أن يتخذ التدابير الفعالة لمنع تكرار مثل هذه المواقف التي تعرض على نحو جسيم التنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي ، وتشكل انتهاكا لكافة الاتفاقيات الدولية المبرمة في هذا المجال .

إن جمهورية غينيا ، الى جانب استعدادها للتعاون مع جميع البلدان ذات النوايا الحسنة ، ستلتزم بكافة الضمانات القانونية التي تتفق والقواعد الدولية وتوصيات منظمة الوحدة الأفريقية ، فيما يتعلق بمنع تكرار مثل هذه الحالة في الأراضي الوطنية . إننا نعتبر أن هذه الأعمال غير الإنسانية تسهم في نشر الفوضى والغزع فيما بين شعوبنا المسالمة ، كما أنها تشكل تهديدا جسيما لأجيال الحاضر والمستقبل .

ويتمثل أحد الأهداف الأساسية لهذه المنظمة العالمية في تعزيز احترام حقوق الإنسان وتطبيقها عالميا عن طريق تشجيع التعاون فيما بين الدول . وتمشيا مع روح ونص الميثاق ، فإن أحداث اليوم تعتبر تأكيدا للعلاقة الوثيقة القائمة بين احترام حقوق الإنسان وحفظ السلم والأمن الدوليين . وينبغي أن نذكر أن نجاح الأمم المتحدة ، من خلال جهود مضمينة ، في إعداد مجموعة من المبادئ والقواعد المعترف بها

دوليا والمتعلقة بحقوق الانسان ، كان من أهم أوجه النجاح البارزة التي حققتها هذه المنظومة . وفي رأينا أن من المهام الرئيسية للأمم المتحدة ان تتخذ التدابير الفعالة لمواجهة الانتهاكات الجماعية والجسيمة لحقوق الانسان ، وهي انتهاكات تشكل في الحقيقة تهديدا للسلم والأمن الدوليين . إن عدم احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها ، والممارسات والسياسات المشينة الناجمة عن النزعة العنصرية أو الفصل العنصري أو عن أي سبب آخر ، يتطلب من منظماتنا ومن كل دولة من الدول الاعضاء اتخاذ موقف حاسم وتطبيق تدابير مناسبة . ونعتقد أن المبدأ الذي ينطوي على احترام حقوق الانسان وإعمالها هو حجر الأساس للنهوض بحضارتنا ، وهو أحد القيم التي تعترف بها الانسانية جمعاء ، وهي إحدى القيم التي شاركنا في وضعها ، والتي يجب أن نمونها ونعززها .

ولقد أثبتت الأمم المتحدة أنها محفل عالمي لا بديل له ، وأنها مكنتنا من خلال دورها الهام من تسوية بعض النزاعات ووضع أسس الديمقراطية والسلم والأمن والتنمية على نطاق واسع . إن ميثاق الأمم المتحدة يتضمن قواعد ومبادئ عامة يجب أن تمان كمراجع دائمة نستند إليها في أعمالنا الجماعية والفردية . وأي مفهوم يتعارض وتعددية الأطراف يعرض للخطر فكرة الترابط بين الأمم ويعوق الاستعداد للتعاون . إن جميع الدول ، كبيرها أو صغيرها ، غنيها أو فقيرها ، يمكن من خلال ذلك الاستعداد أن تسهم على نحو فعال في إيجاد عالم خال من الشك والخوف ، ما دام تركيبه وطرق عمله مساهمة لحقائق اليوم .

وإذا كان عدم اليقين من أن المستقبل سيكون أفضل يجعل بعض المتشائمين ينظرون إلى السعادة فوق هذه الأرض كسراب أو كآفق يبتعد كلما اقتربنا منه ، فإن وفدي يأمل ، مع بزوغ فجر الألفية الثالثة ، أن يقدم الجنس البشري دفعة ضرورية من الوعي المطلوب لتحقيق الشرط الأساسي لوجود الإنسان ، وهو الرغبة في العيش في حرية وسلم .

السيد غارسيا رودريغيز (شيلي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : باسم

شيلي ، حكومة وشعبا ، يسعدني أن أعرب للسيد دانتي كابوتو ، ممثل الأرجنتين عن أخلص تهانينا بمناسبة انتخابه رئيسا للدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة . ونحسن على يقين بأنه في معرض اضطلاع بواجباته سيحرف أمريكا اللاتينية ويسهم اسهاما متميزا في تقدم ونجاح عمل هذه الجمعية . وانه لمما يبعث على سعادة شيلي الخاصة أن ترى وزير خارجية جمهورية الأرجنتين يتراءى أعمالنا ، إذ أنه يمثل بلدا تربطنا به أواصر الجغرافيا والتاريخ والثقافة وتراث واحد مشترك محب للسلم .

ونتقدم بتهانينا أيضا إلى الأمين العام وفريق المتعاونين معه ، الذي تعتبر جهوده عنصرا ايجابيا في تمكين الدورة الحالية للجمعية العامة من أن ترى بهوادر مبشرة للاقترب نحو ملم عالمي أكثر اتساعا .

وسأعرب في هذا البيان أولا عن رأي بلادي في بعض المسائل التي تستحق أن ينظر فيها المجتمع الدولي حاليا ، وسأنتقل بعد ذلك إلى الإشارة على وجه الخصوص إلى شيلي في ضوء بعض الحقائق الهامة المتصلة بحالتنا الراهنة .

نلاحظ بارتياح أن قضية النظام والسلم قد عززت . فمنذ سنة ، في نفس هذه القاعة ، أعرب عن أمل مؤداه أن العلاقة الجديدة التي أصبحت واضحة فيما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سيكون من شأنها حقا إيجاد مناخ في العالم يفيده المجتمع الدولي . وتتيح الاتفاقات الاستراتيجية التي وقّعت في هذا العام آفاقا مشجعة . ونحن ، مع سائر الدول الأخرى في العالم ، نتطلع إلى النجاحات الجديدة التي ستتمكن هاتان الدولتان من تحقيقها .

وبالمثل ، فإننا نأمل أن مفهومهما للسلم والتعايش السلمي الدولي البناء القائم على الاحترام سيدفعهما إلى صيانة مصالحهما ولكن بوعي بثقلهما على الساحة الدولية ، ويجبرهما أيضا على تشجيع تطور دولي متوازن وعادل . ونأمل أن تشكل روح السلم المعلنة حديثا نهاية لنوايا الهيمنة والتدخلات ، وأن تترجم إلى إنهاء فعال لأي تشجيع أو مساعدة للعنف مثل المساعدة التي تمنحها مصادر معروفة ومُدانة إلى جماعات متطرفة في بلدي .

وعلاوة على ذلك ، نلاحظ بارتياح اعلان انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان ، والمحادثات الرباعية بين كوبا وجنوب افريقيا والولايات المتحدة وأنغولا بشأن انسحاب القوات الكوبية من أنغولا والبدء في تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) - الذي يستهدف أن يفضي إلى استقلال ناميبيا - ووقف اطلاق النار الذي وافقت عليه العراق وإيران ، والتقارير الاخيرة المتصلة بعقد اتفاق بين الاطراف المعنية في منطقة الصحراء الغربية .

إن كل هذه الخطوات المبشرة جزء من عملية ينبغي أن تستمر دون هوادة إلى أن تتحقق نتائج مرضية تماما . ونأمل بهذا أن تنتهي المحن التي طال أمدها . وفي هذه العملية بذلت الامانة العامة للأمم المتحدة جهودا كبيرة تستحق شناءنا ، وينبغي أن تمثل أساسا لانجازات جديدة تتفق والمبادئ السامية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة . ونود أن يضاف إلى هذه النتائج إحراز المزيد من التقدم فيما يتعلق بمشاكل البيئة ، ونزع السلاح النووي ، والفضاء الخارجي ، وحرية التجارة ، والتخلف الاقتصادي ، والإرهاب ، وتهريب المخدرات ، وغيرها من التحديات التي ينبغي للبشرية أن تواجهها بغية تحقيق الصالح العام الدولي .

غير أننا ، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالات التي تؤثر على أمم وشعوب أخرى والتي لم نصل إلى حلول نهائية بشأنها حتى الآن .

ونلاحظ بشعور من الاسف استمرار العنف في الشرق الاوسط وأثره على حياة شعوب تلك المنطقة . ومما يزيد من عذابنا النفسي أن العديدين من أبناء العرب والاسرائيليين يمثلون جزءا من المجتمع الشيلي ويشكلون عناصر نشطة في أمتنا . ونحن نكرر أهمية تطبيق قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، والحاجة إلى العمل بواقعية لإبرام اتفاقات منصفة تعترف بحق الشعب الفلسطيني في انشاء دولة ذات سيادة وتضمن السلم والامن لكل شعوب المنطقة بما في ذلك اسرايل ، حتى تستطيع أن تعيش داخل حدود آمنة ومعتترف بها دوليا .

ونلاحظ أيضا بأسف عميق استمرار المأساة التي يعيشها الشعب اللبناني . ونشق في أن الظروف الجديدة التي تسود الحالة الدولية الآن ستسهم في إنهاء هذه المأساة بحل يرضي جميع الأطراف المعنية .

واننا لنأسف لاستمرار مأساة كمبوتشيا التي تعرّض شعبها لهجمات خطيرة ولعنف متكرر من أحد توابع الامبريالية السوفياتية . وإنني أكرر اعتراف بلدي ببسالة هذا الشعب الذي يقاوم الغزاة . وإننا نرحب بدعوة وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) في تموز/يوليه الماضي للتوصل إلى حل فوري لمشكلة كمبوتشيا لإنهاء الخطر الذي يتهدد استقرار تلك المنطقة .

كما نحيي جمهورية كوريا الجنوبية بمناسبة مرور أربعين عاما على استقلالها ، ونشني على جهودها الرامية إلى جمع شمل شعبها . وإننا نقدر عميق التقدير دعوة رئيس جمهورية كوريا الجنوبية للحوار بين شطري كوريا ، ورغبة حكومته في أن تنضم الدولتان إلى هذه المنظمة .

وفي قارتنا ، فإننا نلمس الحالة التي تعاني منها شعوب أمريكا الوسطى ، وهي منطقة أنهكت في العقد الماضي نتيجة أنشطة الايديولوجيين الاجانب . ونحن نقدر جهود أمم أمريكا الوسطى لتحقيق السلم . ونثق بأن الاقتراحات الجديدة لتحقيق السلم التي أحيط المجتمع الدولي علما بها ، والتي أشرت اليها آنفا ، سوف تطبق في تلك المنطقة التي ترتبط بلدانها ارتباطا وثيقا بالشعب الشيلي من حيث الالتزام بمبادئ الحرية والاصل التاريخي والصداقة التقليدية .

وفي نفس الوقت نؤكد من جديد رفضنا المستمر لاية سياسة اجتماعية أو سياسية تستتبع أي نوع من أنواع التمييز على أساس العرق أو الدين . وللسبب ذاته نرفض الفصل العنصري وأية ممارسة أخرى تتجاهل مساواة بني البشر في الحقوق .

واننا نتمسك أيضا بسياستنا التقليدية لدعم إنهاء الاستعمار . وبوصفنا عضوا في اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار ، أيدنا الاجراء الذي اتخذته في حالة كاليدونيا الجديدة . ونلاحظ باهتمام البوادر الايجابية في تصرفات الدولة القائمة بالإدارة ، وهي بوادر ينبغي أن تؤدي إلى تقرير المصير المشروع لشعب ذلك الاقليم .

وبالمثل سنواصل ، بوصفنا أعضاء في مجلس ناميبيا ، تأييد الامتثال لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ويكتسي اجراءنا في المجلس هذا العام دلالة خاصة بسبب زيارة وفد من المجلس لشيلي . وقد سمح لنا هذا بأن نطرح موقفنا بوضوح وأن نؤكد عرضنا للتعاون التقني في التدريب المهني للخبراء الناميبيين في شتى المجالات . ونحن نضيف إدانتنا واستنكارنا إلى رفض العالم المتحضر للإرهاب . انه آفة تحقيق بالمجتمع كله ، وفضاعة تتهدد الحياة العادية للمواطنين وأسرهم وممتلكاتهم . ان الاعمال الارهابية - وأقول هذا في ضوء تجربة بلدي - تدمر الفرد أو تجعل منه شخصا معوقا وتهدم في لحظات ما استغرق تراشنا الوطني سنوات طويلة لإنشائه .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن هذه الأعمال كثيرا ما ترتكب لأغراض امبريالية أو من أجل توسع عقائدي بغية تقويض سلامة الأمم وتهديد سيادتها .

والعالم يعرف أن هناك إرهابا دوليا لا يزال يتلقى دعما علنيا أو سريا من جانب بعض الدول . وعلاوة على ذلك ، فإن الروابط البغيضة والكريهة التي توجد في بعض الأحيان بين الإرهاب وتجارة المخدرات ، توجد بين عنصرين يدمران الصحة والتعايش الاجتماعي . وهناك حاجة لاتخاذ أقوى رد فعل حازم ومنسق من جانب المجتمع الدولي ، دون إبطاء ، لاستئصال هذا الفساد المدمر . وينبغي أن يكون من بين اختبارات أهداف السلم التي تدعو إليها بعض الدول ، درجة الإسهام الفعال الذي تقدمه لتحويل هذا الاستئصال إلى حقيقة واقعة .

إننا نؤيد قضية حقوق الإنسان تأييدا حاسما ، ونؤكد من جديد ما عرضناه من التعاون في سبيل تأكيد المسؤولية التي ينبغي أن تتحملها هذه المنظمة في هذا الصدد . ونحن نفعل ذلك في هذه الذكرى الأربعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، رغم التمييز الواضح الذي تعرضنا له .

إننا نريد أن تحظى حقوق الإنسان بحماية فعالة . ولا بد لذلك إدخال تعديلات أساسية على الصكوك وعلى الأسلوب الذي تتناول به الدول هذا الموضوع .

وتؤكد الخبرة ضرورة وضع صكوك قانونية وإجرائية تكون ملزمة للجميع ، وتكون خالية من أي مضمون سياسي وعقائدي ، وتضمن عدم التمييز ، وتؤكد الموضوعية المحايدة ، وتحافظ على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

إن إضفاء الطابع السياسي على مسألة حقوق الإنسان قد أدى إلى تشويه أهدافها السامية والنبيلة . -وأدى استخدام هذا الموضوع لأغراض سياسية أو لممارسة ضغوط لا مبرر لها ، إلى إجراءات خاطئة على نحو واضح وإلى صمت وإغفال متعمدين .

وينطوي هذا على خطر تدهور قواعد التفاهم السلمي والصحيح بين الشعوب ، ويعرض للخطر حقوق الإنسان ذاتها وما تمثله من قيم حقيقية .

إننا نشترك بالكامل في القلق الذي سببته الحالة الاقتصادية العالمية ، ولا سيما العوامل التي تؤثر على البلدان النامية . فقد عانت تلك البلدان في السنوات الأخيرة من الآثار المتركمة لتدهور معدلات التبادل التجاري والمستوى المرتفع لأسعار الفائدة الحقيقية ، وعدم حدوث أية معالجة واقعية وفعالة للمشكلات الناتجة عن كساد بداية هذا العقد ، والمديونية الخارجية .

ويرتبط مصير البلدان النامية ارتباطا وثيقا بقدرتها على توسيع تجارتها الدولية . ولذا ننظر بقلق إلى ما يظهر في البلدان الأكثر تقدما من تدابير حمائية وتجاهل للالتزامات المتعددة الأطراف .

فالحماية تحد من العلاقات الدولية في العالم المعاصر وتكشف الخلافات في المجتمع العالمي ، وتخفف من قدرة المدينين على الوفاء بالتزاماتهم المالية .

وإننا نشعر بالأمل إزاء نتائج جولة أوروغواي لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) ، ولكن ينبغي أن نوضح إننا لا نستطيع أن نقبل إرجاء إزالة الحواجز الحمائية ، أو أن نقبل التأجيل في هذا الصدد بدعوى الانتظار حتى تنتهي جولة جديدة من المفاوضات .

ومشكلة الديون الخارجية بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتعددة ، تتطلب أن تضطلع البلدان المدينة ، وكذلك الأمم المتقدمة ، كل بنصيبها من المسؤولية . فالبلدان المدينة يمكنها أن تحقق هذا من خلال اتباع التكيف الداخلي والإصلاحات التي تؤدي إلى تعزيز اقتصاداتها ، والبلدان المتقدمة يمكنها أن تفعل ذلك من خلال كبح الاتجاهات الحمائية وزيادة التعاون الفعال مع البلدان المدينة .

وبالنسبة لبلاد مثل بلدي ، قامت بتحرير اقتصادها وإجراء تكيف داخلي شامل وكبير ، وتحترم التزاماتها احتراماً كاملاً ، فإن انهيار التجارة الداخلية وتزايد الحمائية والمديونية ستكون لها عواقب خطيرة دون شك ولا يمكننا أن نلتزم الصمت إزاءها .

إننا نشاطر الأمم النامية والصناعية على حد سواء مصيرا مشتركا . ونحن نسعى إلى إقامة نظام اقتصادي يمكننا فيه أن ننمو جميعا . ومستقبل البشرية يتطلب أن يكون هذا النمو متوازنا . وأي تقاعس عن الإسهام في ذلك ومحاولة الاقتصار على المميزات القصيرة الامد سيكون معناه إغماض العين عن حقائق الغد .

وفي نهاية هذا الجزء الاول ، أود أن أعرب عن الرغبة في أن يتدبر العالم باهتمام ذلك النداء ذا المغزى العميق الذي وجهه البابا يوحنا بولس الثاني في منشوره البابوي الاخير ، والذي قال فيه إنه في ظل الترابط الطبيعي بين الأمم لا بد أن يسود التضامن بينها حتى يقوم نظام دولي يستند إلى السلم والعدالة . ونحن نأمل أن تقودنا هذه الجمعية إلى ذلك الهدف النبيل .

أنتقل الآن إلى شيلي . وأعتقد أنه قد آن الاوان لأن نفعل ذلك .

لقد بذلت جهود على الساحة الدولية لتشويه الواقع السياسي في شيلي . ولم تكن هناك أية رغبة لتصديق تأكيدات بلادي ، وتم الإعراب عن آراء مجحفة ولا أساس لها إزاء العملية السياسية التي كانت تنفذها بلادي . وقد شجبنا مرارا وتكرارا المحاولات المتكررة للتدخل في شؤوننا الداخلية . فنحن لا نقبل المحاولات الخارجية لتوجيه العملية السياسية في شيلي أو التأثير عليها .

وكما يؤكد التاريخ ، أن الازمات الخطيرة التي عانت منها بعض الشعوب كانت في أحيان كثيرة ترجع جذورها إلى المخططات الاستعمارية أو التدخل الاجنبي . وستعرض المبادئ الاساسية للتعایش الدولي وسلطات وحقوق السيادة الوطنية لخطر كبير من أي تدخل خارجي في الحياة السياسية الخاصة بأية أمة .

بعد عدة أيام سيتخذ شعب شيلي قرارا سياسيا ذا أهمية كبرى في معرض تحوله المؤسسي إلى الديمقراطية ، فاستجابة لرغبة الحكومة والمواطنين ، بدأت عمليتنا السياسية الراهنة تبلغ ذروتها ، وسيبدأ تنفيذ نظام للحكم يتفق تماما مع قواعد الدستور السياسي الذي أقره الشعب في ١٩٨٠ ، والتي ترسي أساس نظام ديمقراطي يتسق مع القيم الغربية المسيحية . ومشاركتي في هذه الجمعية تتوافق مع هذه اللحظة

الحاسمة في تاريخ وطننا . ومن المؤكد أن التقدير الموضوعي لهذا الحدث أمر ضروري من أجل تحقيق فهم أفضل لروابطنا المتبادلة وللتوصل إلى هدفنا المشترك في السعي إلى التقدم .

ومن المفيد والمناسب أن نذكر بأن حكومة شيلي تولت في عام ١٩٧٣ مقاليد أمة على حافة التفكك المادي وعلى شفا فقدان هويتها الوطنية ، وتتعرض لخطر وشيك بفقدان سيادتها . لقد كانت بلدا في حالة تسيب أخلاقي واجتماعي واقتصادي وقضائي وسياسي . فقد تآكلت مؤسسات الجمهورية على نحو خطير واضلحت . ودمر اقتصاد البلد ، وأصيبت مصادر انتاجه بالشلل واستنفدت احتياطاته من العملات الدولية . وكان مجتمع شيلي في أزمة . وتعرضت أسمى وأرسخ قيم الأمة للخطر* .

* عاد الرئيس إلى معقد الرئاسة .

ومنذ ذلك الحين تحملت حكومة الرئيس بينوشيه المهمة المضنية والمعقدة المتمثلة في إعادة الديمقراطية المؤسسية لشيلي وفتح الطريق لتحقيق التقدم القابل للاستمرار والمتفق مع المصلحة الوطنية العامة .

وتطلب النهوض بهذه المهمة بذل الجهد والمثابرة من جانب كل أبناء شيلي . وقد واجهتنا ظروف معاكسة ناتجة عن الازمات الدولية والانتكاسات الاقتصادية ، وكذلك عن عدم توافر الفهم المتبادل ، والصعوبات التي تعرضنا لها حتى من جانب من يتفقون معنا في مواقفنا المبدئية ويدركون طبيعة مشكلتنا .

وكان الهدف المبتغى من هذه المهمة الصعبة هو إقامة مجتمع حر حقيقي في شيلي على أساس ثلاث ركائز أساسية تكمل بعضها بعضا ، وهي القيام في آن واحد بتحسين نوعية حياة المواطن الشيلي من خلال التنمية الاجتماعية ، وإقامة اقتصاد اجتماعي للسوق عن طريق التنمية الاقتصادية ، وخلق ديمقراطية صلبة قائمة على المشاركة عن طريق التنمية السياسية . وإذا ألقى زائر محايد غير منحاز نظرة على ما يجري في شيلي فإنه سيقدر التقدم الكبير الذي أحرزته البلاد على المستويات الثلاثة المذكورة .

وفيما يتعلق بنوعية الحياة والتنمية الاجتماعية ، فإن الأرقام واضحة والتوقعات تبشر بالخير . إن الزيادة الكبيرة في متوسط العمر المرتقب ، والاختفاء الذي يكاد أن يكون تاما للامية وسوء التغذية الشديد بين الرضع ، والزيادة في عدد طلاب المدارس ، وتناقص الفقر المدقع ، والتحسين الكبير في المناطق الحضرية ، وبناء المساكن ، والزيادة في عدد ملاك البيوت ، والانخفاض في معدلات البطالة إلى مستويات تقل حتى عما هي عليه في البلدان الأكثر تقدما ، كل ذلك لا يزيد عن أن يكون مثالا على المنجزات الاجتماعية التي تحققت ، والتي ستبقى مستمرة بما يحقق رفاهية كل أبناء شيلي .

أما فيما يتعلق بالاقتصاد ، فإن النتائج التي أحرزت كانت موضع الثناء والاعتراف من جانب الدوائر التقنية المتخصصة . وسأكتفي بالإشارة إلى بعض الجوانب التي تحققت في هذا المجال ، فالميزانية العامة أصبحت متوازنة وأصبح التضخم

خاضعا للسيطرة ، إذ انخفض من نسب تزيد عن ٦٠٠ في المائة سنويا إلى نسبة ٥,٩ في المائة في الأشهر الثمانية الأولى من هذه السنة ، وتم الحفاظ على الزيادة في الناتج القومي الإجمالي خلال خمس سنوات على التوالي ، وأدى تنويع الصادرات إلى إحداث تغيير كبير في وضعنا حيث كنا إلى حد كبير مصدرين لناتج واحد ، وكانت النتيجة زيادة عامة في الصادرات بنسبة تزيد عن ٥٠٠ في المائة ، بمشاركة حاسمة من القطاع الخاص ، وجرى التفاوض على خدمة الديون الخارجية وتخفيضها .

وعلى الساحة السياسية ، فنحن نؤكد دوماً أن شيلي مستعيد نظامها الديمقراطي ، وننفذ لهذا الغرض عملية انتقالية مشروحة في خطة مفصلة .

وقد نص الدستور السياسي المعتمد في عام ١٩٨٠ ، والذي يحكم البلاد اليوم ، على أن الشعب سيدعى في عام ١٩٨٨ إلى اتخاذ قرار سيادي وحر وسري وعلى أساس المعرفة الجيدة لانتخاب قائد يتولى رئاسة الجمهورية للفترة المقبلة . وينص الدستور أيضا على أنه في عام ١٩٨٩ سيجري انتخاب الشيوخ والنواب الذين سيشكلون فرعي المجلس الوطني وذلك بالاقتراع العام . وقد أعدت الترتيبات القانونية اللازمة لتحقيق هذه الغاية ولضمان استكمال الديمقراطية ودخلت حيز التنفيذ .

ونتيجة لذلك يوجد في شيلي اليوم نظام متقدم لتسجيل المواطنين الذين لهم حق الانتخاب أتاح لما يقرب من ٧,٥ مليون من أبناء شيلي أن يشتركوا في العملية الانتخابية ، أي نحو ٩٢ في المائة من المجموع الكلي - وهي نسبة لم تحققها حتى البلدان الأكثر تقدما ولم يحدث من قبل الوصول إليها في شيلي . وكذلك ، فإن التشريع الذي ينظم التصويت وعملية فرز الأصوات يكفل صحة نظام التصويت ونتائجه . فسياسة التصويت مكفولة ، ويجري فرز الأصوات علنا ، ويستطيع ممثلو جميع الأحزاب السياسية أن يتحققوا من النتائج في مراكز التصويت والأماكن المرتبطة به . وينظر في الشكاوى التي قد تنجم عن العملية الانتخابية مجلس التحقق من الأهلية الانتخابية ، وهو جهاز مستقل سياسيا وفقا لنظام إنشائه .

ووفقا لأحكام التشريع الخاص بالأحزاب السياسية ، تشكلت أحزاب عديدة ، وهي تشارك يوميا وبصورة مستمرة في المناقشة السياسية وتعتبر عما تراه من آراء وما تؤثره من خيارات .

وبالإضافة إلى الحرية الواسعة المتاحة للدعاية الانتخابية عن طريق وسائل الإعلام - الإذاعة والصحافة وسائر المواد المطبوعة - نص القانون على إتاحة وقت مجاني على جميع قنوات التلفاز ، بفترات متساوية لجميع الخيارات الانتخابية المتاحة للمواطنين . وبإمكان كل من لا يصرّ على إغماض عينيه في شيلي اليوم أن يرى كل المنشورات التي تمثل وجهات النظر السياسية المختلفة ، وإذا لم يسد أذنيه فيمكنه أيضا أن يسمع عددا لا يحصى من المحطات الإذاعية التي تذيع برامج عن الخيارات الحزبية المختلفة .

وبالإضافة إلى ذلك ، فقد ألغيت كل التدابير الاستثنائية التي كانت سارية في البلاد بالرغم من استمرار الأنشطة المتطرفة ، بحيث أصبح القانون العادي سائدا الآن على نحو تام . كما أن الحالات القليلة المتبقية من حظر دخول البلاد قد انتهت أيضا ، بعد أن كانت قد فرضت نتيجة لحالة الطوارئ التي ألغيت الآن .

والخلاصة أن كل هذه الإجراءات تثبت تصميم حكومة شيلي وشعبها تمسيما قاطعا على استعادة الديمقراطية كاملة .

وفي هذا الإطار ، تقترب شيلي الآن من موعد الاستفتاء الذي سيجري في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ، أي بعد أسبوع واحد من اليوم .

وهذا الاستفتاء هو شكل من أشكال الانتخاب لا يُسمح به بموجب الدستور السياسي إلا لمرة واحدة ، باعتباره إجراء استثنائيا . والغرض منه هو منح شعب شيلي فرصة التعبير عن تأييد الأغلبية للشخص المقترح للفترة الرئاسية القادمة ، وبالتالي ضمان أفضل ظروف ممكنة للبدء في العملية الديمقراطية المؤسسية وعندما يمنح هذا التأييد فإن ذلك سيعني أن المرشح المنتخب قد حصل في اقتراع مباشر على أكثر من ٥٠ في المائة من الأصوات التي أدلى بها ، وهي نسبة لا يمكن لاحد أن يدعي أنها لا تمثل

الإرادة الديمقراطية للشعب . وإذا لم يحصل ذلك ، سينتخب رئيس للجمهورية بعد مرور سنة واحدة ، وذلك وفقا للأحكام العامة والدائمة للدستور .

هذه هي ذروة التطور الدستوري والسياسي في شيلي ، ولكننا لسنا غافلين عن العقبات التي ما زال علينا أن نتغلب عليها .

فنحن نعلم أن هناك عناصر تسمى إلى إيقاد العملية الدستورية أو إفشالها ، إلى حد أن هذه العناصر دعت إلى تجاهل نتائج الانتخابات أو إلى تعديل آسارها الدستورية . ونحن نعلم أيضا أن هذه العناصر مستمر في سعيها لتشويه الحقائق في شيلي ، عن طريق حملات التضليل وخلق صور زائفة والظعن في النتائج ، بل إنها ستذهب إلى حد الاتهام بالتزوير . وللأسف ، يبدو أن بعض هذه العناصر المخربة تستطيع أن تعتمد على تأييد أجنبي أو تسعى إلى الحصول عليه . ولن تتردد حكومة شيلي في الحفاظ على النظام حتى تضمن لمواطنيها حرية التعبير عن طريق الانتخابات .

ولا ينبغي أن يختلط الأمر على المجتمع الدولي فيما يتمثل بالحالة في شيلي .
فالحقائق التي أشرت إليها للتو تؤكد أن العملية الجارية حالياً تتماشى مع المصالح
المؤكدة للجمهورية ، وتمكنها من مواجهة المستقبل باستقرار ، سعياً وراء تحقيق
رفاهية كل أبناء شيلي .

وتشكل الديمقراطية التي تستعاد اليوم في شيلي نظاماً ترتبط فيه الحريسات
الأساسية والاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاجتماعية . وهي تركز على اقتناعنا
بأن الوحدة هي التي تتوفر الاستقرار ، لأن التنمية الاجتماعية الاقتصادية تسمح للفرد
بأن يتمتع بالحرية في حياته الخاصة والاجتماعية ، والتنمية السياسية تدفعه إلى
المشاركة فيما يحقق الصالح العام للأمة .

ونحن نكنّ احتراماً تاماً لارادة كل أمة وللأسلوب الذي تدبّر به كل دولة
شؤونها الداخلية . ومن حقنا أن نطلب أن يكون هذا الاحترام متبادلاً .

واسمحوا لي أن أقول في الختام إن شيلي تود أن تنجح هذه المنظمة التي تضمننا
جميعاً في إيجاد حلول مناسبة وعاجلة تلبي التوق إلى تحقيق السلم والعدالة والتنمية
التي يتطلع إليها عالم اليوم ، وأن تعرف الطريق إلى دفعنا لتقديم اسهامات حقيقية
في الرفاهية الدولية المشتركة ، وهي مسؤولية ينبغي أن نتحملها جميعاً .

السيد بيريز (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ،

أود بداية أن أهنئكم على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع ، منصب رئاسة الدورة الثالثة
والاربعين للجمعية العامة . وإنني على ثقة من أن امكانية إعادة روح المصالحة
والسلم إلى الأمم المتحدة ، وهي الروح التي أوجدت المنظمة من أجلها ، تعتمد إلى حد
كبير على توجيهكم الحكيم والمحنك .

عند مناقشة مسألة الشرق الأوسط ، لا بد أن نعطي التاريخ الأولوية على
الدبلوماسية . ولقد خبرت هذه المنطقة عهوداً من الحرب وعصوراً ذهبية ، فتوحات
عسكرية وعظيمة روحية . ففي الشرق الأوسط بدا أن هناك خطأ فاصلاً غير مرئي ، يتعاقب

حوله الإحباط والامل ، في دورة عصيّة على التنبؤ وتبدو خارجة عن سيطرة الانسان . ومع ذلك فإن الانسان هو الذي أطلق موجات الامل والياس . ومن ثم فإن الانسان هو الذي حدد مسيرة التاريخ .

واليوم تواجه المنطقة مرة أخرى لحظة اختيار حاسم يجب أن يقدم عليها الانسان .

فنحن نستعد لغد أفضل . ونحن مزودون برؤيا للسلام ، رؤيا لوضع حد لسباق تسلح غير مجد ومدمر اقتصاديا ، يتجه الآن إلى مسار غير انساني يتمثل في الاسلحة الكيميائية والبيولوجية . والقذائف التسيارية لا تعرف حدودا ، والرؤوس الحربية الكيميائية لا تميز بين الشباب والشيخوخ . والذين تبلغ بهم الحماقة إلى حد استعمالها ، يجب أن يدركوا أن هذه الاسلحة تشكل خطرا عليهم أيضا .

انها رؤيا لفرصة التركيز على الفتوحات العلمية والتكنولوجية ، على الأرض وفي الفضاء على الاحتياجات المدنية لا الاحتياجات العسكرية ، وحيث توظف الموارد التي تبدد على الاسلحة في مشروعات مبدعة ، تمتد من نشر الخضرة على الأرض حتى تنقية المياه من التلوث ، ومن تعليم الاطفال الصغار إلى رعاية المواطنين المسنين .

انها رؤيا لمنطقة يسودها الاستقرار ، وتطيب فيها الإقامة ، ويزدهر فيها الإبداع ، ويتصدى لتوفير احتياجاتها من يجعلون استثمارهم هو تعزيز الاستقرار وتوسيع الطاقات الاقتصادية .

انها رؤيا لمنطقة بلغت سن الرشد ، منطقة تدرك ما يجري في العالم من تقارب ، منطقة مستعدة للتصدي لما كان يبدو حتى الآن عصيًا على الحل بغية توفير مستقبل أفضل للجميع - اليهود والعرب على السواء - منطقة مستعدة لاحترام الاختلافات فيما بين الشعوب دون التمييز ضد أي منها .

انها رؤيا ضرورية ، وهي رؤيا ممكنة التحقيق .

ومع ذلك فإن دخان الحرائق القديمة ما زال منتشرًا في الهواء ، كما أن نيرانا جديدة تهدد بتعتيم الأفق .

وما لم نتخذ اجراءات حاسمة لتغيير المسار فلن يمكن التغلب على روح التحرش والقتال . ويجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا حتى لا يموت بعد الآن شاب أو صبية في حرب فشلنا في الحيلولة دون وقوعها .

ما الذي ينبغي عمله لتحقيق هذا الهدف ؟
سأبدأ بإسرائيل .

قبل ثلاثة أعوام وقفت اسرائيل أمام هذه الجمعية وتعهدت بتكريس جهودها للسعي إلى السلام . ولم يكن هذا التعهد مستندا إلى العزم فحسب بل كان يستند أيضا إلى الاقتناع : الاقتناع بأنه في الشمال يمكن أن يوضع حد للحرب ، وفي الجنوب يمكن إنقاذ السلم وتعزيزه ، وفي الشرق يمكن إرساء الاسس للشروع في مفاوضات جديدة . وقد سعيينا في الاتجاهات الثلاثة للوفاء بهذا الالتزام .

ففي الشمال ، وضعنا حدا لتورطنا في لبنان . فقد خرجنا من لبنان ، من أرضه ومن سياسته . وشاغلنا الوحيد هو أن نتأكد من عدم العودة إلى استخدام لبنان قاعدا للقيام بأنشطة معادية لنا .

وفي الجنوب ، قمنا بتنشيط علاقاتنا مع مصر التي أعادت منذ ذلك الحين التمثيل الدبلوماسي الكامل في اسرائيل . وقد شهدنا مصر ، بقيادة الرئيس مبارك الحازمة ، تكرر جهودها للتقدم في الداخل وللسلام في المنطقة ، وتستعيد دورها المركزي في العالم العربي دون التخلي عن استراتيجيتها القائمة على السلام .

وفي الشرق ، خبرنا الامل والإحباط معا . فحتى أقل من عام مضى ، قبل أن تفلت الأمور ، تحولت الضفة الغربية من مركز للمناقشات العنيفة إلى محور للجهود الدبلوماسية . وكان من الأمور ذات الدلالة البالغة أن الدبلوماسية المبدعة والناشطة تمخضت ، في نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، عن إطار للمفاوضات عرف باسم "وشيقة لندن" ، تضمنت إطارا للمفاوضات المباشرة يخلو من التحكم ويتمتع بتأييد دولي .

ومن سوء الحظ ان هذا الجهد ، وإن كان لا يزال قائما ، لم يؤت شمارة . ومن المحزن أن عدم إحراز تقدم اقترن باندلاع العنف . فقد أخطأ الفلسطينيون واختاروا أن يقرعوا باب المستقبل بالحجارة في أيديهم . ولو أنهم قرعوا الباب برسالة سلام لكان الوضع مختلفا تماما .

ولا بد للفلسطينيين أن يعرفوا انهم يمكن أن يحصلوا على حقوقهم المشروعة - ولكن ليس على حساب أمن اسرائيل . وليس من المحتم أن يكون هناك تعارض بين تطلعات الفلسطينيين وأمن اسرائيل .

ان السلم مصلحة وطنية لاسرائيل . وإذ نستمد الثقة من قدرة قوات الدفاع الاسرائيلية على الدفاع عن بلادنا بردع أي عدوان ودحره إذا لزم الامر ، فإننا نرى أن تحقيق السلم عن طريق الدبلوماسية أعظم انتصار للجميع . ان بلادنا لم تستسلم على الإطلاق لضغوط الحرب ، ولن تذعن أبدا للعنف . وفي مفاوضات السلام سنتخذ موقفا حازما حيال مصالحنا الامنية . ومع هذا ، فإننا على أهبة الاستعداد لقبول حل وسط تاريخي مع جيراننا . طيلة أربعين سنة خلت بنينا قوتنا حتى لا نتفاوض من موقف الضعف . واليوم أصبحنا أقوياء بما فيه الكفاية لتفاوض من أجل السلام .

واسرائيل ليست لديها النية في الإضرار بالشعب الفلسطيني ، وليست لديها الرغبة في السيطرة على حياته أو جرح كبريائه . اننا على استعداد للتفاوض معه بنزاهة وحرية باعتباره ندأ ، على أساس أرضية مشتركة من الاحتياجات ، حيث يمكن للفلسطينيين أن يتمتعوا بهويتهم ، ويمكن للاسرائيليين أن يتمتعوا بالامن في كنف السلام .

ونحن على استعداد لإجراء مفاوضات على أساس الإطار الوحيد الذي أُكِّد من جديد هذا الاسبوع في الاجتماع الثلاثي الذي ترأسه الرئيس ريفان واشترك فيه وزير الخارجية المصري وقبلته بلدان عربية وكذلك جميع الدول دائمة العضوية في مجلس الامن - وأعني به قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين يدعوان إلى حل وسط اقليمي وإلى حدود آمنة . فهذان القراران يشكلان الأرضية الوحيدة المشتركة .

وبينما نحن على استعداد للوفاء بهذه الالتزامات ، سنكون واضحين بنفس القدر في تعاملنا مع ما نتوقعه من جيراننا . لأنه يمكن إحلال السلام ولكن ليس من جانب واحد ، ويمكن تحقيق التراضي ولكن بالجهد المتبادل . ونحن نتوقع من العالم العربي صوتا واضحا ينصر السلام . فإلى متى ستظل الرغبة في السلام تعامل ككلمة سر كما لو كنا نعيش في ظروف سرية ؟ ان الالتزام بالسلم لا بد أن يكون واضحا ومدويا ليشهده المتشككون ويستجيب له من يراودهم الامل .

نتوقع من العالم العربي أن يدرك أنه ليس هناك سلم غير مباشر . فالسلم يقصد به أن يوطد - لا أن يقوّض - حرية جميع الاطراف المعنية وأمنها .

ونتوقع من العالم العربي - بما فيه الفلسطينيين - أن ينبذ تناقض الوعود الخلابّة مع العنف المبرر . ان سياسة الاحرب والاسلم ، مثلها مثل سياسة تزعم الجمع بين الاثنين ، ما هي إلا محاولة للمراوغة . لا بد من الاختيار بين أمرين : إما دفع ثمن السلام أو تقبّل تكاليف الحرب .

علينا جميعا أن ندرك الواقع المتغير . وذلك الذي رُفض عندما كان يُعرض ، ذلك الذي قضت عليه الحرب بالفشل ، ذلك الذي كان ممكنا ، أصبح الآن في عداد الماضي . وفي ظل واقع عام ١٩٨٨ لم يعد لحدود عام ١٩٤٧ وجود . وبعد حرب الايام الستة ، لا يجوز أن يُتوقع من اسرائيل أن تعود إلى الحدود التي هوجمت منها . ان الاستعداد لقبول حل وسط اقليمي لا يشمل الاستعداد للمساس بالامن .

ان الطفرة تقتضي تفهم أن السلام مسألة خيار . فهو نتيجة القرارات ، وهو نتاج الحل الوسط التاريخي . ولا يمكن لصيغة غامضة أن تحل محل استراتيجية واضحة للتخلي عن الماضي . ان التحول إلى ما يسمى "حكومة في المنفى" ، والعودة إلى قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) - قرار التقسيم ، يمثلان هروبا آخر إلى عالم الوهم . ان أية محاولة للإضافة إلى الاساس الوحيد المقبولة بصورة مشتركة للمفاوضات ، أو لانتقاص منه ستقضي لا محالة على الإطار القائم دون أن تخلق إطارا جديدا . ويمكننا ، معززين بالالتزام بالاحرب واللاعنف واللاإرهاب واللاضغط ، أن نقطع الشوط صوب التراضي . ولا بد أن أقول للفلسطينيين بصراحة إن العنف لا يجدي ، وانهم بتجنب المفاوضات يحرمون أنفسهم من أملهم ، لانه ليس هناك فرصة لبزوغ الحل الوسط في غياب عملية التفاوض الحرة أو قبلها .

ورغم اننا لا نستطيع الاتفاق سلفاً على نتيجة المفاوضات ، فيمكننا أن نتفق على العملية التي تمكّننا من المضي قدما في تلك المفاوضات - كجهد مفتوح خال من الضغط أو القسر أو التهديد ، يمكن فيه للأردنيين والفلسطينيين - شأنهم شأننا - أن يطرحوا التوقعات والمطالب ، في سعيهم إلى إقامة توازن بين التطلعات المتناقضة بغية الاستجابة إلى نداء السلام . ونحن على استعداد للدخول في مفاوضات مع الاردن

ومع الممثلين الاصليين للشعب الفلسطيني - وهم رجال سلم لا رجال عنف ، بهدف حل خلافاتنا مع الاردن وتسوية المشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها . ونحن على استعداد للتفاوض مع وفد أردني فلسطيني مشترك . ومع هذا ، وبما أنه ليس من المحتمل تحقيق السلام بقفزة واحدة ، فإننا على استعداد للشروع في المفاوضات دون شروط مسبقة مع وفد أردني أو وفد فلسطيني . ونأمل ألا يؤخر الفلسطينيون إمكانات السلام ، كما نأمل ألا تؤجل الاردن المفاوضات - بغض النظر عن علاقاتها مع الفلسطينيين .

أود أن أعرب عن امتنان شعبي للولايات المتحدة وقادتها ومؤسساتها لما يقدمونه من دعم مستمر ثابت . لقد مكّنتنا الولايات المتحدة من ضمان أمننا ، وشجعتنا كما شجعت جيراننا على الدخول في مفاوضات سياسية .

ان مبادرة شولتز التي تدعو الاطراف إلى الدخول في مفاوضات مباشرة والتفاوض بشأن حل عادل ومنصف ، تدعو أيضا الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن إلى أن تتجنب فرض الحلول وأن تحجم عن ممارسة الضغط ، وأن تعمل بوصفها مؤيدة للسلام . وهذه المبادرة التي تنص على مفاوضات مباشرة ، تجرى في بيئة دولية تخلو من القسور ، ما زالت متاحة ومطروحة للبحث .

عندما أتيت لنا الفرصة في وقت سابق من هذا الاسبوع لاستعراض آفاق السلام ، طمأننا الإجماع بين الرئيس ريغان - المضيف - وضييفه من مصر واسرائيل على أنه ليس هناك بديل لجهد مستمر مطرد يستهدف إحلال السلام ، وعلى أن جميع الحاضرين مصممون على جعل الأشهر القليلة القادمة مليئة بجهود في هذا السبيل .

أود أن أعرب عن أمني في أن تؤدي السياسات التي ينتهجها الاتحاد السوفياتي تحت قيادة ميخائيل غورباتشوف إلى عالم تزيد فيه المحاريط على السيوف . ان موسكو اتخذت بعض الخطوات التي - وإن كانت جزئية ومحدودة تعد خطوات هامة . فقد تم الإفراج عن بعض السجناء الصهيونيين ؛ كما ازداد عدد تصاريح الهجرة اليهودية . وأنشئت مجموعات قنصلية في الاتحاد السوفياتي واسرائيل . وقد أحطنا علما بالتمريجات الصادرة عن موسكو ، والداعية لجميع الأطراف في الشرق الأوسط إلى اتخاذ مواقف واقعية بهدف نزع الطابع العسكري عن العلاقات الدولية .

وأود أن أعرب عن أمل شعبي في أن يمكن الاستقلال الثقافي الذي أعلنته القيادة السوفياتية أخوتنا اليهود من الصلاة للرب في معابدهم ، ومن تعليم أطفالهم تاريخ الشعب اليهودي ، ومن الإعراب عن أنفسهم بلغة أجدادهم ، ومن الإبحار إلى شواطئ أرض الميعاد .

وبينما نشهد بتعجب واحترام جمهورية الصين الشعبية وهي تعيد ترتيب مصيرها ، نأمل في أن تجد في هذا فرصة لتأييد إطار خال من القسر للمفاوضات العربية الاسرائيلية ، وكذلك لتطبيع علاقاتها مع دولة اسرائيل .

ليس هناك في تاريخ منطقتنا ، أو في حاضرها ما يستبعد مستقبلا مختلفا . وفي حقبة من السلام والتعاون ، فإن الدينامية الصناعية للشرق الأقصى ، والمجموعة الاقتصادية لاوروبا ، والعمل الحر وعمل الحرية في الولايات المتحدة ، والقدرة السوفياتية على توفير مناخ من الانفتاح ، هذا كله يمكن أن ينطبق على الشرق الاوسط . ويمكن أن نستفيد من تجربة الآخرين . ويمكننا أن نضيف ما نتميز به ونقدم لأجيالنا الفتية فجرا مليئا بالرخاء في كنف السلام .

وبغية إعداد الاسس للانطلاق بمنطقتنا على طريق السلام الطويل ، هل لنا أن نقترح أن تقوم جميع الاطراف ذات الصلة بما يلي : أن يقوم كل المهتمين بتعزيز السلم والاستقرار في الشرق الاوسط بوقف جميع أنواع التهديدات وأعمال العنف ؛ وأن يقوم المهتمون بالنهوض بمفاوضات السلام العربية الاسرائيلية بتشجيع وتسهيل الإسراع بإجراء تلك المفاوضات في إطار خال من القسر بغير سباق تسلح متجدد ، أو ضغط خارجي ؛ وأن يجدد الملتزمون بقضية السلام في الشرق الاوسط تمسكهم بالاساس الوحيد المقبول بصورة مشتركة لتلك المفاوضات - قراري مجلس الامن للأمم المتحدة ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) - ونبذ العنف والارهاب والاعتراف بحق جميع الشعوب والدول في المنطقة في الحرية والكرامة والسلام والامن .

قبل أن اختتم ، أود أن أشير مرة أخرى إلى مسألة أخرى عزيزة على قلوبنا . كما بينا كثيرا في الماضي ، فإن أخوتنا في اليمن وفي سوريا وفي إيران وفي أماكن أخرى لا يسمح لهم اليوم بالممارسة الحرة لتراثنا المشترك أو بالمغادرة الحرة إلى

اسرائيل . ونحن ندعو حكومات تلك البلدان إلى احترام حقوق الانسان الاساسية . وندعو أيضا الحكومات إلى رفض الإدعاء المخزي بأن الصهيونية عنصرية ، وهي مقولة لا تبيين فهما للصهيونية وتمثل سوء فهم خطيرا للعنصرية .

منذ أربعين عاما ، ان مؤسس دولتنا ، ديفيد بن غوريون ، وإزاء خلفية من اضطراب الحرب والانبعث ، قدم اعلان استقلالنا الذي نص على ما يلي :

"اننا نمد يدنا بروح السلم وحسن الجوار إلى جميع الدول المجاورة وشعوبها ، وندعوها إلى التعاون مع الامة اليهودية المستقلة من أجل الخير المشترك للجميع" .

ان اسرائيل ، وقد بلغت الأربعين من عمرها ، فخورة بمجزاتها في الداخل ، وواشقة من مستقبلها . تؤكد مجددا اليوم ذلك النداء نفسه : اننا نمد يدنا بروح السلم إلى جميع جيراننا ، شعوبا ودولا ، ونحن نقف على أهبة الاستعداد لتغيير مسار تاريخ الشرق الاوسط . وفي المنعطف المعروف جيدا بين الامل واليأس ، فإننا مقتنعون بأن الاختيار اختيارنا .

وبصورة أكثر ملاءمة ، ان شعبنا يحتفل هذا الاسبوع بعطلة "سوكوت" وهو عيد "خيمة المعبد" "تابرناكلس" حيث نصلي معا .

"انشر علينا خيمة سلامك ..."

"من يصنع السلام في السماء ، فليصنع السلام لنا ..."

وإننا بحاجة إليه ، وبإمكاننا المساعدة على تحقيقه .

السيد تندمانز (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أولا أن

أقدم لكم ، سيدي الرئيس ، أخلص تهانئ بلجيكا بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وإنني أعتبر انتخابكم تحية دولية لكم شخصا ، وعن طريقكم لبلدكم الأرجنتين الذي اختار بتصميم الديمقراطية ويمر الآن بعملية تدعيمها . وإنني أثق ثقة كاملة بقدرتكم وخبرتكم ، اللتين ستتمكنانكم - مع التعاون البناء من جميع الوفود - من توجيه أنشطتنا إلى نتيجة ناجحة . وسيسهم وفد بلادي بالكامل في تحقيق تلك الغاية.

وإنني أنتهز هذه الفرصة لأشكر سلفكم ، السيد فلورين ، على قيادته بكفاءة مثالية لأعمال الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة ، التي كانت مكثفة بشكل خاص .

وهذا العام ، وأكثر من أي وقت مضى ، أود أن أقدم تحية خاصة إلى الأمين العام ، لتفانيه الذي لا يكل ولالتزامه الشخصي بالممثل السامي المشترك ، مثل البحث المستمر عن سلام عالمي قائم على الكرامة الإنسانية . وفي مناسبات عديدة ، آخرها خلال اجتماعنا الأخير في بروكسل ، تمكنت من أن أرى بنفسي كيف أن عمله يستحق احترامنا وتأييدنا الكامل بشكل خاص .

وإنني أؤيد تماما النتائج التي انتهى إليها تقريره السنوي ، وهو وثيقة كاملة بقدر ما هي بارزة ، يدعو فيها الحكومات إلى مواءمة نفسها بطريقة أفضل مع تغير الحالة الدولية ، مما يتيح لنا بالتالي استخدام منظماتنا بعزم أكبر لتحقيق نتيجة أفضل . وإنني أؤيد تأييدا حارا ذلك المفهوم ، وقد كانت أفكاره بمثابة مبادئ توجيهية للآراء التي أعربت عنها من فوق هذه المنصة في سنوات ماضية . وإنني مقتنع بأن التضامن الدولي الأفضل سيُمكن من توسيع مجال الأنشطة المتعددة الأطراف التي تقوم بها الأمم المتحدة ، في وقت تصبح فيه الطبيعة العالمية المتكافئة للعديد من المشاكل والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي متزايدة الوضوح .

لقد قام زميلي اليوناني السيد باهولياس بالامس ، وهو يتكلم بوصفه رئيسا لمجلس وزراء المجموعة الأوروبية ، بتقديم آراء الدول الأعضاء الاثنتي عشرة بشأن المجموعة الكاملة للمسائل الدولية . وقد عبّر حديثه عن ارادة البلدان الأوروبية في التكلم بصوت واحد على الساحة الدولية .

وفيما يتعلق ببلجيكا ، فإننا مقتنعون بأن اللجوء المتزايد الى التسوية المتعددة الأطراف للمشاكل سوف يسهم في تقوية سلطة الأمم المتحدة وهيبته ودورها الذي لا بديل له .

ونظرا لأن بلجيكا عضو من الاعضاء المؤسسين للمنظمة والموقعين على ميثاق سان فرانسكو ، لا يسعنا الا أن نرحب بالعلامات الملموسة التي تبث حديثا والتي تبين أن منظمنا باتت على استعداد ، مرة أخرى ، للاضطلاع بدورها بالكامل ، والواقع أن الصراعات التي تتهدد أمن قارات بأكملها أصبحت الآن في طريقها الى الحل بالوسائل السلمية ، إما عن طريق التدخل المباشر للأمم المتحدة ، وإما عن طريق جهود تبذل تحت إشرافها .

ولا يمكن أن تستمر هذه الحيوية المتجددة الا عن طريق التعاون النشط من جانب جميع الدول الاعضاء ، فرادى وجماعات ، وفي المقام الاول من جانب البلدان التي لها التأثير الاكبر على الشؤون الدولية . لا يكفي أن نعلي بصوت عال وواضح قيم الميثاق ومبادئه . فالمهم أن يطبق الجميع بلا استثناء ، جميع تلك المبادئ باخلاص . وكما أوضحت بعض النجاحات التي تحققت مؤخرا ، لا يمكن أن يجعل بوسع الأمم المتحدة التدخل تدخلا فعالا ، حيثما كان ذلك لازما ، إلا توافر الإرادة السياسية للدول الاعضاء وبخاصة إرادة الدولتين العظميين الرئيسيتين . والعكس صحيح أيضا . إن أي تعزيز لسلطة الأمم المتحدة مفيد لجميع أعضاء المجتمع الدولي . ولذا فإن التفاعل المتبادل مفيد للجميع . الا أنه لا يمكن أن يحدث الا من خلال توافر حسن النية لدى الجميع .

إن تقوية قدرة المنظمة على الفعل يعني تمكينها من تحقيق الاهداف الأساسية التي من قبيل تعزيز السلم والأمن الدوليين ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتعزيز حقوق الانسان ، ومواجهة التحديات الحقيقية لعصرنا ، والمساعدة على حسم الازمات التي نشأت عن مديونية البلدان النامية ، ومساعدة الشعوب الاقل حظا من المزايا ، ومحاربة جميع أشكال الفقر والامية والجوع والقهر والتعصب وجميع الانتهاكات لحقوق الانسان الأساسية .

في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة ، لعام ١٩٨٢ ذكر أن الاتجاه نحو تآكل مبدأ التعددية والدولية ينبغي وقفه وعكس مساره ، وقد انتهز التقرير الفرصة لتدارس النهج المختلفة التي يمكن أن تجعل المنظمة أكثر فعالية كمؤسسة سياسية ، وخلص إلى أن أول خطوة نحو تعزيز الأمم المتحدة ينبغي أن تشمل إعادة التجديد الصادق للالتزام جميع الحكومات بمبادئ الميثاق .

وكانت الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة قد أتاحَت الفرصة لنا جميعا لتجديد إيماننا بالمنظمة ، كما وفرت فرصة لإجراء محاسبة مخلصمة للضمير والبدء في عملية إصلاح الأمم المتحدة لجعلها أكثر فعالية وأسرع استجابة للأمال التي عقدتها عليها جميع شعوب العالم . وقد بدأت تلك الجهود تؤتي ثمارها .

فقد أمكن تحقيق تطورات ايجابية عن طريق رغبة مجلس الأمن في العمل الجماعي من خلال توافق الآراء في عدد معين من المنازعات وبالتالي اتسع نطاق الجهود الشخصية للأمين العام . وينبغي أن نضيف إلى ذلك الاسهام القيم الذي تقدمه عمليات صيانة السلم حاليا ، والذي ستقدمه أيضا في المستقبل . فهذه الأمور جميعا تزيد من التأثير الحقيقي للأمم المتحدة على الرأي العالمي الذي لا غنى عن تأييده ، وبصفة خاصة الشباب الذي نعلق عليه جميع آمالنا في تحقيق مستقبل أفضل .

وأود أن ألاحظ أيضا أنه في الوقت الذي أصبح فيه تدخل الأمم المتحدة الفعال أمرا واضحا ، من المفارقة أن تعاني منظمتنا من أزمة مالية قد تمنعها من القيام بمسؤولياتها الأساسية . لذلك أرحب بعزم الأمم المتحدة على إيجاد حل لمشكلة اسهامات الاعضاء وآمل أن تفي جميع الدول الاعضاء بالتزاماتها المالية . ومن الضروري أن تنفذ بسرعة جميع الإصلاحات التي وافقت الجمعية العامة منذ سنتين على اجرائها وذلك حتى تتمكن المنظمة مع العمل في ظل أفضل الظروف الممكنة وتصبح في وضع يبرر الثقة الموضوعة فيها .

لقد تأثر المناخ الدولي الذي أشرت إليه على نحو عميق بالتحسن الذي طرأ في العلاقات بين الشرق والغرب . وترحب بلجيكا بهذا الاتجاه الذي تسهم فيه اسهاما

نشاط . وتقوم الدول الأوروبية الاثنتا عشرة بدور متزايد في التطور الايجابي للعلاقات بين الشرق والغرب . وفي هذا الصدد ، أود أن أشير الى البدء في توثيق العلاقات بين الاعضاء الأوروبيين في مجلس التعاضد الاقتصادي من ناحية والمجموعة الأوروبية من ناحية أخرى . وتأمل بلجيكا أن يستمر هذا التقدم وأن تسهم آثاره المفيدة في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للبشرية .

إن توقيع المعاهدة السوفياتية الأمريكية الخاصة بالقضاء على القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى أمر يستحق الاشادة باعتباره حدثا له أهمية كبرى . فهو اتفاق نزع سلاح بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معان ، قضى لأول مرة في التاريخ على فئة كاملة من الاسلحة النووية ، ورافقته تدابير للتحقق على الموقع توفر ضمانات كافية لالتزام الطرفين بأحكامه .

ولا نريد أن يتوقف الأمر عند هذا الحد . ففي سياق لا نهمل فيه أي عنصر للعلاقات بين الشرق والغرب ، وتجري فيه محاولات لادخال تحسينات في جميع المجالات ، تستمر جهود نزع السلاح ، في جميع الميادين ، على نحو مكثف . وتأمل بلجيكا أن يتسنى قريبا التوصل الى الاتفاق الخاص بتخفيض ٥٠ في المائة في الترسانات النووية للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة* .

كما تقيم بلجيكا استمرار المفاوضات الثنائية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن اجراء التجارب النووية . ويوفر النهج العملي التقدمي الذي اعتمد ، والذي دعت اليه بلجيكا ، فرصا حقيقية لتحقيق النتائج المرجوة . ونحن نؤيد الاعمال التي تقربنا من هدف الحظر الشامل لجميع التجارب النووية والتحقق من الالتزام بذلك الحظر على المستوى الثنائي وعلى المستوى متعدد الاطراف ، في مؤتمر نزع السلاح .

ظل نزع الاسلحة الكيميائية ، طوال سنوات عديدة ، موضوعا لجهود مكثفة متعددة الاطراف في مؤتمر نزع السلاح . ولا نزال موقنين من امكانية التوصل الى اتفاق بذلك

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد موشوتاس (قبرص) .

الشان في المستقبل القريب ، على الرغم من المصاعب التي تواجهها والتي نقدرها حق قدرها . ومن حسن الطالع أن المشاركين في تلك المفاوضات يواصلون الاعراب عن رغبتهم في اتمام هذه المفاوضات بنجاح . وحتى يحقق هذا الاتفاق النجاح المنشود ، لا بد له أن يطبق على نطاق عالمي . وفي هذا الصدد ، أود أن أعرب عن قلق بلادي العميق بشأن الانتهاكات المتكررة التي حدثت في السنوات الأخيرة ، وفي الأسابيع الأخيرة أيضا لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . فهذه الانتهاكات تعتبر سوابق خطيرة ، ونأمل أن تؤدي ادانة هذه الأعمال والسخط الشديد الذي أثارته الى منع تكرارها . وتشعر بلجيكا أيضا بقلق عميق بسبب تناقص احترام الحظر الذي نوليه أهمية كبيرة . ولا يمكن أن ننسى من الناحية التاريخية أن بلجيكا كانت أول ضحية للأسلحة الكيميائية .

إن رفض اعتبار هذا السلاح الهيجي طريقة مشروعة لتحقيق مكاسب عسكرية يعتبر الشرط الذي لا غنى عنه للنجاح في التوصل الى نزع الأسلحة الكيميائية بالكامل ، وهو الأمر الذي يجري بحثه في مؤتمر نزع السلاح .

لقد أدانت بلجيكا ، دون لبس شأنها في ذلك شأن دول أخرى كثيرة ، استخدام الأسلحة الكيميائية عندما ثبت ذلك الاستخدام لدى بعثات تقصي الحقائق التي أرسلها الأمين العام . وانطلاقا من هذه الاعتبارات الانسانية ، أعربت بلادي عن قلقها بشأن الادعاءات الأخيرة باستخدام هذه الأسلحة . ونأسف لأن الخبراء الذين عينهم الأمين العام للأمم المتحدة لم يتمكنوا من استقصاء ذلك الأمر بشكل مستوفى .

وفي هذا الصدد ، أعتقد أنه لا بد أن تكون لدى المجتمع الدولي فكرة واضحة عما تنطوي عليه الأحداث الأخيرة من أخطار محتملة وأن تنظر كل دولة في سبل الاستعداد للتصدي لتلك الأخطار ودرء التطورات الخطيرة قبل فوات الأوان . ولا شك أن ذلك يقتضي بالضرورة احترام القانون وتوافر الإرادة السياسية ، ويجب علينا أن نضاعف جهودنا لوضع معاهدة متسقة يمكن على نحو فعال التحقق من تنفيذها ، معاهدة تفرض حظرا كاملا على الأسلحة الكيميائية وعلى إنتاجها وتخزينها واستخدامها ، بيد أنه يتعين علينا في الوقت نفسه ألا نغفل عن احترام القوانين القائمة . وفي اعتقادي أنه يمكن النظر الى مبادرة الرئيس ريفان من هذا المنظور .

وتأمل بلجيكا أن تبدأ قريبا المفاوضات بشأن الأسلحة التقليدية في أوروبا . وينبغي أن يكون هدفها التوصل الى أقصى قدر ممكن من الاستقرار عند أدنى مستوى ممكن للقوات .

وفي أوروبا على وجه الخصوص ، يشكل الجهد في مجال نزع السلاح جزءا من عملية أوسع تشمل كافة أوجه العلاقات الدبلوماسية والانسانية فيما بين مختلف الأطراف في قارة كانت ومازالت تشهد انقسامات عميقة نسعى بالتدريج الى تخفيف حدتها . وقد بدأ ذلك النهج بوثيقة مؤتمر هلسنكي الختامية . ومازال مستمرا في اطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا المنعقد حاليا في فيينا .

وتتوقع بلجيكا أن يحرز ذلك المؤتمر تقدما ملموسا في مجال حقوق الانسان حيث عقدت فيما مضى التزامات هامة . ولقد لمسنا علامات مشجعة تنم عن اهتمام أكبر بهذه المشاكل واستعداد أكبر لاحراز تقدم في هذا المجال . ونأمل أن يسهم جميع المشاركين على أكمل وجه في هذه العملية . كما نرجو بلجيكا أن يضع المؤتمر جدولا زمنيا للمستقبل بغية الحفاظ على حيوية عملية تحسين العلاقات بين الشرق والغرب .

وفي سياق الانفراج هذا ، تبدو مأساة أفغانستان ، التي سببت معانات انسانية جمة وأضرار مادية فادحة ، في سبيلها الى الحل وذلك بمساعدة الأمم المتحدة . فبعد أن أسهمت الأمم المتحدة في المفاوضات بشأن اتفاقات جنيف فإنها تشارك الآن في تنفيذ

تلك الاتفاقات ، أما عن بلجيكا فإنها ستتابع عن كثب تطور الحالة وبخاصة الانسحاب المستمر لقوات الاحتلال وممارسة الشعب الأفغاني لتقرير المصير . وسوف تحدد على هذا الأساس موقفها من هذه القضية لدى مناقشتها في الجمعية العامة .

كما أن الجهود الشخصية الدؤوبة التي بذلها الأمين العام أفقت الى قبول ايران والعراق للتنفيذ الكامل للقرار ٥٩٨ (١٩٨٧) الذي اعتمده مجلس الأمن بالاجماع بغية انتهاء حرب طويلة ودامية بين هذين البلدين . وترحب بلجيكا ترحيبا شديدا بوقف إطلاق النار الذي بدأ في ٢٠ آب/أغسطس الماضي وببدء مفاوضات السلم تحت اشراف الأمم المتحدة . وأمل في أن يتم التوصل قريبا الى تسوية دائمة مشرفة تعيد السلم الى منطقة الخليج .

وشمة صراعات إقليمية أخرى مازالت تعصف بآسيا والشرق الأوسط . وهي تشكل مصدرا للقلق الدائم ويحدونا الأمل أن يتسنى التوصل الى التسوية في أسرع وقت ممكن . ففي آسيا يتعين أن تقضي التسوية بمنح كمبوديا استقلالاً حقيقياً كي تصبح بلدا ديمقراطياً ومحايداً وغير منحاز . وبلجيكا على بينة بهذه القضية بحكم توليها منصب نائب رئيس اللجنة المختصة التابعة للمؤتمر الدولي بشأن كمبوديا .

وفيما يتعلق بآسيا أيضا ، تؤكد بلجيكا مجددا تأييدها لقبول شطري كوريا في عضوية الأمم المتحدة وتأمل أن تؤدي المفاوضات المباشرة بين الطرفين الى اعسادة توحيدهما .

وفي الشرق الأوسط نأمل أن يسهم الانفراج الدولي في انتهاء الصراع الاسرائيلي - العربي وتسوية القضية الفلسطينية . ولقد حاولت شخصيا التقريب بين وجهات مختلف الأطراف المعنية لدى مباشرتي مهام منصب رئيس مجلس المجموعة الاقتصادية الأوروبية في النصف الأول من عام ١٩٨٧ . ومنذ ذلك الحين أثبتت الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي العربية المحتلة استحالة استمرار الوضع الراهن وأن الحل التفاوضي هو وحده الكفيل بأن يغضي الى تسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع . إن هذه الحالة هي أبلغ بيان على ما قلته آنفا : من أن توافر الإرادة السياسية لدى الأطراف المعنية مباشرة

ولدى الدول الكبرى هو وحده الذي من شأنه أن يمكن الأمم المتحدة من النهوض بالدور الذي نقول إنه ينبغي لها أن تؤديه . ولكن مما يبعث على الأسف ، أن ذلك لا ينطبق على النزاع الاسرائيلي . العربي على الرغم من أن هناك بعض الدلائل على أن بشائر الحكمة يمكن أن تؤدي إلى السير على الدرب التي طرقت في مناطق أخرى .

وفيما يتعلق بالحالة في أمريكا الوسطى ، يقتضي الأمر ألا تخبو الآمال التي أشارها اتفاق اسكيبولاس الثاني وأن تعطى دفعة جديدة لعملية السلم في المنطقة . ويبين من مشاكل المنطقة كيف أن عملية إحلال الديمقراطية والسلم تسير جنباً إلى جنب مع التنمية الاقتصادية وكيف أن كلا منهما تؤثر في الأخرى .

إن قبرص والمغرب الغربية ، حيث كان للأمين العام دور راسخ ، هما قضيتان أخريان موضع اهتمام . ففيما يتعلق بقبرص أحطنا علماً بارتياح بالاجتماع الذي عقد في جنيف بين ممثلي طائفتي الجزيرة تحت إشراف الأمم المتحدة . أما عن المغرب الغربية ، فقد سرت بلجيكا لموافقة الأطراف على مقترحات الأمين العام المتعلقة بإجراء استفتاء .

وإذ أعرض لأفريقيا جنوب الصحراء ، أود أولاً أن أذكر بما قاله زميلي وزيرا خارجية اليونان عندما شدد على رفض الدول الاثنتي عشرة لنظام الفصل العنصري وعندما تكلم عن الضغط المفروض على حكومة جنوب أفريقيا .

كما أننا نتابع باهتمام بالغ الجهود الرامية إلى إحلال السلم في أنغولا ومنح ناميبيا استقلالها . والواقع أن اتفاق الأطراف المعنية على إجراء محادثات يعد عنصراً ايجابياً آخر ينبغي إبرازه وتشجيعه . فللمرة الأولى منذ سنوات تلوح بادرة أمل في التوصل إلى تسوية سلمية وترجع كفة الحكمة فيما بين أولئك الذين كانوا حتى عهد قريب يبدون متصلبين في آرائهم .

وإننا لنستمد التشجيع من التقدم في المفاوضات الجارية فيما بين جنوب أفريقيا وأنغولا وكوبا بواسطة الولايات المتحدة وموافقة الاتحاد السوفياتي ، فالاتفاقات المختلفة التي توصلت إليها الأطراف حتى الآن وما يلوح في الأفق من إمكانية

وضع الاتفاق بشأن انسحاب القوات الأجنبية في صيغته النهائية أمر يتيح لنا أن نأمل في أن سنة ١٩٨٨ ستكون نقطة تحول حاسمة - وإن تكن متأخرة - في عملية حصول ناميبيا على استقلالها . وغني عن البيان أن بلجيكا بوصفها عضوا في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا تولي الاهتمام الأول لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي بموجبه اعتمد المجلس من عشر سنوات خطة لاستقلال ناميبيا تنبني على اجراء انتخابات عامة حرة تحت إشراف الأمم المتحدة .

بيد أن هذا التقدم لا ينسني أن تسوية مشاكل أنغولا الداخلية هي أيضا مسألة حيوية لكفالة الاستقرار والتعايش السلمي في المنطقة .

إن افريقيا تحتل مكانة خاصة لدى البلجيكيين . فملاتنا بها تستمد جذورها من التاريخ ومن علاقات التعاون التي أقامها في الماضي ويطبقها في الحاضر مواطنون من بلدي في جميع أرجاء تلك القارة .

وفي رأي بلجيكا أن افريقيا لا يجوز أن تكون مساحة للتنافس والمصالح المتصارعة المستوردة من الخارج . فسياستنا ترمي الى مناصرة واحترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الافريقية وتأييد بزوغ افريقيا افريقية تنعم بالاستقرار والحرية الكاملة : أي افريقيا قادرة على أن تجد بنفسها الحلول لمشاكلها الخاصة وتتمتع دولها بالاستقرار على الصعيدين المحلي والقاري بما يتيح لها اتقاء الصراعات فيما بينها وتسويتها سلميا والتركيز كلية على بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

يحدوني أمل خاص في أن ينطبق هذا على بوروندي ، فقد تعين مؤخرا على ذلك البلد الصديق لبلجيكا أن يواجهه ذلك الجَيْشان . ولا ينبغي للتوقعات المتولدة عن جهود حكومة بوروندي أن تضيع في عداوات لا طائل من ورائها . وتود بلجيكا من جانبها أن تقترح بذل محاولات أوفى لاجراء مشاورات واسعة النطاق بين البلدان الرئيسية التي تتعاون مع بوروندي ، بغية استظهار الازعاج التي تتيح مساعدتها على حل مشاكلها الاساسية المسببة لتلك التوترات والمآسي .

إننا ندرك جميعا اليوم المشاكل الحرجة التي تواجهها افريقيا ، بما لها من أثر كبير تراكمي شديد الوقع : فالنمو السكاني يفوق النمو في انتاج الغذاء ، كما أن تدهور أسعار السلع الاساسية يضر بحصائل الصادرات ويستجلب عبئا ثقيلا من المديونية وتترتب على هذه المشاكل الاساسية مشاكل أخرى ، غالبا ما تكون فاجعة ، إنسانيا : كانتشار سوء التغذية على نطاق واسع ، وارتفاع معدلات وفيات الاطفال ، وانحسار الغابات والتصحر . فنحن لا يسعنا أن نظل في موقف المتفرج ازاء التعاسة التي يعاني منها ملايين الافارقة في محنتهم التي يواجهونها بأنف وشجاعة .

في كلمتي في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الخاصة المكرسة للحالة الاقتصادية في افريقيا ، في أيار/مايو ١٩٨٦ ، أوضحت أن الحاجة لا تدعو إلى اتخاذ تدابير طوارئ فحسب ، بل وإلى معالجة جذور هذه المشكلة . والآن حددنا مجموعة من التدابير ذات الأولوية لتعزيز انعاش وتطوير افريقيا .

والآن وقد انتهت لجنة الجمعية العامة المخصصة من استعراض نصف المدة وتقييم برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، حان الوقت لاتخاذ اجراء حاسم .

وبلجيكا مستعدة للاسهام من جانبها في انعاش البلدان الافريقية على نحو متضافر بالتعاون مع الاطراف المانحة الاخرى ، شنائية ومتعددة . ونظرا لما للوضع من إلحاحية ، يتعين اجراء ذلك دون تأخير .

وفي هذا الصدد ، تعرب بلجيكا عن ارتياحها للزخم الجديد الذي انبثق عن قرارات قمة تورنتو لايجاد حل لمشكلة المديونية الخارجية المفرطة التي تعاني منها أقل البلدان نمواً ، ومنها عدد كبير من الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء . وتدرس حكومة بلجيكا ، مع البلدان الصناعية الأخرى ، في المحافل المختصة ، تدابير تقنية سعيًا إلى تلك الغاية ، لأننا مقتنعون بأن ضمان إطار مستقر ودائم للأمن والاستقرار لا يمكن أن يتحقق طالما ظلت هذه المشكلة بغير حل مناسب .

إلا أن لدى بلجيكا ، في نفس الوقت ، قناعة قوية بأنه يتعين على البلدان المدينة أن تتعاون على أوثق وجه ممكن مع مؤسسات التنمية الدولية ، التي لا يمكن التشكيك بدورها الضروري في عملية وضع استراتيجيات التكيف الاقتصادية .

في غضون أشهر قليلة ، سنحتفل بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان رسميًا .

ولتلك الوثيقة بالغة الأهمية قيمة أكبر من قيمتها الرمزية . فهي توفر اليوم أساساً تنبني عليه مجموعة من قواعد بالغة التركيب بعيدة الأثر صيغت لحماية حقوق الفرد في كافة أنحاء العالم .

فالاحتفال يتيح لنا فرصة للتقييم والتأمل . وأذكر أنني ، قبل ست سنوات تقريباً ، وجهت نداء في هذه الجمعية لإنشاء نظام رقابة لحقوق الإنسان يندبني على الآليات العالمية والإقليمية ، ويتسع لما بين الشكافات والشعوب من تباين واختلافات .

وأود أن ألاحظ أن الجمعية العامة اعتمدت في عام ١٩٨٢ ، عشية الذكرى الخامسة والثلاثين للإعلان العالمي ، بمبادرة من بلدي ، قراراً حث الدول الأعضاء على التشاور في تعاون إقليمي أوثق . وبالتزامن مع ذلك ، أنشئ نظام لتبادل المعلومات بين النظم الإقليمية الموجودة وبين منظماتنا بغية تقييم الخبرة المتبادلة .

ويسعدني أنه منذ ذلك الوقت أنشئت آليات إقليمية لحماية حقوق الإنسان وأنها باتت تؤدي الآن عملها على نحو جيد ، في حين أن آليات أخرى تتوسع توسعاً كاملاً بنفس الزخم في وضع معايير ومراقبة الامتثال لتلك المعايير .

وعلى ضوء تلك النتائج ، سيواصل وفد بلجيكا بذل كل جهد ممكن لتشجيع هذا الاتجاه .

إن جميع مشاكل العصر الرئيسية تنبثق ، بصورة أو بآخرى ، عن عدم احترام الكرامة الانسانية . ولهذا السبب ، من الضروري ايجاد طرق لحلها من خلال النهج متعددة الاطراف .

وختاما ، اسمحوا لي أن أعود إلى الفكرة التي استهلكت بها كلمتي بدعوة الجميع إلى إبداء قدر أكبر من الارادة السياسية بغية تمكين الامم المتحدة من أن ترقى على نحو أفضل إلى مستوى التوقعات التي تطلعنا إليها على الدوام .

السيد نغاروكيينتوالي (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تتبج

دورة الجمعية العامة الثالثة والاربعون فرصة مجدودة لجمهورية رواندا لتنضم إلى الدول الأخرى ، بوصفها مشاركا وفيما ، في هذه الاجتماعات السنوية للدبلوماسية الدولية ، رغبة منها في أن تقيّم ، في سياق حوار صريح ببناء وصادق ، المشاكل التي تواجه العالم من حيث علاقتها بالرسالة الموكلة إلى أسرة الامم المتحدة العظيمة هذه .

يعقد اجتماع الجمعية العامة السنوي هذا جريا على التقليد الذي تأسس في حياة المجتمع العالمي بعد أن وضعه الاعضاء الاحد والخمسون المؤسسون للأمم المتحدة عندما مهدوا لنا الطريق لصيانة السلم والامن الدوليين من أجل التنمية المشتركة للبشرية بأسرها عن طريق تعاون دولي .

وتجد جمهورية رواندا في هذه الجمعية الاطار المؤسسي المثالي لكي تعلن فيه رسميا ، وبانتظام ، إيمانها الذي لا يتزعزع بأهداف ميثاق الامم المتحدة النبيلة وهي ، على وجه التحديد ، انتشار السلم والوفاق والحرية والتقدم لجميع الشعوب في شتى أنحاء العالم .

من فوق هذه المنصة السامية ، تود جمهورية رواندا أن تضم صوتها إلى أصوات الدول التي سبقتها بالاشادة رسميا بالامم المتحدة التي نجحت في الوفاء بالتزامها بالعمل على صيانة السلم وتعزيزه ، على الرغم من العقبات العديدة التي واجهتها .

إن هذا الالتزام ، الذي لا يستهدف الا رفع مستوى البشرية على أساس النظم متعددة الاطراف والتعايش السلمي المتكامل فيما بين الشعوب ، قد واجهته عقبات اقتصادية وسياسية في مجال العلاقات الدولية .

فعلى الصعيد الاقتصادي ، تكشف العلاقات الدولية عن صورة قاتمة لازمة مستمرة في المواد الخام بوصفها جزءا من انتكاس اقتصادي عالمي ، حيث يواجه العالم الثالث ولاسيما افريقيا حالة تنذر بالخطر بصورة متزايدة وتقضي على مشاريع التنمية وتلحق الضرر بشعوب تعاني من فقر متزايد الاطراد .

فأسعار السلع الأساسية المتدنية ، التي تعكس هبوطا في الاتجار بالمواد الخام ، أضرت باقتصادات البلدان النامية ، كما أنها تمثل وجها من أوجه هذه الازمة وهي أزمة هيكلية في جوهرها بقدر ما تعزى إلى الآلية التي تحكم حاليا العلاقات الاقتصادية الدولية ، والتي تتسم ، بين جملة أمور ، بعدم استقرار أسواق التمويل والمديونية المفرطة للعالم الثالث .

وتبرر الهوة التي ما برحت تتسع بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو الدعوة إلى إقامة نظام دولي جديد أكثر عدلا ، يلبي تطلعات شعوب العالم الراغبة في التصدي لتحديات التخلف المعقدة التي تواجهها .

بسبب الأزمة التي ما برحت تدمر الاقتصاد العالمي ، تجد ثلاثة أرباع البشرية نفسها في مواجهة ثلاثة عوائق هائلة تعترض سبيل الإسراع بالتنمية وهي : ضعف قدرة الاقتصادات الهامشية على تحمل الضغوط الخارجة واستمرار الاتجاه نحو الخلل في التجارة الخارجية والنقص المزمن في المدخرات لمواجهة الزيادة في احتياجات الاستثمار .

ومن التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي ، أشكال الدمار الناجمة عن ضرب من الفوضى المقصودة فيما يبدو في الأسواق العالمية وتذبذب أسعار المواد الأولية لصالح المستهلكين وما يترتب على ذلك من التدهور المستمر والمتوالي في معدلات التبادل التجاري ، والحمائية التي تفرضها الدول الصناعية في مواجهة الارتباك الذي تشيعه المديونية المفرطة لبلدان العالم الثالث - وكل هذه أعراض تفصح عن عيوب النظام الاقتصادي العالمي الراهن .

وللعيب المبهظ للديون الخارجية ، وتزايد اعتماد العالم الثالث على العالم الصناعي أهمية خاصة بالنسبة لأفريقيا ، لانهما خطران يتهددان شعوبا هي في حقيقتها ضحايا حلقة مفرغة تسبب فيها الفقر الرهيب الذي ترتب على الافتقار إلى الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد العالمي .

ورواندا تأسى بشدة لهذا الوضع الاقتصادي الدولي الذي يتسم بالركود المتواصل عاما بعد عام على نحو يعود بالضرر على شعوب العالم الثالث وهي ضحايا تساؤل النمو الاقتصادي والعجز والنقص في الأغذية وكلها آفات تشكل مأساة لقارة افريقيا التي يطاردها شبح الجوع نظرا لمعوية التنبؤ بالتغيرات في المناخ .

ينبغي للبلدان الصناعية - لكي تحد من حجم وخطورة المشكلات الناجمة عن الاختلالات الهيكلية في العلاقات الاقتصادية الدولية وهي اختلالات أدت إلى مضاعفة آثار الكوارث الطبيعية المختلفة التي أضفت محنا إلى محنة العالم الثالث - أن تعتمد

استراتيجيات جديدة تعجل بيزوغ فجر اقتصاد عالمي جديد يضيق الهوة التي تتسع بينها وبين البلدان النامية .

ونظرا لتوافر هذا الإطار الهام ، أي الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، استطاع المجتمع الدولي أن يواصل الإحاطة بشكاوى البلدان النامية . وهي تشجب المظالم والشور الأخرى التي ينطوي عليها النظام الاقتصادي الدولي ، ويواصل مناشداته مطالباً بإعادة هيكلة ذلك النظام حتى تهتدي العلاقات الدولية بمبادئ المساواة والتضامن والتكامل والتعاون الواضح النشط من أجل تحقيق تقدم متسق للبشرية جمعاء .

وينبغي أن نلاحظ في هذا الصدد أن النداءات الكثيرة الصادرة عن البلدان النامية لم تلق أذانا صاغية بما يكفي من البلدان الصناعية المتاجرة معنا على النحو الذي يتضح من افتقار تلك البلدان إلى الالتزام القوي بالأهداف المحددة لتحقيق الانتعاش في النمو الاقتصادي للعالم الثالث .

ومن هنا ، لم تتحقق حتى الآن الأهداف التي كرمت في الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقود الأمم المتحدة الإنمائية الثلاثة ، وبرنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً ، وبرنامج عمل فيينا من أجل تخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، وخطة العمل لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والصندوق الخاص بالبلدان غير الساحلية .

ونتعمش الآن يواجه برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا في الفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩٠ نفى المصير بسبب نقص المساهمات المالية المتناسبة مع التعهدات التي التزمت بها البلدان المتقدمة والمجتمع الدولي أثناء الدورة الامتثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا .

وتؤمن جمهورية رواندا بقوة أن المفاوضات العالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية ما زالت الإطار المناسب للجهود بعملية إقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

وفي هذا الصدد ، ينبغي التطلع إلى اعتماد استراتيجية إنمائية دولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، وإلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا والتطلع إلى أن تكون هناك قوة دفع جديدة للتعاون الدولي من أجل التنمية .

لقد أصيب عدد من دول العالم الثالث بخيبة الأمل إزاء تراخي البلدان الغنية في معالجة الاختلالات في العلاقات الاقتصادية الدولية ولا سيما في مجالات الانتاج والاستثمار والتجارة ، وهي حالة يؤدي استمرارها إلى تقويض الجهود الرامية إلى التنمية الذاتية للبلدان الفقيرة ذات الموارد المحدودة .

ومن تلك الدول المحرومة بلدان كرواندا مدرجة على قائمة أقل البلدان نموا تستحق اهتماما خاصا بل ودعما أكثر فعالية لمساعدتها على تخفيف القيود النوعية والتغلب على مشكلات التنمية التي تواجهها .

وفي حين تشني رواندا على الإيذاء التي صدرت عن المجتمع الدولي متمثلة في اعترافه بالحاجة إلى بذل الجهود من أجل تقديم المساعدات الاستثنائية لصالح تلك البلدان ، يتضاءل تفاؤلها إزاء النتائج الهزيلة التي تمخض عنها برنامج العمل الكبير الذي اعتمدته المؤتمر الذي تعقد في باريس في أيلول/سبتمبر ١٩٨١ تحت رعاية الأمم المتحدة .

إن افريقيا هي القارة التي ما برحت مشاكل التخلف تظهر فيها بأقصى أشكالها والتي ما زال المستقبل الاقتصادي لمعظم بلدانها التي صنفتها الأمم المتحدة كأقل البلدان نموا مظلما ولا سيما البلدان التي كرواندا ، والتي تواجهها معوقات هيكلية مختلفة تفاقمها بعض العوامل المعقدة .

ولمشكلة المديونية الخارجية أهمية فائقة بالنسبة لافريقيا . كما يمكن أن يلاحظ بوضوح ، لأنها تشكل تهديدا خطيرا لجهود افريقيا الرامية إلى التنمية الذاتية . وبينما يرى الدائنون أن مشكلة الديون ينبغي أن تحل على مستوى ثنائي ، كل حالة على حدة ، ترى البلدان الافريقية أن الحل ينبغي التماسه عن طريق المشاركة في المسؤولية في إطار مؤتمر دولي على النحو الذي صدق عليه مؤتمر القمة الاستثنائية

الثالث لمنظمة الوحدة الافريقية الذي عقد في اديس ابابا في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ بشأن ديون افريقيا الخارجية .

وتأسف جمهورية رواندا لان فكرة عقد مؤتمر دولي معني بديون افريقيا الخارجية وفكرة عقد مؤتمر عالمي معني بالمشكلات النقدية والمالية لم تحظ أي منهما بمد بتوافق الآراء بين البلدان الصناعية المتقدمة النمو وبين البلدان النامية ولا سيما في الامم المتحدة حيث يقوم توافق كبير في الآراء ، رغم كل شيء ، حول النهوض بالتعاون الاقتصادي العالمي بشأن الديون الخارجية .

ونحن نتعشم ، على أساس الروح العملية التي اتسمت بها الدورة السابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عقد في جنيف في تموز/يوليه ١٩٨٧ ، ان تبعث النزعة الواقعية التي ميزت تلك الدورة روحا جديدة في الحوار بين الشمال والجنوب من منطلق التعهدات التي قطعت بشأن تحسين الحالة في أفقر البلدان التي تخنق الديون الخارجية التنمية فيها بشكل محزن .

من المشاكل التي ما زالت تقلق المجتمع الدولي ، توجد بلا شك مشكلة الحماية في التجارة العالمية ، وهي تجارة تتطور على نحو طيب بالرغم من الازمة الاقتصادية ، يشهد بذلك أنها حققت في العام الماضي تقدما قدره ٤ في المائة من حيث الحجم . ومع ذلك ، من المؤسف أن نلاحظ أن المفاوضات الكبرى المتعددة الاطراف التي بدأت منذ ما يزيد على عام في جنيف بمبادرة من مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) قد جرت في مناخ من المواجهة . فمن ناحية ، تسهم عودة النزعة القومية في مجال الاقتصاد في بعض البلدان الغنية في اشتداد المنافسات بين البلدان الصناعية الكبرى ، في حين لا يزال من المتعين من ناحية أخرى على البلدان النامية أن تكافح من أجل تحسين فرص وصولها إلى أسواق البلدان الصناعية . إن ما تنتظره بلدان العالم الثالث من المفاوضات التجارية الدولية الجديدة هو ، أولا ، إزالة كل التدابير الحماية التي تعترض طريق صادراتها ، وخاصة منتجاتها المصنعة وشبه المصنعة . وتأمل البلدان النامية بعد ذلك في أن تتمكن من تصريف صادراتها الزراعية ومنتجاتها الغذائية في أسواق كثيرة ما زالت مغلقة في وجوها .

إن الهدف الأول لهذه المفاوضات ، المتمثل في وضع قواعد تجارة عالمية أكثر إنصافا لعام ٢٠٠٠ ، يستجيب لشواغل افريقيا وكثيرة من البلدان الصناعية التي باتت تدرك جيدا الصلة التي تربط بين اقتصادات الشمال واقتصادات الجنوب .

وبالإضافة إلى إطار الحوار بين الشمال والجنوب ، تعلق جمهورية رواندا أهمية كبرى على المثل العليا لحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية التي تدعو إلى تعزيز ودعم التعاون الافقي بين البلدان النامية بوصفه صيغة تسهم في حل مشاكل التخلف .

ويجد الحوار فيما بين بلدان الجنوب صدى واسعا في خطة عمل لاغوس ووثيقة لاغوس الختامية اللتين اعتمدتهما منظمة الوحدة الافريقية في نيسان/ابريل ١٩٨٠ ، من منظور التعزيز التدريجي للتكامل الاجتماعي الاقتصادي للقارة ، حرصا منها على كفالة اكتفائها الذاتي في الغذاء وضمان استقلالها الجماعي .

ومن منطلق هذه الافكار ذاتها ، ما برحت رواندا تطور علاقاتها الودية والتعاونية مع بلدان أخرى في العالم الثالث ، سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف .

إن صيغ التعاون الرأسي والافقي أصبحت أكثر ضرورة على مر السنين نظرا لأن عدد البلدان الافريقية التي تواجه الاثار المفجعة للآزمة في المواد الخام وعبء المديونية والكوارث المناخية أخذ في التزايد التدريجي .

غير أن رواندا ، بدلا من أن تستسلم للتشاؤم ، ظلت مقتنعة بأن الجهود والمبادرات الرامية إلى تعزيز التضامن الفعال بين أعضاء المجتمع الدولي من شأنها أن تسمح بالحد من أضرار الآزمة الاقتصادية العالمية عن طريق توفير الوسائل اللازمة لبلدان العالم الثالث للخروج من مأزق التخلف .

فجمهورية رواندا تعتقد اعتقادا جازما بأنه يتعين إقامة تعاون عالمي في مجال الاستراتيجية الزراعية الغذائية من منظور تشجيع ظهور برامج عمل سليمة وكفيلة بالسماح للأمم التي تواجه التغيرات المناخية والعجز في الإنتاج الزراعي من أن تحقق ، تدريجيا ، اكتفاءها الذاتي في مجال الغذاء .

وإيماننا مني بهذا الاقتناع الذي يشكل في الوقت نفسه تعبيراً عن الأمل ، أحرص على أن أجدد من فوق هذا المنبر باسم حكومة رواندا وشعبها المجتمع في إطار الحركة الثورية الوطنية من أجل التنمية ، الإعراب عن صادق وخالص الشكر لكل البلدان المتاجرة معنا والبلدان الصديقة والهيئات الدولية التي تدعم بلدنا وتستثمر في مساندته في جهوده التي لا تتوانى من أجل تنمية قدراته .

إلى جانب التحديات الاجتماعية الاقتصادية التي وصفتها توا ، ما زال المجتمع الدولي يواجه - على الصعيد السياسي ، في الوقت نفسه - أزمات وبؤر توتر تشيع مناخا من الافتقار إلى الأمن في العالم . فبعد انتهاك المبدأ القاضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبحقها في تقرير المصير ، يعاني المجتمع العالمي من تصاعد العنف في مناطق مختلفة من العالم ، حيث ينتهك أحيانا المبدأ الخاص باحترام السيادة الوطنية للدول وسلامتها الإقليمية .

وحكومة رواندا تلاحظ بهمارة أن هذه التوترات والصراعات التي تهدد السلم والامن الدوليين إنما تنبع من مصالح متعارضة نتيجة تصميم الشعوب المضطهدة على كسر أغلال الاستعمار والاستعمار الجديد وأي شكل آخر من أشكال إنكار الحق في الحرية والاستقلال .

وإزاء الآلام التي تعانيها شتى مناطق العالم التي يسود فيها عنف متصاعد ، ترى رواندا أن البلدان التي تعرب عن تمسكها الكامل بالمثل العليا لمنظمتنا ، وهي منظمة تتمثل مهمتها العالمية السامية في أن تشجع عن طريق السلم الامن والتعاون الدوليين والازدهار الكامل لكرامة الإنسان ، لا يمكن أن تتخذ موقف عدم الاكتراث من مصير هذه الشعوب الشقية .

وفي هذا السياق ، تتابع حكومة رواندا باهتمام بالغ المبادرات الرامية إلى تعزيز سياسة الانفراج في الجنوب الافريقي ، ووضع حد للصراع بين إيران والعراق ، وإيجاد حل سليم وعادل ومنصف لمسألة الصحراء الغربية ، وتشجيع فك الاشتباك التدريجي بلا صدامات بين القوات الأجنبية في أفغانستان وكمبوتشيا ، بغیر إغفال الجهود الأخرى الرامية إلى وضع حد للعنف الذي يعرقل بشدة تطور بعض المجتمعات الشقية في العالم الثالث .

وإزاء آفاق السلم هذه ، تفتبط رواندا أيضا للمبادرات الرامية إلى تعزيز عملية نزع السلاح لصالح التنمية ، كما تشهد على ذلك بصفة خاصة نتائج المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرمة لنزع السلاح .

إن بشائر انتصار العقل تلوح في الأفق ، فيما يبدو ، في الجنوب الافريقي ، حيث لا يزال التملف العنيد لانصار سياسة الفصل العنصري يثير استهجان الأمم المتحدة للسلم والعدل والحرية التي ما زالت مقتنعة بأن شعب ناميبيا يجب أن يواصل السعي إلى أعمال حقه في تقرير المصير حتى النصر ، وبأن شعب جنوب افريقيا يجب أن يناضل من أجل الوصول إلى إقامة ديمقراطية حقيقية من شأنها أن تساعد على تنمية بلدان خط المواجهة التي تتعرض لأعمال العدوان المزعزعة للاستقرار ، التي تشنها بريتوريا .

وبلا تقليل من شأن المفاوضات التي بدأت منذ خمسة أشهر في لندن والتي أفضت منذ ذلك الوقت إلى سلسلة أخرى من المحادثات أو مفاوضات في تقدير أهميتها ، تتابع جمهورية رواندا بارتياح كبير تطور هذه الاجتماعات الرباعية الرامية إلى إيجاد حل للصراعات في الجنوب الأفريقي .

ولسوف يذكر التاريخ المعاصر للعلاقات الدولية أن البلدان المشتركة في هذه المحادثات أنجزت للمرة الأولى خطوة ملموسة صوب عودة السلم إلى هذه المنطقة الشقية من القارة الأفريقية .

يجب على نظام الأقلية العنصرية في جنوب أفريقيا الذي يتحدى مبادئ الأخلاق الدولية أن يُعجَّل بتمالحه مع المجتمع الدولي بتمكين شعب ناميبيا من الحصول على الاستقلال ، والقضاء على نظام الفصل العنصري البغيض واتاحة الفرصة لدول خط المواجهة التي تتعرض لسياسته العدوانية المزعزعة للاستقرار لأن تعيش في سلم .

إننا نعرب عن الامل في ألا تتحول الاجتماعات الرباعية التي أشرت إليها تـوا إلى مجرد حوار زائف من المرجح أن يلحق الضرر بتنفيذ عملية الأمم المتحدة المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) ، لوصول ناميبيا إلى الاستقلال .

وإذ نعرب عن هذا الامل ، فإننا نعبر أيضا عن خوفنا من أن يؤدي أي تقاعس إلى تجميد الحوار الذي بدأ تـوا ، ويمكن جنوب افريقيا من استخدام المناورات التسوية لإطالة أمد نظام الاقلية الذي تنتهجه والعنصرية البالية والاحتلال غير المشروع لناميبيا التي تخوض نضال التحرير بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .

وإذ ننتقل إلى قضية افريقية أخرى ، فإن مسألة الصحراء الغربية لا يمكن إلا أن تحفز مناصري السلم ، إذ يسمى الشعب الصحراوي جاهدا للحصول على الاعتراف بحقه في تقرير المصير ، وهو حق عالمي مقدس في الاخلاقيات الدولية .

وفي سياق ديناميكية المغرب الجديدة ، تعلق جمهورية رواندا آمالها على الحوار المباشر بين الاطراف الرئيسية في هذا الصراع ، وعلى تنظيم استفتاء شعبي وفقا لروح القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

أما فيما يتعلق بالقرن الشرقي الافريقي فإن جمهورية رواندا تشيد بمبادرات السلم والانفراج التي أشارت مؤخرا غبطة الرأي العام الدولي ، بعد الحوار الاخوي الذي شجع على استئناف العلاقات الدبلوماسية وتبادل الاسرى بين اثيوبيا والصومال . وينبغي أن يؤدي ذلك الحوار إلى استراتيجية يمكن أن تطلق العنان لديناميات سلم واستقرار دائمين ، يستندان أساسا إلى مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، واحترام سيادتها ووحدتها الإقليمية ، وحرمة الحدود الموروثة عن الحقبة الاستعمارية ، والتسوية السلمية للنزاعات .

ولئن كنا نشجب تلك العوائق التي كان لها أثر وخيم على مناخ الأمن في العالم ، ونشدد بأعداء التنمية في افريقيا ، فإنه يتعين علينا أن نلاحظ أن هذه القارة ليست هي المكان الوحيد الذي يسوده التوتر والصراع .

فمن المؤكد أن الصراعات السافرة أو المستترة التي تفجرت في أجزاء أخرى من العالم أو استمرت فيها ، قد عرقلت جهود السلم والتنمية . وهكذا ، يؤدي استشهاد الشعب الفلسطيني - الذي هو في قلب الصراع العربي الإسرائيلي - والصراع بين إيران والعراق إلى نشر الدمار والقتل الجماعي لأعداد رهينة في الشرق الأوسط ، حيث استميت عن حكم القانون بمفهوم أن "القوة تقيم الحق" .

إن رواندا إذ تتضامن مع الشعب الفلسطيني ، فإنها لا تزال مقتنعة بأن التسوية العادلة والدائمة لمشكلة الشرق الأوسط تتطلب الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إقامة وطن خاص به واحترام ذلك الحق ، وممارسته الحرة لحقوقه تحت إشراف ممثله الشرعي الوحيد - منظمة التحرير الفلسطينية ، بالإضافة إلى انسحاب إسرائيل التام وغير المشروط من كل الأراضي العربية التي احتلتها بالقوة منذ عام ١٩٦٧ .

ويحزننا ، أنه على مشارف القرن الحادي والعشرين ، يقترب الصراع بين إيران والعراق خصائص حرب الإبادة على الرغم من جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة وجهود حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، التي لم تدخر وسعا لإقناع الطرفين المتحاربين بضرورة سلوك طريق التفاوض الصريح لوضع حد لعمليات القتل الجماعية التي تذكر بالإحصاءات المفجعة للحرب العالمية الأخيرة .

ويعرب وفد رواندا عن الأمل في أن تفتتح إيران والعراق الآن الفرصة التي تتيحها رياح الانفراج التي تهب حالياً على العلاقات الدولية ، وأن يستجيبا لنداءات المجتمع الدولي المستمرة التي تحثهما على العودة إلى الوئام والتنمية في منطقتيها التي أنهكتها إلى حد كبير الكراهية والنزاع المدمر وغيرهما من الأحوال المعقدة . أما في جنوب شرقي آسيا ، فتلاحظ رواندا بأسى أن مناخ الأمن والسلم ما زال يصطدم حتى الآن بالمحن التي يتعرض لها الشعب الكمبودي في أعقاب تدخل القوات الأجنبية في أزمة سياسية تحولت إلى صراع أيديولوجي دموي راح ضحيته الكثيرون وتسبب في تحويل أعداد غفيرة من الناس إلى لاجئين .

ونود هنا أن نعرب عن تقديرنا وتشجيعنا لمناخ الانفراج الذي يحيط بثتسى المحادثات التي بدأت بين الاطراف المعنية منذ نهاية ١٩٨٧ . ولعل بصيص الامل هذا أن يَمَكِّن الشعب الكمبودي من إيجاد حل للمأمة التي فرضت عليه .

إن منظمتنا تعترف بأن من حق البلدان المقسمة أن تتلمس السبل والوسائل لاستعادة وحدتها عن طريق الحوار البناء بمنأى عن الضغط والتدخل الخارجيين . وبهذه الروح ، تحيي جمهورية رواندا وتؤيد الجهود الرامية إلى النهوض بإعادة التوحيد السلمي المستقل للأمة الكورية .

وفي هذا السياق ، واستمرارا في الإشارة إلى المبادئ الاساسية لميثاق منظمتنا ، تواصل رواندا تشجيع المبادرات الرامية إل تطبيع العلاقات بين جمهوريية ألمانيا الاتحادية والجمهورية الديمقراطية الألمانية للوفاء بالرغبة العميقة والمشروعة للشعب الألماني في استعادة وحدته الوطنية ، وتشيد بتلك المبادرات .

وفضلا عن ذلك ، تشجع جمهورية رواندا استمرار المفاوضات المباشرة ، التي تدور تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة ، بشأن مسألة قبرص التي لا بد أن يوجد لها حل عن طريق تطبيق المبادئ التي تكرم احترام سيادة الدول وسلامتها الاقليمية .

إن الإنسانية ، التي لا تزال تذكر أعمال القتل الجماعية التي وقعت في الحربين العالميتين الماضيتين ، والضحايا العديدين للمصراعات الاقليمية ، وتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ ، والسياق المحموم على اقتناء أكثر الأسلحة التي عرفها القرن العشرين فتكا وتدميرا ، إنما تطالب منظمتنا بأن تساعد على جعل القرن الحادي والعشرين قرنا لنزع السلاح والتنمية بغية القضاء على شبح التهديد بتدمير العالم .

وتطبيقا للمبادئ التي تحكم أسرة الأمم المتحدة الكبيرة التي ننتمي إليها ، والتي تتماشى مع رغبات وتطلعات المجتمع الدولي ، نرى أن الوقت قد حان لإعادة توجيه الوفورات التي تحققت عن طريق برامج نزع السلاح التي تنفذها البلدان الصناعية نحو تنفيذ مشروعات التنمية في العالم الثالث ولا سيما في أكثر الأمم فقرا ، التي تشكل مجموعة أقل البلدان نموا .

يود وفد رواندا أن يفتتح الفرصة التي يتيحها العقد الإنمائي الثقافي العالمي الحالي للإعراب عن رغبته في أن تستهدي العلاقات الدولية بأخلاقيات جديدة جانحة للسلم ، وألا تلتهم عبقرية الإنسان المبدعة الموارد البشرية والتقنية والعلمية المادية والمالية من أجل إنتاج أسلحة أكثر تقدما وتعقيدا في إطار حلقة مفرغة من المنافسة ، بل أن تكرر هذه الموارد بدلا من ذلك لحل مشاكل التخلّف المأسوية .

ومما لا شك فيه أن هذا التحول الفكري سينعكس في قدر من التغير الصناعي ، يخطوي بدوره على ثورة ثقافية للبشرية التي لن تعود تتجاوزات المجمع الصناعي العسكري تفرض ظلالها القائمة على مستقبلها ، بل سيطمئننا بالآخرى ذلك العامل الإيجابي والهام المتمثل في إعادة توجيه رأس المال الذي يوفره نزع السلاح نحو الانعاش الاقتصادي للعالم الثالث ، ولا سيما في الحالة الراهنة اللازمة الاقتصادية العالمية المستمرة .

وبعد أن أشرت إلى الشواغل التي تتشاطر فيها جمهورية رواندا مع جميع البلدان التي تتفانى في خدمة السلم والحرية والمساواة والعدالة والتقدم ، وهي شواغل تتمثل بالازمة الاقتصادية العالمية بوجه عام وبالازمة الاقتصادية القائمة في العالم الثالث بوجه خاص ، حيث تحدث توترات سياسية كثيرة ، أودّ أن أتقدم - كغيري من المتكلمين الذين سبقوني على هذه المنصة - لأعرب باسم وفد رواندا عن أخلص وأحر تهانينا للسيد دانتى كابوتو ، من الأرجنتين ، ولأعضاء المكتب الذين انتخبوا معه لإدارة أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة .

وأود أيضا أن أشيد بسلفه السيد بيتر فلورين من الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الذي تراس بوقار واقتدار أعمال الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

وإذ أعرب عن أحر وأخلص تهانينا للسيد كابوتو ، فإنني أود كذلك أن أؤكد اقتناعنا بأن خبراته الواسعة والمرموقة وخصاله البارزة تمثل خير ضمان لنجاح أعمال الجمعية العامة تحت قيادته .

وفي نفس السياق ، فإن الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار يستحق أيضا أحر التهاني ، التي أودّ أن أوجهها إليه باسم حكومة رواندا ، حيث أننا نقدر حق التقدير الخصال البارزة التي يظهرها باستمرار في اضطلاعهم بمهام منصبه الشاقة والنبيلة ، حتى تستطيع منظماتنا أن تعمل دائما من أجل السلم والتضامن والتكامل فيما بين الأمم .

وتود جمهورية رواندا أن تشيد بوجه خاص بالأمين العام للجهود التي يبذلها بصبر ودأب ، والتي بدأت تؤتي ثمارها على نحو متزايد في مناخ الانفراج والمفاوضات البناءة الذي يستهدف إنهاء الصراعات في كل بقاع العالم .

واسمحوا لي أيضا أن أذكر أن من الركائز الأساسية لضمان نجاح أعمال هذه الدورة للجمعية العامة أن تصمم جميع الدول الاعضاء بلا استثناء على العمل من أجل تحقيق مبادئ السلم والأمن والحرية والعدالة والتقدم ، بغية التوصل إلى إيجاد نظام عالمي جديد يتيح للعالم الثالث فرصة الخروج من الحلقة المفرغة للتخلف ، والاستفادة في نفس الوقت من التقليص الواضح في بؤر التوتر التي كثيرا ما تتعرض لها بلدانه .

بهذه الروح تود جمهورية رواندا أن تكرر رسميا من هذه المنصة السامية التزامها الشايع من انتمائها إلى عضوية منظمتنا بمبادئ الميثاق التي تعد أفضل مرشد لكوكبنا في سعيه إلى تحقيق السلم والأمن والتعاون والرخاء لمالح بني البشر جميعا .

السيد كافي (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اسمحوا لي

بادئ ذي بدء أن أتقدم إلى رئيس الجمعية العامة ، السيد دانتى كابوتو ممثل الأرجنتين ، لأعرب له باسم وفد جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية ، عن تهانينا الحارة بمناسبة انتخابه لرئاسة الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة .

وليس شمة شك في أن صفات السيد كابوتو ، بوصفه دبلوماسيا محتكا له خبرة واسعة في الشؤون الدولية ، ستكون ذات نفع كبير لنا ، إذ أنها تمثل ضمانا قويا لنجاح أعمالنا .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أشيد عن جدارة بسلفه السيد بيتر فلورين من الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، لما أبداه من تفان ومقدرة في إدارته لأعمال الدورة الأخيرة للجمعية العامة .

ولا بد لي من أن أؤكد أن الدورة الأخيرة للجمعية العامة ، والدورة الاستثنائية الثالثة المكرمة لنزع السلاح بصفة خاصة ، قد فتحتا آفاقا طيبة لتعزيز التعددية .

ويعزى هذا التطور دونما شك إلى الوعي المتزايد بالمخاطر التي تهدد كوكبنا . إلا أنه يتعين علينا في نفس الوقت أن نعترف بأن الفضل في هذا يعود بشكل خاص إلى الجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام السيد بييريز دي كوييار للحفاظ على السلم في العالم . لهذا فإنني أودّ أن أعرب له عن خالص تقديرنا وتأييدنا له .

وكما أكدت لتوّي ، فإننا نلاحظ جميعا أن المجابهة آخذة في الانحسار وإفساح المجال لتفاهم أفضل ، الأمر الذي يجعلنا نأمل في القضاء التدريجي على التوترات والصراعات التي اتسمت بها العلاقات الدولية . ولا بد لنا من أن نبذل قصارى جهدنا لتشجيع هذه المكاسب وتوطيدها ، حتى نستطيع التصدي لتحديات عصرنا والاستجابة لنداءات السلم والعدالة التي تجلجل في كل أنحاء العالم .

إننا نرحب بصفة خاصة بموافقة إيران والعراق على وقف إطلاق النار بعد ثمانية أعوام من الحرب ، والالتقاء حول طاولة المفاوضات تحت إشراف الأمين العام . ونحن نشجّع البلدين على السير قدما في حوارهما ، ونطالبهما بالتخلي بالصبر والتسامح بغية التوصل في المستقبل القريب إلى حل موفق يتفق مع آمالنا .

وتشهد الحالة في أفغانستان تطورا إيجابيا يظهر في اتفاقات جنيف التي تم التوصل إليها في شهر نيسان/أبريل الماضي .

وفي رأينا أن هذا التطور يمثل عنصرا حاسما في السعي نحو إيجاد تسوية سلمية نتمناها جميعا بإخلاص ونرجو أن تمكن الشعب الشقيق في أفغانستان من التمتع بسيادته بحرية .

ومن الأهمية بمكان في هذا السياق أن تستمر عملية انسحاب القوات الأجنبية ، بغية القضاء على أي تدخل في الشؤون الداخلية لذلك البلد .

ونحن إذ نشير إلى هذه المشكلة ، فإننا نفكر في الآلاف من اللاجئين الأفغان الذين لجأوا إلى البلدان المجاورة ، وخاصة جمهورية باكستان الإسلامية ، التي دفع رئيسها الراحل المغفور له ضياء الحق حياته ثمنا لالتزامه بقضية السلم . ونحن نشيد هنا بشجاعته هذه ، ونسال الله سبحانه وتعالى أن يتغمده برحمته ويدخله فسيح جناته .

وفي نفس هذا السياق ، تشهد مشكلة ناميبيا كذلك تقدما صوب تحقيق التسوية . ونحن نؤيد تأييدا راسخا الأنشطة الدبلوماسية التي تجرى في هذا الجزء من العالم من أجل إيجاد حل سلمي لهذه المشكلة . ونحن على اقتناع راسخ بأن تسوية مسألة ناميبيا لا بد أن تتم عن طريق تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وعلى الرغم من إحراز هذا التقدم الملموس ، فإننا لا نزال نشجب استمرار قيام نظام الفصل العنصري البغيض في جنوب افريقيا ، الامر الذي يؤدي إلى وجود حالة متفجرة تهدد الاستقرار السياسي لدول المنطقة . وتدين بلادي دون تحفظ نظام الفصل العنصري اللاإنساني وتطالب باستئصاله ، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لإعادة السلم المدني إلى جنوب افريقيا والاستقرار السياسي في هذا الجزء من القارة .

ونلاحظ بارتياح التقدم المحرز صوب إيجاد حل عادل ودائم لمشكلة الصحراء الغربية . ونرحب في هذا الصدد بحقيقة أن خطة السلم التي طرحها بصفة مشتركة كل من الأمين العام للأمم المتحدة والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية قد حظيت بقبول الأطراف المعنية بالنزاع . ونحن نشجعها على مواصلة بذل جهودها من أجل التوصل إلى حل دائم للمشكلة .

وفيما يتعلق بكمبوتشيا ، فإننا نشعر بأسى عميق لاستمرار الاحتلال العسكري لهذا البلد على الرغم من قرارات الجمعية العامة التي تطالب بالانسحاب غير المشروط للقوات الأجنبية . ونحن نعتقد أن من حق شعب كمبوتشيا أن يختار بحرية نظام الحكومة الذي يناسبه بمنأى عن أية قيود خارجية . وبالتالي فإننا نتابع بمزيد من الاهتمام عملية الحوار التي بدأت في الآونة الأخيرة بين كل الأطراف المعنية ونشجعها .

وفي الوقت الذي ينبعث فيه الامل في استعادة السلم في بعض أجزاء العالم ، نجد أن منطقة الشرق الاوسط لا تنعم بنفس مناخ الانفراج هذا . وان تدهور الحالة في الأراضي العربية المحتلة لا يؤدي إلا إلى تفاقم الخطر الذي يحيق بالسلم والامن الدوليين . ولا يمكننا أن نواصل اتخاذ موقف اللامبالاة إزاء أعمال الارهاب البغيضة التي ترتكبها اسرائيل ضد الشعب العربي الفلسطيني ، والتي اتخذت شكل الجرائم

الوحشية والاستيلاء على ممتلكات هذا الشعب وطرد العرب الفلسطينيين من أراضيهم .
ويتحتّم على المجتمع الدولي أن يستخدم كل الوسائل المتاحة له لوضع حد لهذه
الاعمال .

ولا تزال بلادي تعتقد أنه لا يمكن تحقيق سلم عادل في الشرق الاوسط ما لم تنفذ
القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة ، وبخاصة قرارا مجلس الامن ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٣٨
(١٩٧٣) اللذان يأخذان بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وبصفة خاصة
حقه في تقرير المصير . ويؤيد وفد بلدي فكرة عقد مؤتمر دولي للسلم بشأن الشرق
الاوسط تشارك فيه كل الاطراف المعنية ، بما في ذلك ، بطبيعة الحال ، منظمة التحرير
الفلسطينية بمفعتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

وشمة مشكلة أخرى تتسم بنفس القدر من الاهمية وتستحق انتباهنا ، تتعلق
بالحالة السائدة في شبه جزيرة كوريا . اننا نشعر بسعادة بالغة إزاء الموقف البناء
الذي اتخذته طرفا النزاع بغية إيجاد حل للمشكلة عن طريق الحوار والاتفاق المتبادل .
ونحن نشجع طرفي النزاع على المضي قدما في هذا السبيل ونؤكد لهما دعمنا في سعيهما
إلى التوصل إلى تسوية سلمية . وفي اعتقادنا أن قبول شطري كوريا في منظماتنا مسن
شأنه أن يساهم مساهمة فعالة في إيجاد حل عاجل للمشكلة .

ولا يزال بلدي ، شأنه شأن البلدان الأخرى في نفس المنطقة ، يشعر بالقلق إزاء
تزايد الوجود العسكري في المحيط الهندي . ولذلك فإننا نؤيد عقد مؤتمر يهدف إلى
جعل المحيط الهندي منطقة سلم منزوعة السلاح ولا نووية ، وفقا للإعلان الوارد في قرار
الجمعية العامة ٢٨٢٣ (د - ٣٦) .

وقبل أن أختتم ملاحظاتي السياسية هذه ، اسمحوا لي بأن أشير مرة أخرى إلى
مشكلة تشكل مبعث قلق عميق لدى المجتمع الدولي بأسره ، نشأت عن ظلم وانتهاك لوحدة
أراضي بلدي ، الجمهورية الاتحادية الاسلامية لجزر القمر . وأنا أشير بذلك بطبيعة
الحال إلى مسألة جزيرة مايوت القمرية . وهذه المشكلة مدرجة في جدول أعمال الجمعية
في هذه الدورة نظرا لعدم إيجاد حل لها بعد . وبالتالي ، مستباح لنا الفرصة لتناولها

بمزيد من التفصيل . ولكن اسمحوا لي أن أحيط الجمعية العامة علما بأن شعب جزر القمر لا يزال يشعر بالقلق إزاء استمرار قيام هذه المشكلة ، على الرغم من سعة الأفق التي تحلّى بها على الدوام واستعداده لانتهاج سبيل الحوار والاتفاق المتبادل وفقاً لمبادئ الميثاق وقرارات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة .

ومع أنني لا أرغب في أن أستبق المناقشة التي ستجرى في وقت قريب ، إلا أنني أود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أؤكد من جديد ، من هذه المنصة ، أن حكومة جزر القمر وشعبها لن يألوا جهداً لاستعادة وحدة أراضي بلدهما ، مستمدين القوة في ذلك من عدالة قضيتهما . ويتعين على المجتمع الدولي بدوره ، التزاماً منه بالمبادئ المقدسة للميثاق ، أن يقدم لجزر القمر دعمه إلى أن تنتصر قضيتها العادلة .

وفي الوقت الذي يمكن فيه أن نرحب بانبعث الامل الذي بدأ يسود في العلاقات السياسية الدولية ، نأسف لأن الحالة الاقتصادية لا تزال تبعث على القلق أكثر من أي وقت مضى . ويأتي انعقاد دورتنا هذه في وقت تتفاقم فيه الازمة المالية وتزداد إضرارا بغالبية البلدان النامية ، ولا سيما أكثرها ضعفا والتي تعرف بـ "البلدان الأقل نمواً" . وقد أصيبت بلادي ، الجمهورية الاتحادية الاسلامية لجزر القمر ، التي تشكل جزءاً من هذه البلدان بصفة خاصة ، أصيبت بأضرار جسيمة نتيجة لهذه الازمة . وتشمل هذه الاضرار اختلال النظام الاقتصادي الدولي الذي اتسم بتضاؤل رؤوس الاموال المتاحة بشروط إقراض مؤاتية ، الامر الذي يؤدي إلى زيادة يتعذر احتمالها في عبء الديون بالمقارنة مع قدرة البلدان النامية على السداد ، وكذلك إلى التدهور الحاد لأسعار السلع .

ونظراً لأن بلادي جزيرة صغيرة المساحة تفتقر إلى الموارد المعدنية ، فإنها تواجه عقبات كبرى تعترض طريق تنفيذ عملية تنميتها التي شرعت فيها بعد نيل استقلالها ، تحت القيادة الحكيمة للسيد أحمد عبد الله عبد الرحمن ، رئيس الجمهورية . وتشمل العقبات التي أشرت إليها للتوّ بصفة خاصة عدم بيع المنتجات التي تبلغ ٩٠ في المائة من قيمة صادراتنا وانخفاض أسعار هذه المنتجات .

كما تشمل هذه العقبات أيضا تضاعف حجم خدمة الديون ثلاث مرات في أقل من ثلاث سنوات . ويظهر تعنت الدائنين واضحا في الشروط غير الملائمة لديونهم ، وانخفاض القيمة المطلقة لحصيلة صادراتنا ، وفشل بعض شركائنا في الوفاء بالتزاماتهم التي وافقوا عليها في المائدة المستديرة للمانحين ، التي عقدت في عاصمتنا موروني في تموز/يوليه عام ١٩٨٤ .

ورغم هذه القيود العديدة ، تستمر حكومة جزر القمر في العمل الجاد للمحافظة على النمو ، وتحسين مستويات المعيشة لشعبها . ولهذا فقد شرعت في برنامج لإعادة البناء ، وخاصة في القطاعات الانتاجية . وقد اقترن هذا ، بين جملة أمور ، بسلسلة من الاجراءات قصد بها إنعاش المالية العامة والقطاع شبه العام . وقد أدى هذا بوجه خاص إلى ترشيد عمل الدولة على نحو أفضل ، والمحافظة على النمو بتشجيع المبادرات الخاصة والانشطة ذات الانتاجية العالية .

وقد أدت سياسة الإنعاش الاقتصادي إلى تحسن الاداء بشكل ملحوظ حتى عام ١٩٨٣ . ونتيجة للأثر المضاعف للبرنامج خلال تلك الفترة ، تحقق معدل مرض للنمو الاقتصادي ، وتحسن ملموس في معدل الدخل الحقيقي للفرد .

بيد أن تردّي البيئة الدولية لبلدي ، الذي تميز بهبوط حاد في أسعار سلعنا الأساسية ، وبالتوسع السريع في مدفوعات خدمة الديون المترتب على الزيادة الفاحشة في معدلات الفائدة وفي سعر الصرف بالنسبة للعملة الرئيسية المستخدمة في سوق الائتمان ، كل ذلك كان من شأنه أن قضى تماما منذ ذلك الحين على جهودنا المحلية . ولكن هذا لم يشبط هممنا .

وستظل حكومة جزر القمر ملتزمة التزاما راسخا بروح المبادرة الاقتصادية ومصممة على أن تستمر في كفاحها ضد التخلف . إلا أنه بدون مساعدة مستمرة ومتزايدة من المجتمع الدولي لن يتيسر لبلدي أن يحقق أهدافه . ولهذا فإنني أهيب بإلحاح مرة أخرى هذا العام بالنوايا الطيبة من جانب الجميع ليظهروا تضامنا عمليا مع بلدي بتوفير الدعم الثمين الذي دعت إليه قرارات المنظمة ذات الصلة .

وختاماً أود أن أؤكد التزام حكومة جزر القمر وشعبها الذي لا يتزعزع بمنظومة الأمم المتحدة ، وبمبادئ السلم والعدالة التي تجسدها المنظمة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب المراقب عن منظمة التحرير

الفلسطينية أن يُسمح له بحق الرد على البيان الذي أدلى به أحد المتكلمين أثناء المناقشة العامة . وأنوي اعطاءه الكلمة على أساس قرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د-٢٩) المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، وبوجه خاص على أساس القاعدة التي عمل بها رئيس الدورة الواحدة والثلاثين والسوابق التي استقرت في ظروف مماثلة خلال الدورات اللاحقة للجمعية العامة . وأود أن أذكره بأن بيانه يجب ألا يتجاوز عشر دقائق . والآن أعطي الكلمة للمراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية .

السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : عندما تكون الرؤيا شائبة غير واضحة لأن غيوم قصر النظر والصلف تلفها فإنها لا تعود رؤيا ، بل تصبح هوسا متسلطا إلى حد يفصل صاحبه عن الواقع ويفضي به إلى التماهي في الصلف والكاذب والوحشية .

وبينما كان السيد بيريز يعظنا عن السلام عصر هذا اليوم ، كان رفيقه في الحزب وزميله في الحكومة السيد رابين يقول ، وفقا لما جاء في صحيفة "نيويورك تايمز" اليوم ، في معرض الإشارة إلى أبطال الانتفاضة :
"سوف يتعلمون كرها أن المزيد من العنف سيجلب عليهم المزيد من المعاناة" .

وكان السيد رابين يشير إلى أولئك الأبطال الذين يقاومون الاحتلال الاجنبي برشق الحجارة .

ومنذ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي ، قتل أكثر من ٣٥٠ فلسطيني على يد الجيش الاسرائيلي والمستوطنين الصهاينة غير الشرعيين ، واعتقل عشرات الألوف ، وجرى توسيع معسكرات الاعتقال الغظيمة كي تستوعب المزيد من الفلسطينيين . لكن تصميم اخوتنا الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، في القدس ، وفي الخليل ،

وفي نابلس ، وفي بيت لحم ، وفي غزة ، قد أثبت بما لا يبدع مجالا للشك انهم يرفضون ويناهضون ويقاومون الاحتلال الذي طال أمده بكل وسيلة متاحة لهم .

ويضيف السيد رابين أن إطلاق الغازات المسيلة للدموع ، والضرب ، وكسر العظام ، والإبعاد ، والفتك والوحشية بجميع أشكالها لم تعد فعالة ، "ولذلك فنحن نستخدم الرصاص المطاطي لإصابة راشقي الحجارة أو إيذائهم" .

ومن المهم الآن أن تبلغ السيد رابين الرسالة التي مؤداها أن جنود الاحتلال قد أصبحوا قادرين على إنجاز مهمتهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة بصورة أفضل . بيد أن هذا يجعل المرء يتساءل عما إذا كان جنود إسرائيل قد بلغوا درجة من الانهيار المعنوي تجعلهم يحتاجون إلى دعم كهذا .

ويرى السيد بيريز في بيانه أن تعزيز السلم والاستقرار يقتضي من جميع الأطراف المعنية أن توقف جميع التهديدات وأعمال العنف . ونحن نوافق على ذلك تماما . ولكننا نسأله ، أليس إنهاء الاحتلال العسكري ، ووقف ارتكاب إجراءات القمع ، وانتهاكات القواعد والالتزامات القائمة بمقتضى القانون الدولي ، والاتفاقيات ذات الصلة ، أليست هذه هي الخطوة الأولى التي يجب أن يتخذها الإسرائيليون ؟ ولكن إسرائيل تتماذى في ارتكاب أعمال العنف ، ولا تكتفي بمجرد التهديد ، ولهذا فإننا ندعو إسرائيل ، إن كانت تعتزم حقا أن تبدي أية دلائل ملموسة لتحقيق السلم ، أن تنبذ أعمال إرهاب الدولة ضد شعبنا ، وأن تكف عن ارتكاب هذه الأعمال .

فعلى إسرائيل بوصفها الدولة المحتلة أن تتحرك في اتجاه الانسحاب وإنهاء الاحتلال . إن أمن إسرائيل لا يتوقف على مقدار المسافة من حدودها . ويعترف السيد بيريز نفسه بذلك بقوله "إن القذائف التسيارية لا تعرف حدودا" ، إذن فإن أمن الدول يتوقف في المحل الأول وكلية على علاقاتها مع الشعوب ، وكذلك على علاقاتها مع جيرانها . وتعلم إسرائيل أن الطرف الرئيسي في الصراع ، الضحية ، وإن شئنا العدو ، هو الشعب الفلسطيني وليس جيرانها فقط . إذن لا بد لإسرائيل أن تدرك وأن

يكون لديها من التبصر ما يجعلها ترى أن السلم يمكن تحقيقه عن طريق العلاقة مع الشعب الفلسطيني . ولقد أوضحنا بجلاء أننا أنصار سلم . وكما قال الرئيس عرفات في ستراسبورغ : "اننا أنصار سلام لشعبنا وأنصار سلام حتى لأطفال عدونا" .

لقد وفّرت الأمم المتحدة محفلا وآلية . وقد أنشئت الأمم المتحدة لهدف إحلال السلام ، ولجذب الناس إلى مائدة التفاوض . ونحن في منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الحقيقي للشعب الفلسطيني - أولئك الذين يبرزون منه تحت الاحتلال الاسرائيلي وأولئك الموجودون في الشتات - نمد أيدينا مرة أخرى . وليس السيد بيريز هو الذي يقرر مَنْ هو ممثلنا الحقيقي ، وإنما الشعب الفلسطيني هو الذي يقرر ذلك ، وقد فعل . بل إن الجمعية العامة نفسها قد فعلت ذلك إذ دعتنا إلى الحضور هنا .

دعونا جميعا إذن نراعي جهود الأمين العام ونستجيب لها ، ونيسّر عقد مؤتمر السلام الدولي . وسوف نكون على أتم الاستعداد للمشاركة فيه ؛ ولكن هل ستشارك فيه إسرائيل ؟ ينبغي لها أن تفعل ذلك إذا كانت توجد في إسرائيل الإرادة السياسية لتحقيق السلام .

وفي رأينا أن قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) لا يمثلان كل الاسس المقبولة بصفة عامة والتي يمكن أن تستند إليها مفاوضات السلم ، وإنما يتطلب الامر احترام جميع مبادئ الميثاق وغيرها من قرارات مجلس الأمن ، التابع للأمم المتحدة ، ذات الصلة بهذه القضية ، وبطبيعة الحال جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

ان شعبنا يكافح بالحجارة للتحرر من الاحتلال الاجنبي ، ويكافح من أجل حقوقه ، وكرامته ، وأمنه . وعلى اسرائيل أن تتخلى عن ممارسة العنف وإرهاب الدولة ضد شعبنا . ان الرصاص المطاط والغاز المميت لن يوقف الانتفاضة ، واسرائيل تعرف ذلك جيداً . ولقد أعلن شعبنا كلمته فقال : "اخرجوا ... نحن لا نريدكم . ان احتلالكم لارضينا إلغاء لكرامتنا ووجودكم المستمر في ديارنا ينكر علينا ممارسة حقوقنا المعترف بها دولياً ، وهي الحق في الحياة ، والحق في تقرير المصير ، والحق في الحياة في سلم وكرامة في ظل دولتنا فلسطين ذات السيادة" .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٥٠